

خرافة

التفوق الأمريكي



عرض وتحليل
أحمد حسن

دار
أخبار اليوم

قطاع الثقافة

كتاب
اليوم

يصدر
أول كل شهر

رئيس مجلس الإدارة :
إبراهيم سعد

رئيس التحرير :
نبيل أباطة

□ عدد ٤٦٧ □

أخبار اليوم قطاع الثقافة

المركز الرئيسي

أخبار اليوم. قطاع الثقافة
٦ ش الصحافة. القاهرة. جمهورية مصر العربية
ت. فاكس : ٥٧٩٠٩٣٠ - ٥٧٩٥٨٩٦

المركز الإلكتروني

[WWW. akhbarelyom. org\ketab](http://WWW.akhbarelyom.org/ketab)

البريد الإلكتروني

akhbar el yom@akhbarelyom. org

البيانات السنوية

٩٦ جنيها	داخل جمهورية مصر العربية
٣٨ دولار أمريكي	الدول العربية
٤٧ دولار أمريكي	اتحاد البريد الإفريقي وأوروبا
٥٤ دولار أمريكي	أمريكا وكندا
٦٨ دولار أمريكي	باقي دول العالم

التمويل

نحن مستعدون لتلبية أية طلبات لجميع أنحاء العالم
ت. فاكس : ٥٧٩٠٩٣٠ - ٥٧٩٥٨٩٦

كتاب اليوم

خرافة..

التفوق الأمريكي

عرض وتحليل

أحمد حسن

الغلاف والتصميم الداخلي :

محمد سعد

مقدمة

عندما يرد اسم جورج سوروس فإن أول ما يتبادر إلى ذهن
هو صورة المضارب الدولي الذي يثير الرعب في أسواق المال
العالمية .. والسؤال : ما علاقة هذا الرجل بالسياسة ؟
بداية يمكن القول إن « خرافة التفوق الأمريكي » يمثل بحق
أحدث وأخطر كتاب صدر في أمريكا على مدى سنوات .. ولهذا
الكتاب حكاية لا بد أن تروى بطلها المؤلف الذي أقر بأنه تعتمد
إصدار الكتاب على عجل كي يتزامن مع بداية عام الانتخابات
الأمريكية القادمة . أما المؤلف فهو جورج سوروس .. اسم ذائع
الصيت ليس في أمريكا فقط بل في كل أنحاء العالم .. وإن كان
سييء السمعة .. فهو يصنف كواحد من « سادة العالم » الخمسين
ويحتل المرتبة ٢٨ بين أثرياء الولايات المتحدة طبقاً لتصنيف مجلة
«فوربس» لعام ٢٠٠٣ .. وهو نموذج للمضارب الدولي الذي جمع
من اللعب في البورصة ثروة تجاوزت ١٢ مليار دولار .. ليس هذا
فحسب بل اقترن اسمه دوماً بالمضاربات المدمرة في أسواق المال
العالمية وهو أحد أبرز رموز القوة المالية للوبي اليهودي العالمي ،
الذي يحمله كثيرون مسئولية اهتزاز اقتصاديات دول عدة
وخاصة ما حدث في جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ وانهيار

عملات هذه البلاد واحدة تلو الأخرى . كما اشتهر سوروس (٧٣ عاماً) بلقب الرجل الذى حطم الجنيه الاسترلينى عندما راهن عام ١٩٩٢ على انسحاب الجنيه من منظمة النقد الأوروبية التى كانت سارية قبل تداول العملة الموحدة .

هذا المضارب اليهودى سيء السمعة ، يقدم نفسه للعالم الآن فى نسخة جديدة تماماً تحوله من شبح يثير اسمه الرعب فى أسواق المال والأعمال إلى إنسان خير يكرس ما تبقى من عمره لخدمة ما يصفه هو « بالقيم الأمريكية الحقيقية » التى تتجسد فى الحرية والديمقراطية والمجتمعات المنفتحة . ومن أجل هذا الهدف أنشأ سوروس شبكة من الصناديق المالية الخيرية فى ٢٤ بلداً فى وسط شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا والولايات المتحدة ، وخصص لها ٥٠٠ مليون دولار سنوياً من حر ماله .

ومع افتراض حسن النية فيما يقوم به الرجل خاصة مع تقدمه فى العمر إلا أن هذا التحول الغريب فى مسيرته يفتح الباب أمام تساؤلات كثيرة لا تنتهى وتكهنات أكثر .. خاصة إذا عرفنا أنه يهودى حتى النخاع عايش بنفسه - حسب قوله - أحداث الهولوكوست ضد اليهود فى المجر موطنه الأصلى قبل أن يهاجر إلى بريطانيا عام ١٩٤٧ ومنها إلى أمريكا عام ١٩٥٦ ليصبح من أشهر وأخطر رجال المال والأعمال فى العالم .

ومهما كان الهدف الحقيقى لسوروس وصناديقه فى أنحاء العالم، فإن الجديد هنا أن يكرس سوروس نفسه وثروته ضد الرئيس بوش من أجل إسقاطه فى انتخابات الرئاسة القادمة ويعتبر ذلك « مسألة حياة أو موت » !

لم يكتف سوروس برصد ملايين الدولارات من أجل ذلك الهدف بل قام بتأليف هذا الكتاب الذى يعتبر قنبلة شديدة الانفجار بكل ما تحمله الكلمة من معنى . ففي هذا الكتاب لا يتردد سوروس فى اتهام مَنْ يصفهم بـ «المحافظين الجدد» فى الإدارة بالانحراف عن المبادئ الأمريكية وتعرىض أمن البلاد للخطر وأنهم استغلوا هجمات سبتمبر أسوأ استغلال وجعلوا الشعب الأمريكى رهينة الخوف من الإرهاب من أجل تنفيذ أجندة معدة سلفاً حتى قبل وصول بوش إلى السلطة . ويقول سوروس أيضاً: إن أمريكا لن تكسب معركة الإرهاب أبداً وأن رأى العام العالمى يعتبر أمريكا دولة مارقة خارجة على القانون .

أما أخطر ما أشار إليه سوروس فى كتابه الجديد فهو ذلك التحالف بين الأصولية الدينية متمثلة فى جماعات اليمين المسيحى والأصولية الرأسمالية متمثلة فى أباطرة شركات النفط والصناعات العسكرية والإصرار على تقديم النموذج الأمريكى باعتباره المجتمع المثالى دون غيره . ويقول سوروس إن السير فى هذا الطريق يعنى بداية النهاية « لفقاعة التفوق الأمريكى » التى سيكون مآلها حتماً إلى الانفجار .

وربما يبادر البعض لاتهام سوروس بأنه يسارى متطرف أو ديمقراطى راديكالى ، وربما يقول البعض إن الرجل يكن كراهية شديدة للرئيس الأمريكى بوش لأسباب مجهولة ولكن سوروس كان حريصاً كل الحرص على تأكيد حقيقة أن هذا الكتاب ليس الهدف منه مجرد طرد بوش من البيت الأبيض كما أنه لا يكره بوش شخصياً ، ولكن الأمر أكبر من ذلك وأخطر لأنه يتعلق

بمستقبل أمريكا ذاتها والنظام الرأسمالي العالمي كله .
هذا التحذير الذى يطلقه سوروس يعتمد على تحليل جيد
لدروس التاريخ وهو ما أشار إليه فلاسفة وكتّاب كبار مثل:
الفيلسوف الألماني فريدريك هيغل الذى حذر من أن تاكل المدنية
وسقوطها يأتى دوماً من جراء تفسخ المبادئ الأصلية التى قامت
عليها .. وما أشار إليه أيضاً الكاتب كارل بوبر فى كتابه «المجتمع
المنفتح وأعداؤه» من وجود قاسم مشترك بين الأيديولوجيات
الشمولية التى كان مصيرها الانهيار مثل : الشيوعية والنازية
وهو الزعم باحتكار الحقيقة المطلقة وتقديم نفسها باعتبارها
المجتمع المثالى الوحيد بين أمم غارقة فى بحر الضلال .
وإذا كان هذا هو نفس المنطق الذى يحكم رؤية المحافظين الجدد
لأمريكا والعالم ؛ فهل يكرر التاريخ نفسه وتنفجر فقاعة التفوق
الأمريكى طبقاً لنظرية هيغل ونبوءة بوبر . أم ينجح المدافعون عن
القيم الأمريكية الحقيقية متمثلة فى الحرية والديمقراطية وحقوق
الإنسان فى تصحيح المسار وهو ما يراه سوروس أمراً فى صالح
أمريكا ذاتها قبل أن يكون فى مصلحة العالم ؟!

الفصل الأول

عقيدة بوش

- بوش يعمل لحساب الإرهابيين وينفذ وصية أسامة بن لادن
- عقيدة المحافظين الجدد: أميركا فوق القانون وسيادة الدول محل نظر
- الصقور طلبوا من كلينتون غزو العراق ثم وصلوا للسلطة وفعلوها
- هجمات سبتمبر عالجت معضلة شرعية بوش، وخلقت العدو المطلوب
- تحالف غير مقدس بين الأصولية الدينية وتوحش السوق يقيـد الـود إلى كـارثة

يتفق الجميع على أن هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ غيرت مسار التاريخ .. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا لماذا يتعين أن يكون التغيير على هذا النحو ؟ وكيف لحدث واحد أن تكون له كل هذه الآثار بعيدة المدى حتى لو كان قد أزهق أرواح ثلاثة آلاف شخص من المدنيين الأبرياء ؟

والإجابة لا تكمن الى حد كبير في الحدث ذاته ، بل في الطريقة التي تعاملت بها معه الولايات المتحدة بقيادة الرئيس جورج بوش . نعم .. لا بد أن نقر بأن الهجوم الإرهابي كان حدثا مروعا في شكله ؛ فاختطاف طائرات بكامل ركابها واستخدامها كقنابل انتحارية كانت فكرة مجنونة لا يمكن أن تخطر على بال . كما أن تدمير برجى مركز التجارة العالمية أحدث دويا تردد في أنحاء العالم بشكل لا ينسى .. إضافة إلى ذلك، فإن رؤية الناس لما حدث على أجهزة التلفزيون وعلى الهواء مباشرة أحدث أثرا نفسيا لم يتركه أى عمل إرهابي سابق على مر التاريخ . وإذا كان هدف الإرهاب من تعريفه هو إرهاب الناس فإن هجمات سبتمبر حققت هذا الهدف تماما وبشكل غير مسبوق .. فنقد صدم الأمريكيون وأصيبوا بهزة عنيفة في أعماقهم سواء بشكل فردى أو جماعى .. فحتى ذلك الحين لم تكن فكرة أن الولايات المتحدة يمكن أن تواجه

تحديا على أراضيتها أو أن يتلقى الأمريكيون ضربة في عقر دارهم
قد دخلت القاموس الأمريكي أو بالأحرى لم يكن لها وجود في
الضمير الجماعي للأمة الأمريكية. فقد حطمت الهجمات إحساس
الأمريكيين بالأمن .. وحلت حالة الطوارئ مكان الحياة الطبيعية .
أجندة متطرفة :

ورغم كل هذا إلا أن هجمات سبتمبر ما كانت لتغير مسار
التاريخ إلى الحد الذي وصلت إليه حتى الآن إذا كان الرئيس بوش
قد تعامل معها بأسلوب مختلف عما فعله. فقد أعلن بوش حربا
على الإرهاب وتحت هذا الستار راح ينفذ «أجندة» متطرفة سابقة
التجهيز خاصة بالسياسة الخارجية جرى إعدادها قبل هجمات
الحادي عشر من سبتمبر .

هذه الأجندة تحتوى على خطوط عريضة يمكن إيجازها
في عدة نقاط هي :

- إن العلاقات الدولية تقوم على القوة وليس القانون .. فالمجد
للقوة وعلى القانون أن يضيف الشرعية عليها !!
- إن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة دون منازع
في عالم ما بعد الحرب الباردة ومن ثم فإنها في وضع يتيح لها
فرض رؤاها ومصالحها وقيمها على العالم.
- إن العالم يمكن أن يستفيد من اعتناق القيم الأمريكية لأن
النموذج الأمريكي أثبت تفوقه وسيادته على الجميع .
- إن الولايات المتحدة فشلت تحت قيادة الحكومات السابقة في
الاستفادة من إمكانيات قوتها وأن هذا الفشل يستوجب

التصحيح.. ومن ثم يتعين على أمريكا أن تفرض سيادتها وتفوقها على العالم.

هذه الرؤية للسياسة الخارجية هي جزء من أيديولوجية شاملة يعتنقها جماعة يطلق عليهم عادة اسم «المحافظون الجدد» ، ولكني أقصّل أن أشير إليها باعتبارها نوع فج من الداروينية (مذهب داروين في أصل الأنواع الذي يعتمد نظرية البقاء للأقوى) . وأقول إنها نوع فج لأنها تتجاهل أهمية التعاون بين الأنواع للبقاء على قيد الحياة وترتكز فقط على فكرة التنافس بينهم . في الاقتصاد يكون التنافس بين الشركات .. وفي العلاقات الدولية يكون التنافس بين الدول .. وهكذا فإن هذا النوع من الداروينية الاجتماعية يظهر في الشؤون الاقتصادية في شكل رأسمالية السوق بكل ما فيها من توحش وفي العلاقات الدولية تؤدي إلى مواصلة التفوق الأمريكي بكل ما تعنيه الكلمة من هيمنة وقيادة دون منازع .

المحافظون الجدد :

وإحقاقا للحق لا بد من الإشارة الى حقيقة مهمة وهي أنه ليس كل أعضاء إدارة الرئيس بوش من أنصار هذه العقيدة ولكن «المحافظين الجدد» يشكلون جماعة مؤثرة في الجهاز التنفيذي للدولة وقد تعاظم دورهم بشكل متزايد بعد هجمات سبتمبر. وإذا كانت الأفكار المحافظة ليست جديدة في المجتمع الأمريكي إلا أن هؤلاء المحافظين الجدد حددوا أيديولوجيتهم بإيجاز بليغ في إعلان مبادئ أصدره عام ١٩٩٧ بعنوان «مشروع للقرن الأمريكي الجديد» . وكان المحافظون الجدد في وزارة الدفاع

الأمريكية قد أعدوا بالفعل مذكرة إبان ولاية الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب ولكنها أثارت الجدل بشكل فرض التخلي عنها .

وهنا يتعين نقل ما جاء بإعلان المبادئ الصادر عن المحافظين الجدد عام ١٩٩٧ بالنص وكل الموقعين عليه :

إعلان مبادئ

«تسير السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية على غير هدى دون هدف واضح . يعلن المحافظون انتقادهم للسياسات المفككة والمتنافرة لإدارة كلينتون. كما يقاومون أيضا الدوافع الانعزالية بين صفوفهم. لم يقدم المسئولون رؤية استراتيجية لدور أمريكا في العالم. ولم يحددوا المبادئ الإرشادية للسياسة الخارجية الأمريكية . لقد سمحوا للخلافات على السياسات بعرقلة الاتفاق المحتمل على الأهداف الاستراتيجية . كما أنهم لم يكافحوا من أجل ميزانية دفاعية تصون الأمن الأمريكي وتعزز المصالح الأمريكية في القرن الجديد.

إننا نستهدف تغيير هذه السياسة . إننا نعمل على حشد الدعم للقيادة الأمريكية للعالم . ومع اقتراب نهاية القرن العشرين تقف الولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة في العالم. ومع قيادة الغرب للانتصار في الحرب الباردة تواجه أمريكا فرصة وتحديا من نوع فريد : فهل لدى الولايات المتحدة رؤية متكاملة للبناء على الإنجازات التي

تحققت على مدى عقود ؟ هل تملك الولايات المتحدة رؤية لتشكيل قرن جديد يكون في صالح الأهداف والمصالح الأمريكية ؟

نحن نواجه خطر فقدان الفرصة والفشل في مواجهة التحدى . نحن نعيش على ما شيدته الإدارات السابقة سواء في مجال الاستثمارات العسكرية أو إنجازات السياسة الخارجية . ومن ثم فإن أى خفض فى الإنفاق الدفاعى أو الشؤون الخارجية يجعل من الصعب الإبقاء على التفوق الأمريكى على العالم . كما أن العمل من أجل فوائد اقتصادية قصيرة الأجل يهدد بتجاوز الاعتبارات الاستراتيجية . ومن ثم فإننا نعرض للخطر قدرة البلاد على مواجهة التهديدات الحالية والتعامل مع تحديات أكبر محتملة تلوح فى الأفق !

يبدو الأمر وكأننا نسينا العناصر الجوهرية للنجاح الذى حققته إدارة ريجان الذى يعتمد على مبدأ وجود قوة عسكرية هائلة مستعدة لمواجهة التحديات الحالية والمحتملة وانتهاج سياسة خارجية تروج بوضوح للمبادئ الأمريكية فى الخارج وقيادة وطنية تقبل النهوض بمسؤوليات الولايات المتحدة على مستوى العالم .

بالطبع لا بد أن تكون الولايات المتحدة حكيمة فى كيفية ممارسة قوتها ، ولكن لا يمكننا أن نتجنب ببساطة النهوض بمسؤولياتنا العالمية أو الثمن الذى يتصل بممارسة هذه القوة . فأمريكا لها دور حيوى فى الحفاظ على السلام والأمن فى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط . وإذا ترددنا عن النهوض

بمسؤولياتنا فإننا سنواجه تحديات أكبر لمصالحنا . يجب أن نتعلم من أحداث القرن العشرين ضرورة أن نشكل نحن التطورات المستقبلية قبل بروز الأزمات وأن نواجه التهديدات قبل أن تستعصى على المواجهة. باختصار يجب أن نتعلم من أحداث القرن العشرين أن نعتنق مذهب القيادة الأمريكية للعالم.

هدفنا هو تذكير الأمريكيين بهذه الدروس المستفادة وأن نرسم تداعياتها من أجل المستقبل .. وهنا نشير الى أربعة أهداف ضرورية .. هي :

● نحتاج إلى زيادة الإنفاق العسكرى بشكل كبير إذا كنا نريد النهوض بالمسؤوليات العالمية اليوم ونطور قواتنا المسلحة من أجل المستقبل .

● نحتاج إلى تعزيز علاقاتنا مع حلفائنا من الدول الديمقراطية ومواجهة النظم المعادية لمصالحنا وقيمنا.

● نحتاج إلى ترويج مبدأ الحرية السياسية والاقتصادية فى الخارج.

● نحتاج إلى قبول المسؤولية عن الدور الأمريكى المتفرد فى الحفاظ على نظام دولى صديق لأمننا ورخائنا وقيمنا ومبادئنا.

هذه السياسة الريحانية من القوة العسكرية والوضوح الأخلاقى ربما لا تكون مناسبة لهذا العصر ولكنها ضرورية إذا كان للولايات المتحدة أن تبني على النجاحات التى تحققت فى هذا القرن وضمان أمننا وتفوقنا فى القرن القادم .

الموقعون :

جيب بوش - ديك تشيني - دونالد رامسفيلد - بول
ولفوفيتز - زالمای خليل زادة - ستيف فوربس -
فرانسیس فوكویاما - الیوت ابرامز - جارى بوير - وليم
بینیت - الیوت كوهین - میدج دیکتر - باولا
دوبریانسكى - ارون فریدبیرج - فرانك جافنى - فرید
ایكل - دونالد كاجان - لويس لیبى - نورمان بودهوریتز
- دان كویل - بیتر رودمان - ستیفن روزین - هنرى
روین - فین ویبر - جورج ویجل .

غزو العراق :

والغريب أن معظم هؤلاء الموقعين على تلك الوثيقة أرسلوا
للرئيس بيل كلينتون خطاباً مفتوحاً عام ١٩٩٨ يحرضوه فيه على
غزو واحتلال العراق . وبعد خمس سنوات فقط كانوا فى السلطة
ينفذون الغزو بأنفسهم .. ديك تشيني نائباً للرئيس بوش
ورامسفيلد وزيراً للدفاع وولفوفيتز نائباً له و خليل زادة مبعوثاً
للبنّتاجون .. أما الباقون فكانوا مناصرين ومنظرين اما داخل
الإدارة الحالية أو خارجها .. هؤلاء الناس كانت لديهم فكرة
واضحة لا لبس فيها عن الطريق الذى قرروا دفع البلاد للسير
فيه .. وعندما أتاحت هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية الفرصة
الذهبية اقتنصوها دون تردد لتحقيق مآربهم .

وربما لا يعرف عامة الأمريكيين الكثير عن هذا التاريخ .. وهو
ما يدفع إلى إلقاء الضوء عليه ؛ فقبل أحداث ١١ سبتمبر كان
مفكرو المحافظون الجدد يواجهون عقبتين أساسيتين فى تنفيذ

استراتيجيتهم ؛ الأولى أن الرئيس بوش وصل إلى السلطة محاطا بشكوك فى شرعيته بعد أن انتزع مفاتيح البيت الأبيض من غريمه آل جور بفارق صوت واحد فى المحكمة العليا. الثانية أن أمريكا لم يكن أمامها عدو واضح ومحدد يبرر زيادة كبيرة فى الإنفاق العسكرى . وكان مناصرو هذه الاستراتيجية من المحافظين الجدد يميلون إلى بناء الدرع الصاروخية أكثر من إعلان الحرب على الإرهاب سعيا وراء فرض هيمنة أمريكية أحادية على العالم . وجاءت هجمات الحادى عشر من سبتمبر لتطيح بهاتين العقبتين فى ضربة واحدة .. فقد أعلن بوش الحرب على الإرهاب وتوحدت الأمة الأمريكية خلف الرئيس . وبعد ذلك واصلت إدارة بوش استغلال الهجوم الإرهابى لأغراضها الخاصة .. من أجل إخراس ألسنة المعارضين والإبقاء على الأمة موحدة خلف الرئيس .. وراحت الإدارة تذكى نيران الخوف الذى أطبق على البلاد. ثم عمدت الإدارة إلى استخدام الحرب على الإرهاب فى تنفيذ حلمها فى فرض الهيمنة الأمريكية. وبهذه الطريقة غيرت هجمات ١١ سبتمبر مسار التاريخ .. وأتاحت الفرصة للرئيس بوش ورجاله لقيادة الولايات المتحدة والعالم فى اتجاه بالغ الخطورة قد ينتهى بالجميع إلى كارثة .

عقيدة التفوق :

تتناقض عقيدة التفوق التى يعتنقها الرئيس بوش وإدارته مع مبادئ المجتمع المفتوح لأنها تزعم امتلاك الحقيقة المطلقة. وتعتمد هذه العقيدة على مبدأ يقول «مادما نحن الأقوى من الآخرين فلا بد أننا نعرف أفضل منهم ولا بد أن يكون الحق فى صفنا .

وهنا يكون الزواج المرعب بين التطرف الدينى وتوحش السوق وتكون النتيجة هذا المخلوق الخرافى المسمى بالتفوق الأمريكى . إن أول عبارة فى أحدث استراتيجىة أمنية وضعناها تقول بالنص «الصراعات الهائلة التى حدثت فى القرن العشرين بين الحرية والشمولية انتهت بانتصار ساحق لقوى الديمقراطية وبنموذج أوحده راسخ للنجاح الوطنى .. قوامه الحرية والديمقراطية والسوق الحرة » .

مثل هذا القول ينطوى على مغالطة كبرى فى نقطتين ؛ الأولى إنه لا يوجد نموذج أوحده للنجاح الوطنى ، والثانية إن النموذج الأمريكى الذى حقق نجاحا ليس متاحا للآخرين لأن نجاحنا يعتمد أساسا على وضعنا المهيمن فى قلب النظام الرأسمالى العالمى ونحن غير راغبين فى التخلّى عن هذا الوضع لآخرين.

لقد حدد بوش استراتيجيته فى أكثر من مناسبة باعتبارها تقوم على مبدأين أساسيين ؛ الأول إن الولايات المتحدة ستبذل كل ما فى وسعها من أجل الحفاظ على تفوقها العسكرى دون منازع والثانى إن للولايات المتحدة الحق فى اتخاذ الإجراءات الوقائية التى تراها ضرورية فى الوقت المناسب . وبدمج المبدأين معا يمكن أن نخلص إلى أن السيادة الأمريكية تسبق المعاهدات والمواثيق الدولية أما سيادة باقى دول العالم فإنها تكون موضوع نظر فى عقيدة بوش الجديدة. هذه النزعة المتعالية تعد امتدادا لما كتبه جورج اورويل فى روايته «مملكة الحيوانات» عندما قال «كل الحيوانات متساوية ، ولكن بعض الحيوانات متساوية أكثر من غيرها»!

وعندما يتحدث بوش عن الحرية والديمقراطية ، فإنه لا يقصد المفاهيم الفعلية لهذه القيم الإنسانية .. فمثلا عندما يقول إن الحرية سوف تسود العالم فإنه فى الواقع يقصد أن أمريكا سوف تسود العالم لأنه لا يرى الحرية إلا فى النموذج الأمريكى ، كما ورد فى الاستراتيجية الأمنية السابق الإشارة إليها .

ولعل ما قاله بوش فى خطابه أمام الكونجرس بعد تسعة أيام من هجمات سبتمبر يجسد رؤيته لدور أمريكا فى العالم فقد قال «إن تقدم الحرية الإنسانية .. يعتمد الآن علينا نحن .. إن أمتنا وهذا الجيل بالذات سيرفع التهديد الأسود للعنف عن كاهل شعبنا ومستقبلنا . سنحشد العالم فى هذا الطريق بجهدنا وشجاعتنا.» والحقيقة أن هذا التوجه يتناقض مع أبسط مبادئ المجتمعات المفتوحة .. التى يفترض فيها أن يحدد كل شعب لنفسه ما يعنيه بالحرية والديمقراطية وليس اعتناق ما تروج له أمريكا والانسياق وراءها فى أى طريق تسلكه .

الطريق نحو الكارثة :

لقد تجلى هذا التناقض فيما حدث مؤخرا بعد احتلال العراق . لقد دخلنا كمحررين «نحمل مشاعل الحرية والديمقراطية» .. ولكن ليس هذا ما يعتقده الغالبية العظمى من سكان ذلك البلد. لقد نجح الجزء العسكرى من الحملة على العراق بشكل غير متوقع ولكن الاحتلال تحول إلى كارثة . لقد كان الفكر الذى قاد عملية الغزو وما تلاها عجيب حقا .. فالرئيس بوش يختزل الموقف كله بشكل مغل عندما يجعل الحرية مساوية للقيم الأمريكية ويقول بمنتهى السذاجة «نحن على حق وهم مخطئون» .. إنه يعتنق رؤية

مسطحة للصواب والخطأ تتناقض أيضا مع مبادئ المجتمع المفتوح الذي يقر باحتمال «أن نكون نحن على خطأ». إنه أمر في غاية السخف أن تقع مفاتيح الحكم في أكثر المجتمعات المفتوحة نجاحا في أيدي منظرين يتنكرون لأبسط مبادئ المجتمع المفتوح. من كان يدور بخله قبل ستين عاما عندما كتب كارل بوبر كتابه «المجتمع المفتوح وأعداؤه» أن تشكل الولايات المتحدة نفسها تهديدا على المجتمع المفتوح؟! لقد حدث هذا داخليا وخارجيا ؛ فعلى الصعيد الداخلي يستخدم وزير العدل جون اشكروفت الحرب على الإرهاب لتقويض الحريات المدنية . وفي الخارج تواصل الولايات المتحدة فرض توجهاتها ومصالحها على باقى دول العالم بالقوة العسكرية وتزعم الحق فى القيام بذلك بموجب عقيدة السيد بوش. لقد كان احتلال العراق أول تطبيق عملي لعقيدة بوش وها هي تداعيات المغامرة تظهر .. فقد حدثت هوة بين أمريكا وباقي دول العالم .. هذه الهوة تتسع مع مرور الأيام وهو ما قد يكون أغلى أمانى أسامة بن لادن . ومن ثم ، فإنه بإعلان الحرب على الإرهاب وغزو العراق يكون بوش يعمل لحساب الإرهابيين على طول الخط!

تحالف غير مقدس :

وما من شك فى أن إدارة بوش استغلت هجمات ١١ سبتمبر لتحقيق مآربها .. ولكن تداعيات السير فى هذا الطريق الخطير بدت واضحة لكل ذى عينين ؛ فقد أصبحت الانتهاكات التى كانت مرفوضة فى الأوقات العادية مقبولة وأصبح الرئيس محصنا ضد النقد لأنه سيكون من غير الوطنية انتقاده فى الوقت الذى تخوض

فيه البلاد حربا ضد الإرهاب ! . وعلى الصعيد الخارجى زاد الصدع بين أمريكا وما أطلق عليه رامسفيلد وصف «أوروبا القديمة» .

ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه العقيدة سبقت وصول بوش إلى السلطة .. إذ كانت ترسى قواعدها فى الحزب الجمهورى على مدى سنوات فى صورة تحالف بين المتطرفين دينيا والمتطرفين رأسماليا وكان كل فريق يغذى الآخر ، وكانت الأصولية الدينية تقدم الغطاء الشرعى والأخلاقي لتوحش السوق إلى أن وصل الأمر إلى سيطرة هاتين الجماعتين على الحزب الجمهورى تماما . وأصبح المحافظون الجدد فى الحزب والإدارة الحالية يرون فى النموذج الأمريكى وصفة ضرورية للآخرين من أجل الاستفادة منه .. هذه العقيدة هى أساس تلك الفكرة الغبية التى تقول إن بإمكاننا تحقيق الديمقراطية فى بلد مثل العراق بالقوة العسكرية . إن بلدنا الآن فى قبضة أناس يعتنقون إيديولوجية متطرفة يغيرون ليس فقط دور أمريكا فى العالم بل يعيدون تشكيل هوية البلاد . كما أن الحكومة تدار بطريقة سلطوية بشكل غير مسبوق . هذه المبادئ التى يطبقها بوش لن تؤثر فقط على وضع أمريكا فى العالم ، ففى الداخل تقف هذه السياسة فى صف الأغنياء ضد مصالح الطبقة الوسطى والفقراء وتعزز التحالف غير المقدس بين الدولة والشركات الكبرى التى وصفها الرئيس ايزنهاور ذات يوم بالمجمع الصناعى العسكرى . والمؤسف أن الأمريكين غير مدركين لمدى خطورة التغييرات التى تحدث داخل بلادهم والتى أصبح فيها كل شىء أمرا عاديا مهما كانت غرابته وخطورته .

الفصل الثاني

الحرب على الإرهاب

- بوش يقود أضخم حملة تضليل.. ولن نكسب حرب الإرهاب أبدا
- يهود إسرائيل نموذج صارخ على تحول الضحايا إلى مجرمين
- الرأي العام العالمي يعتبر أمريكا دولة مارقة خارجة على القانون !
- سؤال يبحث عن إجابة .. من الذي نفذ هجمات الجمرة الخبيثة ؟
- المحافظون الجدد جعلوا الشعب الأمريكي رهينة الخوف من الإرهاب

لا شك أن الإرهابيين يشكلون خطرا داهما على أمننا الشخصي والوطني ويتحتم علينا أن ندفع عن أنفسنا وبلادنا هذا الخطر .

لقد نفذ المهاجمون الانتحاريون هجمات ١١ سبتمبر ونحن غير مستعدين لهم كما أن كل الإجراءات والتدابير التي اتخذناها منذ ذلك الحين ضرورية ومناسبة ولا بد للحقيقة والتاريخ أن نعترف بأننا لم نفعل ما فيه الكفاية للحيلولة دون وقوع هجمات سبتمبر وحتى الإجراءات التي اتخذناها حتى الآن ربما لا تكفى لمنع هجمات أخرى في المستقبل . ولكن ثمة خطأ جوهري في حرب إدارة الرئيس بوش المعلنة ضد الإرهاب ، بدليل لا تخطئه العين هو أن تلك الحرب الدائرة حتى الآن لم تفلح في القضاء على الإرهاب أو تعزيز الإحساس بالأمن على أرض الوطن . ولكن على العكس لقد استغلّت إدارة بوش الإرهاب ذريعة لشن حرب . قد يقال إنه خلال الاثنتين وسبعين ساعة التي تلت هجمات سبتمبر كانت إدارة بوش منخرطة تماما في مناقشات مكثفة بشأن كيفية الرد عليها . وفي النهاية ساد مصطلح الحرب . ولكن الحرب هو لفظ بلاغي زائف ومضلل عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب .

لقد كان من المناسب أكثر أن يجرى التعامل مع هجمات سبتمبر

بوصفها جريمة ضد الإنسانية . والجرائم تحتاج إلى تدخل الشرطة وليس تحريك الجيوش والقيام بأعمال عسكرية باسم مكافحة الإرهاب . ومن أجل وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب يتعين اتخاذ إجراءات وقائية ووعى كامل وجهاز مخابرات قوى لجمع المعلومات مع التزام الحيطة والحذر فى كل التحركات وكل هذه الإجراءات تعتمد أساسا على دعم الشعوب التى تعيش بينها الجماعات الإرهابية وتمارس نشاطها .

لنتخيل ولو للحظة واحدة أننا تعاملنا مع هجمات سبتمبر بوصفها جريمة .. كان من الممكن أن نحاكم أسامة بن لادن فى أفغانستان . ولكن ما كنا لنغزو العراق أو لتقوم قواتنا المسلحة بمهام الشرطة فى شوارع المدن العراقية بكامل عدتها وعتادها ويقتل أفرادها يوميا هناك .

إن إعلان الحرب على الإرهاب تناسب أهداف إدارة بوش أكثر لأنها توجد ذريعة لاستخدام قواتنا العسكرية الساحقة . ولكن هذا هو الطريق الخاطيء عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع الإرهاب . فالعمل العسكرى يحتاج إلى هدف واضح ومحدد ويفضل أن يكون دولة . ونتيجة لذلك ، فإن العمل العسكرى يوجه نحو دول تؤوى الإرهابيين . فالإرهابيون ليسوا دولا بالمعنى المفهوم حتى إن كانوا يمارسون عملهم من خلال دولة . ويتحرك قواتنا المسلحة ضد إرهابيين فلا بد أن يقع ضحايا أبرياء . وكلما زاد هؤلاء الضحايا الأبرياء زادت فرص تحولهم هم أنفسهم إلى إرهابيين ولو بعد حين .

ضحايا ومجرمون :

لعل تحول الضحايا إلى مجرمين يمثل حالة معروفة جيدا سواء على مستوى الأشخاص والجماعات . وربما يكون حكاما قمعيين مثل مهاتير محمد أو روبرت موجابي نموذجا للحكام الذي تعكس ممارساتهم القمعية ما فعلته القوى المستعمرة التي كافحوها في بلادهم قبل وصولهم إلى السلطة . ولكن قد تكون إسرائيل كدولة واليهود كأمة أبرز نموذج على تحول الضحايا إلى جلادين أو مجرمين . فقد كان اليهود ضحايا لمحارق النازي (الهولوكوست) . بل إن من نفذوا الهولوكوست أنفسهم كانوا هم أيضا ضحايا تحولوا إلى مجرمين . وكلنا يذكر كيف كان وصول النازي أدولف هتلر إلى السلطة . لقد صعد هتلر إلى قمة السلطة مستغلا السخط بين صفوف الشعب الألماني بسبب المعاهدات والاتفاقيات الظالمة وموجة الكساد والتضخم التي اجتاحت ألمانيا آنئذ . لقد لعب هتلر على وتر اضطهاد الشعب الألماني بوصفه ضحية لنظام عالمي ظالم . وسواء كان من الممكن اعتبار الشعب الألماني ضحية أم لا ، فإن اليهود كانوا ضحية النظام النازي .. فقد سيق الملايين منهم إلى حتفهم بدون رحمة ودون اعتراض على أوامر الموت وهو ما شهدته أنا شخصيا عندما كان عمري ١٣ عاما في يودابست .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهجرة اليهود إلى فلسطين لجأ اليهود أنفسهم إلى الإرهاب ضد الوجود البريطاني في فلسطين من أجل تأمين وطن في إسرائيل (حادث اغتيال الكونت

برنادوت ، وغيرها من حوادث). وبعد أن هوجمت إسرائيل من جانب الدول العربية احتلت إسرائيل مزيدا من الأراضي وطردت كثيرا من سكانها الذين أصبحوا ضحايا . وبدورهم تحول هؤلاء الضحايا العرب إلى مجرمين (من وجهة نظر المؤلف) وبدأت إسرائيل تعاني من الهجمات الإرهابية . لقد بادر إسحاق رابين في محاولة جسورة عام ١٩٩٢ كسر هذه الدائرة الكريهة من العنف والدماء باتفاقات أوسلو وكاد ينجح في ذلك لولا أن يهوديا متطرفا قتله عام ١٩٩٥ .. لتبدأ عجلة الضحية والجلاد في الدوران من جديد إلى أن أصبح المتطرفون من الجانبين هم من يمسكون بمفاتيح السلطة سواء على الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني .. بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي أرييل شارون أدان رسميا بالمسؤولية عن المذابح التي قتل فيها مئات الفلسطينيين في مخيم صبرا وشاتيلا في لبنان عام ١٩٨٢ . وبالمثل كانت الولايات المتحدة بدورها نموذجا للدولة التي تحولت من ضحية إلى جلاد رغم أن كثيرا من الأمريكيين يرفضون الاعتراف بهذا الأمر . فقد كانت أمريكا في ١١ سبتمبر ضحية عمل إرهابي بشع وحظيت بتعاطف العالم كله معها .. ولكن ماذا حدث بعد ذلك لقد أعلنت الولايات المتحدة حربا على الإرهاب أزهقت أرواح آلاف الأبرياء في أفغانستان والعراق يفوق عددهم أولئك الذين قتلوا في هجمات سبتمبر بكثير . (حددت مصادر مستقلة عدد القتلى المدنيين في حرب العراق بما يتراوح بين ٧٣٧٧ و ٩١٨٠ قتيلا وفي أفغانستان نحو ٣٥٠٠ قتيل) .

هذه المقارنة نادرا ما تجرى فى الداخل .. فأرواح الأمريكيين لا يمكن أن تكون بنفس قيمة أرواح الأجانب وهو تمييز لا يبدو بهذا القدر من الوضوح فى الخارج !

العداء ضد الأمريكيين :

لا بد من الاعتراف بحقيقة مؤكدة وهى أنه منذ أن أعلنت أمريكا الحرب ضد الإرهاب تحول رأى العام العالمى بحدّة ضدنا. هذا التحول كان مؤثرا بشكل مدهش .. ففي ١٢ سبتمبر ٢٠٠١ عقد مجلس حلف شمال الأطلنطى اجتماعا طارئا وأقر تفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف للمرة الأولى فى تاريخه والتي اعتبرت أن الهجوم الإرهابى على الولايات المتحدة هجوم على كل دول الحلف . وفى يوم ١٣ سبتمبر ٢٠٠١ صدرت صحيفة «لوموند» كبرى الصحف الفرنسية وعلى صدر صفحتها الأولى عنوان بالخط العريض يقول «كلنا أمريكيون» ، فى دليل واضح على قمة التضامن مع أمريكا . كما أقرت الأمم المتحدة إجراءات عقابية ضد تنظيم القاعدة فى أفغانستان . وبعد أقل من عام واحد لم تستطع الولايات المتحدة تأمين الأغلبية المطلوبة لتمرير مشروع قرار فى الأمم المتحدة يفوضها غزو العراق . وبدأت المشاعر المناهضة لأمريكا تسرى فى جميع أنحاء العالم سريان النار فى الهشيم .. حتى أن استطلاعا للرأى أجرى فى بريطانيا فى نوفمبر عام ٢٠٠٢ أظهر أن أكثر من ثلث جميع البريطانيين يعتبرون جورج بوش تهديدا خطيرا للسلام العالمى أكثر من صدام حسين..

ولم تتغير مؤشرات الرأي العام منذ ذلك الحين وحتى اليوم . كما أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز بيو للأبحاث ونشرت نتائجه في مارس ٢٠٠٣ أن نسبة من يتبنون «وجهات نظر مؤيدة» للولايات المتحدة بين الشعب البريطاني هبطت بشدة من ٧٧ في المئة إلى ٤٨ في المئة .. وهي نسبة مساوية نسبيا لاستطلاع آخر أجرى في منتصف العام الماضي (٢٠٠٣) .

لقد عارضت أغلبية كبيرة الحرب على العراق وخرج مليون ونصف مليون شخص إلى الشوارع في منتصف فبراير عام ٢٠٠٣ للتعبير عن معارضتهم للحرب . وفي نفس الوقت نجح المستشار الألماني جيرهارد شرودر في أن يضمن إعادة انتخابه معتمدا على رفضه التعاون مع أمريكا في الحرب على العراق . وبالمثل اختار الناخبون في كوريا الجنوبية شخصا لا يملك أى مؤهلات للنجاح إلا بوصفه أقل صداقة لأمريكا من منافسيه . ليس هذا فحسب بل إن استطلاعات الرأي في كوريا الجنوبية تظهر أن غالبية الكوريين الجنوبيين يعتبرون أن أمريكا تشكل خطرا على أمن بلادهم أكثر من كوريا الشمالية. وبعد نجاح قوات التحالف في حرب العراق كان كثير من العراقيين سعداء بالتخلص من صدام حسين ولكن هذا لا يعنى بالضرورة أنهم يرحبون بالاحتلال الأمريكى .

ويمكن القول إن تحولا جوهريا حدث في الرأي العام الأمريكى . فبعد هجمات سبتمبر مباشرة ركزت وسائل الإعلام الأمريكية على بحث أسباب المشاعر المعادية لأمريكا فى أنحاء

العالم .. وبعد عامين اصطبغ المزاج العام لدى الأمريكيين بالقسوة المغلفة بنوع من اللامبالاة تجاه تلك المشاعر المعادية . وكلما زادت نظرة العالم الخارجى لأمريكا بوصفها قوة عظمى مارقة خارجة على القانون الدولى ، ازداد تمسك الأمريكيين بصورتهم الذاتية التى تصورهم كضحايا لا جلادين . وعلى سبيل المثال ؛ عندما هدد الرئيس الفرنسى جاك شيراك باستخدام الفيتو لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يتيح لأمريكا غزو العراق نشطت حركة مقاطعة واسعة للمنتجات الفرنسية بين الأمريكيين وأعاد مطعم فى الكونجرس تسمية البطاطس المحمرة من «فرنش فرايز» إلى «فريدم فرايز» ، ووجد المصطلح الذى صكه دونالد رامسفيلد بإطلاق وصف «أوروبا القديمة» على فرنسا وألمانيا صدى كبيرا لدى الأمريكيين . وحتى على الرغم من تحول الرأى العام الأمريكى ضد الرئيس جورج بوش إلا أنه ظل مناهضا لفرنسا .

الخداع المتعمد:

عادة عندما يتحول الضحايا إلى مجرمين يكونون غير مدركين لما يفعلونه . هذا ما حدث مع الأمريكيين اليوم . فغالبية الشعب الأمريكى يعتقد أن الإرهاب يشكل خطرا داهما علينا وأن شن حرب على الإرهاب هو عمل من أعمال الدفاع عن النفس . وفكرة أننا ربما نكون قد تحولنا من ضحايا إلى جلادين قد تكون صادمة للكثيرين منا . ولكن على العكس من ذلك، فإن أولئك الأشخاص الذين يعتنقون مذهب التفوق الأمريكى والذين يتغلغلون فى أركان

إدارة بوش كانوا يدركون جيداً ما يفعلونه عندما أشاروا على بوش بإعلان الحرب على الإرهاب . هذا الأمر يظهر جلياً في عملية غزو العراق . فغالبية الأشخاص الذين كانوا لاعبين رئيسيين في إعلان المبادئ الذى أطلقوا عليه اسم «مشروع للقرن الأمريكى الجديد» كتبوا للرئيس السابق كلينتون رسالة مفتوحة أوائل عام ١٩٩٨ يحرضونه فيها على غزو العراق . وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ زعموا بأن صدام حسين يمتلك أسلحة دمار شامل وله صلات بتنظيم القاعدة . لقد كان هؤلاء مستعدين لترويج مزاعمهم حتى لو تطلب الأمر اللجوء إلى الخداع المتعمد والكذب الفاضح .

لا بد أن تكون هناك أسباب أخرى لغزو العراق وإلا ما كان المحافظون الجدد حاولوا إقناع كلينتون بالسير فى هذا الطريق أوائل عام ١٩٩٨ . هذه الأسباب ظلت فى طى الكتمان ولم يتفوه بها أحد . كان لا بد من ربط عملية غزو العراق بالحرب على الإرهاب لأن هذه الحرب هى التفويض الذى حصل عليه بوش بعد هجمات سبتمبر . وفى هذا الإطار قاد بوش بنفسه حملة التضليل لتمرير ذلك الربط المتعسف حتى على الرغم من أن بوش نفسه قد يكون خدع هو الآخر من جانب المحيطين به . كانت المناقشات الخاصة بالحملة على العراق حماسية بدرجة أعمت العقل وأصابت المنطق بالشلل . وعلى سبيل المثال كان الحديث عن دوافع أخرى لغزو العراق مثل ضمان تدفق واردات البترول أمر غير مقبول لأن قائله كان يوصم بانعدام الوطنية وربما اسوأ من ذلك .

وللأسف الشديد، فإن الحرب على الإرهاب التى تخوضها

إدارة بوش حاليا لن يتحقق فيها الانتصار أبدا لأنها بنيت على افتراضات زائفة . الاحتمال الأكبر أن تؤدي هذه الحرب على الإرهاب إلى وضع البلاد في حالة حرب دائمة . فالإرهابيون أهداف غير مرئية والإرهاب لن ينتهى أبدا . وسوف يظل هؤلاء الإرهابيون يقدمون ذريعة مناسبة للمحافظين الجدد من أجل المضى قدما في إشباع شهوتهم في إظهار التفوق العسكرى الأمريكى بالوسائل العسكرية . هذه السياسة بدورها ستولد مزيدا من المقاومة وهكذا ندور فى تلك الدائرة المربعة بلا نهاية .

إرهاب فى كل مكان :

الإرهاب ليس جديدا كما أن استغلاله أيضا ليس بجديد ؛ فقد كان عنصرا مهما لاستمرار نظام القياصرة فى روسيا خلال القرن التاسع عشر بتعزيز دور المخابرات السرية وتبرير حملات القمع والحكم الديكتاتورى آنذاك . كما أن دولا أوروبية عديدة كان عليها أن تتعامل مع العصابات الإرهابية مثل: إيطاليا وألمانيا وأسبانيا واليونان وبريطانيا . وقد استغرق الأمر من هذه الدول عقدا أو أكثر لاجتثاثها ولكن هذه الدول لم تعيش طوال الوقت فى حالة حرب على الإرهاب . لقد حان الوقت كى نعيد النظر فى حربنا على الإرهاب . إننا نحقق أهداف الإرهابيين عندما نعيش كل وقتنا مستنفرين يسيطر علينا شبح الخوف من هجوم إرهابى قادم . وبهذه الطريقة يكون الإرهابيون هم الذين يحددوا لنا أولوياتنا. لا بد من وضع هجمات سبتمبر فى إطارها الصحيح ..

نعم كان موت ثلاثة آلاف شخص في ضربة واحدة عملا إرهابيا مروعا ولكنه لم يعرض للخطر وجودنا كأمة . كما أن تضخيم الخطر الذي تمثله القاعدة إلى مستوى الحرب النووية مثلا يعتبر مبالغة غير مبررة . والأخطر من ذلك هذا الربط المتعمد بين الإرهاب وإمكانية شن هجمات بأسلحة الدمار الشامل . وهل نسينا تلك الهجمات بالجمرة الخبيثة التي أعقبت هجمات ١١ سبتمبر واستخدم فيها نوع متطور جدا لا يمكن إنتاجه إلا في المعامل الأمريكية؟! هذه الهجمات ما زالت حتى اليوم تثير الارتياح عن مصدرها وأهدافها وما زالت حدثا غامضا دون تفسير ، ولكنه يرتبط بلا شك بخرافة ربط الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل . إن التضخيم والنفخ في المخاوف من حدوث هجمات بأسلحة الدمار الشامل يأتي بآثار عكسية وهو ما تفعله إدارة بوش دون خجل . ويمكن للخوف أن يكون أداة في أيدي حكومة تعمل على استغلاله لتحقيق أهداف خاصة مثل توحيد الشعب وراءها ضد عدو مشترك . وقد كانت الشيوعية هي ذلك العدو المطلوب والآن ملأ الإرهاب الفراغ الذي خلفه انهيار الشيوعية . كما أن الدعوة لإحياء المشاعر الوطنية يمكن أن يكون سلاحا لأخراس السنة المعترضين أيا كانت حجته ومنطقهم . علينا أن نتذكر ما قاله الرئيس روزفلت منذ سنوات طويلة عندما حذر من الغوص في مستنقع الخوف قائلا «الشيء الوحيد الذي يتعين علينا أن نخشاه هو الخوف نفسه» .. وللأسف هذا هو حالنا الآن ، وهو الهدف الذي سعى إليه منقذو هجمات سبتمبر بالضبط !

رؤية مختلفة لأمريكا :

إن أقوى دولة على الأرض لا يمكن أن تسمح لنفسها بأن يستنزفها الخوف . وعندما نجعل الحرب على الإرهاب محور استراتيجيتنا الوطنية نكون قد تخلىنا عن مسؤوليتنا كأمة قائدة فى العالم . الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى يمكنها أن تتخذ موقع القيادة فى التعامل مع المشكلات التى تحتاج إلى جهد جماعى مثل تحقيق السلام والتقدم الاقتصادى وحماية البيئة ثم تأتى الحرب على الإرهاب واحتواء خطر أسلحة الدمار الشامل ضمن هذه المهام .. وليس المهمة الوحيدة . الولايات المتحدة لا يمكنها أن تفعل ما تريد بغض النظر عما يريده الآخرون فى العالم .. فى الوقت نفسه، فإن شيئاً لن يتحقق فى العالم ما لم يكن فيه لأمتنا دور قيادى أو على الأقل تساهم فيه بنصيب وافر . وإذا كنا نريد أن تستجيب دول العالم لسياساتنا فلا بد أن نختار السياسة التى يريدونها . هذه المعادلة تفرض على الولايات المتحدة القيام بدور متفرد .. أن تربط نفسها بما هو فى صالح العالم وسوف نكون الرابع الأكبر إذا فعلنا ذلك .

الفصل الثالث

مهمة مقدسة

- بوش يقود أمريكا والعالم إلى الهاوية .. ويعتبرها مهمة مقدسة
- محور الشر .. اختراع مضلل من أجل تنفيذ خطة معدة سلفا
- تضجير الأزمة النووية مع كوريا الشمالية .. هدف مقصود
- بعد عامين من غزو أفغانستان مازالت أكبر منتج للأفيون في العالم

لا تسعى إدارة بوش فقط نحو الهدف الخطأ بل إن سياساتها
تؤتي نتائج عكسية حتى بالمقاييس التي وضعتها هذه الإدارة .
تلك النتائج العكسية تبدو ظاهرة ليس فقط في مجال السياسة
الخارجية بل وعلى الصعيد المحلى أيضا . وخلال حملته الانتخابية
لخوض انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠ ركز بوش على أنه سوف
ينتهج سياسة خارجية «حذرة» وكثيرا ما عارض التدخل
الخارجي . كانت هذه هي الأفكار التي استقرت في أذهان
الأمريكيين وقتذاك .. ولكن تحت السطح كانت هناك خطة
مدروسة جيدا وحاسمة للدور الأمريكي في العالم . فقد كان
الجزء الخاص بالسياسة الخارجية في البرنامج الانتخابي للحزب
الجمهوري الذي تبناه بوش يستعيد للأذان أيام الحرب الباردة
عندما كانت أمريكا قوة عظمى وقائدا للعالم الحر . وبنى مفكرو
الحزب الجمهوري برنامج الحزب على فكرة أن بيل كلينتون فشل
في أن يستثمر بالكامل وضع أمريكا كقوة عظمى وحيدة وأن
أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف بما يتيح لأمريكا امتلاك ناصية
مستقبلها هو تطوير نظام للدفاع الصاروخي . ورغم أن هذه
النقطة لم تكن واضحة بما يكفي في برنامج الحزب إلا أن فكرة
تسليح الفضاء هي التي سيطرت على عقول الجمهوريين بوصفها

أفضل وسيلة لضمان سيطرة أمريكا على العالم . وكانت فكرة الجمهوريين تعتمد على أن مد قوتنا إلى مناطق بعيدة مثل تايوان مثلا أصبح أمرا ممكنا ، دون أن نخشى انتقاما من جانب دول تسعى لامتلاك صواريخ بعيدة المدى . أى أننا نستطيع أن نحدد عمن ندافع ومتى .

البحث عن عدو :

مع انهيار الاتحاد السوفيتى فقدنا شيئا مهما جدا هو وجود عدو مناسب . كانت كوريا الشمالية سببا كافيا لترويج برنامج درع الصواريخ وكان لا بد أن تظل كوريا الشمالية معزولة . والدليل على ذلك أن الرئيس الكورى الجنوبي كيم داي جونغ كان أول رئيس دولة يزور بوش فى البيت الأبيض فى مارس ٢٠٠١ . كانت كوريا الجنوبية تطبق سياسة «الشمس المشرقة» مع الشطر الشمالى من أجل التقارب معها وتحسين العلاقات فى شبه الجزيرة الكورية وكان كيم حريصا على الفوز بتأييد بوش للمضى قدما فى هذه السياسة . ورغم أن كيم حظى بتأييد وزارة الخارجية إلا أن بوش خذله بل إنه أعلن فى حضوره عزمه وقف الجهود التى كانت قد بدأت فى عهد سلفه كلينتون لتطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية .. ومن هنا بدأت الأزمة النووية مع كوريا الشمالية .

وبينما كانت كوريا الشمالية تصلح عدوا مناسباً فى المرحلة الأولى لبرنامج الدفاع الصاروخى، فإن الصين يمكن ان تكون عدوا مناسباً فى المرحلة التالية . وها هم المحافظون الجمهوريون يؤكدون بين الحين والآخر الخطر العسكرى والاقتصادى المتزايد

للصين على المصالح الأمريكية . وبينما وصف كلينتون وفريقه للسياسة الخارجية الصين بأنها «حليف استراتيجي» عمد بوش ورجاله إلى وصف الصين بأنها «منافس استراتيجي». وإضافة إلى الصين هناك روسيا التي تعتبر خصما محتملا من وجهة نظر مَنْ يروجون لبرنامج حائط الصواريخ.

في نفس الوقت بدأت إدارة بوش تدير ظهرها للاتفاقات الدولية فأعلنت صراحة تخليها عن بروتوكول كيوتو الخاص بسبل الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض ورفضت المصادقة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية . وفي كلتا الحالتين لم تقدم بديلا. ولم تقف إدارة بوش عند حد عدم الانضمام إلى اتفاقية تأسيس المحكمة الجنائية الدولية بل راحت تسعى بدأب وتشن حملة لتخريبها من خلال ممارسة ضغوط رهيبية على حلفائها وإجبارها على توقيع اتفاقات ثنائية واحدة تلو الأخرى لاستثناء المواطنين الأمريكيين من المثل أمام المحكمة. ورضخت دول مثل ألمانيا ورومانيا رغم الضغوط المقابلة من جانب الاتحاد الأوروبي . وخلال العام الأول من ولاية بوش كان هناك جهد دؤوب للنكوص عن كل سياسات كلينتون بقدر المستطاع . ووصل الأمر إلى حد أن هددت إدارة بوش بالانسحاب من البلقان ووقفت موقف المتفرج في أزمة الشرق الأوسط.

وما إن قدمت هجمات سبتمبر فرصة العمر للرئيس بوش وإدارته بإيجاد العدو الذي يبحث عنه أصبح رجلا يحمل لواء مهمة مقدسة . وهو أمر يناسب شخصيته تماما . وبوصفه مسيحيا عرف طريق الهداية بعد الضلال كان بوش على معرفة

شخصية بالشر . هذا الشر تجسد فى صورة مهاجمين انتحاريين حاولوا تدميره هو شخصيا فى البيت الأبيض .. وهو ما منحه شعورا قويا بخوض معركة شخصية مع هذا الشر . ولم يعد بوش يلقي خطبه من أوراق معدة سلفا ويتلثم فى الكلام مثلما كان يفعل . فقبل هجمات سبتمبر كان بوش رئيسا سوريا وبعد أيام قلائل من هذا الحادث ارتقى إلى مرتبة الزعيم القائد الذى يعتقد أنه مكلف بمهمة تاريخية مقدسة .. والمشكلة الحقيقية هى أنه يقودنا ويقود العالم كله فى الاتجاه الخطأ.

القرن الأمريكى :

كان من الممكن أن تكون هجمات سبتمبر فرصة ذهبية لحشد الدعم الداخلى لتحسين وضع النظام العالمى . لقد جعلتنا هذه الهجمات ندرك أن الأمر ليس جيدا خارج حدودنا . لقد أنفقنا ١٦٠ مليار دولار فى العراق .. وكان من الممكن أن يحقق استخدام جزء بسيط من هذا المبلغ تغييرا جذريا إذا استخدم بطريقة بناءة مفيدة فى أنحاء العالم . ولكن لا يوجد شئ من هذا القبيل فى ذهن إدارة بوش . فهذه الإدارة بنت رؤيتها فى برنامجها الذى أطلقت عليه «مشروع للقرن الأمريكى الجديد» للعالم باعتباره صراعا من أجل البقاء ، وتعتقد أن الولايات المتحدة بوصفها الأقوى لها الحق فى فرض إرادتها على العالم ، بل هو واجبها أن تفعل ذلك . وكان لا بد من مواصلة الهيمنة العسكرية الأمريكية حتى قبل وصول بوش إلى السلطة .. وجاءت هجمات سبتمبر لتمنحهم الفرصة لتنفيذ هذه الأفكار.

وعلى الصعيد الداخلى نجح جون اشكروفت وزير العدل فى

تقرير «قانون الوطنية» وهو يعلن على الملأ أن هؤلاء الذين يعارضون القانون يساعدون العدو. وقد منح هذا القانون سلطات مطلقة للسلطة التنفيذية وأزاح كثيرا من القيود التي كانت تكبل يديها بحكم القانون . وبصدور القانون الآخر التوعم الذي أطلق عليه اسم «قانون الأمن الداخلي» تم تقييد قدرة المواطنين على الحصول على المعلومات عن الحكومة في حين أطلق العنان للحكومة للتدخل في أخص خصوصيات المواطن وتبادل هذه المعلومات بين الوكالات الأمنية الفيدرالية المختلفة . ورغم أن مواد هذين القانونين تنتهك بشكل فاضح الحقوق المدنية إلا أن الشعب الأمريكي لا يبدى اعتراضا كبيرا لسبب بسيط .. إنهم مقتنعون بأن تلك المواد تستهدف الإرهابيين والأجانب وليست موجهة ضدنا نحن المواطنين أصحاب هذا البلد . وكان من الطبيعي أن يفتح «قانون الوطنية» الباب على مصراعيه أمام استغلال السلطة بشكل خطير ، مثل احتجاز مئات المعتقلين دون محاكمة لأكثر من عامين بعيدا عن أى سلطة قضائية وبما يتنافى مع جميع الأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية .

ومن أخطر الطرق التي تسعى من خلالها إدارة بوش لتقويض الحريات المدنية هي تعيين منظرين ممن ينتمون إلى اليمين المتطرف قضاة فيدراليين. وفي العادة عندما يرفض الكونجرس تعيين قاض فيدرالى بسبب أفكاره المعلقة يعود الرئيس ويقدم مرشحا أكثر اعتدالا ، ولكن الأمر بالنسبة للرئيس بوش معكوس تماما ، فعندما يحدث مثل هذا الأمر يقدم مرشحا أشد تطرفا وهكذا يكون كل مرشح أشد تطرفا من الآخر ! ومع ذلك، فإن

عامّة الأمريكيين لا يلقون بالا لما يحدث لانشغالهم بالحرب على الإرهاب .

محور الشر :

فى الشؤون الخارجية تتخذ الحرب على الإرهاب أولوية على كل ما عداها من اعتبارات أخرى رغم عدم وجود أى تباطؤ فى تنفيذ برنامج درع الصواريخ . ولأن الحرب لا بد أن تشن ضد جهة ما ولأن من الصعب العثور على الإرهابيين كان لا بد من تحديد دول بعينها بوصفها راعية للإرهاب ومن هنا كان اختراع مصطلح «محور الشر» فى خطاب حالة الاتحاد عام ٢٠٠٢ من أجل تنفيذ خطة معدة سلفا . ومن الدول الثلاث التى وضعها بوش فى محور الشر ، وحدها إيران هى التى تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الإرهاب الدولى . وقد تكون هذه الدول التى حددها بوش فى خطاب حالة الاتحاد شريرة فعلا ولكن جمعها معا فى سلة واحدة واستبعاد دول أخرى مثل : سوريا وليبيا وميانمار وزيمبابوى واوزبكستان وتركمانستان يقدم دليلا آخر على الخلط المتعمد والتشويش كما حدث فى إعلان الحرب على الإرهاب . فكوريا الشمالية مثلا من أكثر بلاد العالم انغلاقا والشعب الكورى يعيش تحت نير القمع والموارد كلها موجهة لبناء الترسانة العسكرية . وبينما لا يوجد ما يؤكد وجود أى علاقة لكوريا الشمالية مع الإرهاب العالمى ، فإنها تملك قدرات صاروخية ونووية خطيرة وسجلا فى بيع هذه الأسلحة لدول العالم . كما كان حكم صدام قمعيا ولكنه لم يكن يشكل خطورة مشابهة . ورغم أن صدام استخدم الأسلحة الكيماوية لقتل شعبه إلا أنه لا علاقة له بالقاعدة

مثما تروج إدارة بوش فى أكثر من مناسبة. أما إيران فإنها حالة معقدة .. فهناك نظام دينى معارض لأمريكا وإسرائيل ، يملك زمام السلطة ولكن الشعب انتخب رئيسا إصلاحيا وبرلمانا يهيمن عليه الإصلاحيون أيضا .. ومن ثم ، فإن المجتمع هناك فى حاجة إلى مزيد من التشجيع على مواصلة السير على طريق الانفتاح . فى نفس الوقت تدعم إيران حزب الله فى لبنان الذى يشن حملة ضد إسرائيل كما أنها حاولت إمداد عرفات بالأسلحة فى فلسطين وتواصل السعى نحو امتلاك برنامج للأسلحة النووية رغم كونها عضواً فى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وتأكيدا المستمر على أن برنامجها النووى مخصص للأغراض السلمية . وإذا كانت كل دولة من الدول الثلاث تمثل حالة مختلفة عن الأخرى ، فإن جمعها فى محور واحد يسمى بمحور الشر عمل مضلل ويعود بنتائج عكسية . فعلى سبيل المثال أدى وضع إيران فى محور الشر إلى دعم القوى المتشددة هناك التى تعارض التوجه نحو الإصلاح وبناء مجتمع مفتوح .

أفغانستان :

كان غزو أفغانستان مبررا لدورها كماوى للقاعدة . ولذلك حظيت عملية غزو أفغانستان بتأييد المجتمع الدولى وجرت بتفويض من الأمم المتحدة . وحتى قبل الغزو كانت هناك عملية سياسية تجرى لتجهيز حكومة بديلة تحظى بنوع من الشرعية وقد تم ذلك بالفعل وتولت حكومة حميد قرضائى السلطة . كان غزو أفغانستان استعراضا ممتازا لما وصلت إليه الآلة العسكرية الأمريكية من براعة وتفوق . فالقنبلة الذكية التى استخدمت فى

حرب الخليج عام ١٩٩١ أصبحت أكثر ذكاء والقوات الخاصة وصلت إلى درجة غير مسبوقة من التدريب والتسليح . ولكن فشلت العملية في تحقيق أهدافها .. فأولا لم تتمكن القوات الخاصة بكل ما أوتيت من قدرات وتسليح اعتقال أسامة بن لادن . هذا الأمر يكشف حقيقة مهمة وهي إننا نملك أقوى قوة في العالم ولكننا لم نستطع اعتقال شخص هارب في أحد الكهوف .. إما لأننا لا نريد أن تقع خسائر في صفوف قواتنا أو لأننا ادخرنا هذه القوات لغزو العراق . وثانيا إن إدارة بوش فشلت في تحقيق السلام في أنحاء أفغانستان . لقد كانت كل فرص النجاح في أفغانستان متوافرة من غطاء شرعى دولى وشعب يتوق للمساعدة بعد أن سئم مغامرات أمراء الحرب ومنظمات إغاثة تنتشر في أنحاء البلاد ولكن لم يكن هناك أى استعداد لدى إدارة بوش لبناء دولة دمرتها الحروب بل ركزت كل جهودها في اعتقال بن لادن حتى لو وصل الأمر إلى استخدام أسلحة قذرة مثل رشوة زعماء القبائل في المناطق التى يفترض أن يكون ابن لادن قد لجأ إليها. وبعد عامين من التدخل الأمريكى في أفغانستان .. ما زالت دولة تفتقد للأمن يحكمها أمراء الحرب وتعيد حركة طالبان تجميع صفوفها من جديد بمناطق البشتون في الجنوب . وقد يقول البعض إن غزو العراق سرق الأضواء من أفغانستان وصرف الأنظار عنها ، ورغم صحة هذا القول إلا أن تعمير أفغانستان لم يكن أبدا من بين اهتمامات الإدارة الأمريكية بدليل إن رامسفيلد يرفض خروج قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خارج كابول . والآن بعد تولى حلف الأطلنطى قيادة المهمة هناك قد

يرسل قوات حفظ السلام إلى خارج كابول ولكن بعد أن تكون فرصة إحداث تغيير حقيقى فى أفغانستان قد ولت إلى الأبد . فهذا البلد يحتل المركز الأول فى إنتاج الأفيون فى العالم . ففى عام ٢٠٠٢ أنتجت أفغانستان ٣٤٠٠ طن ، كما أن المخدرات تمثل نصف إجمالى قيمة الاقتصاد الوطنى للبلاد ، وتصل قيمة العائدات من المخدرات إلى ٢,٥ مليار دولار وهو ما يقل عن المساعدات الدولية التى قدرت بمليارى دولار ! ومن الصعب تصور وجود حكومة يمكن أن تفرض سيطرتها على بلد يحكمه أمراء الحرب وتجار المخدرات .

على حساب الديمقراطية :

تطلب غزو أفغانستان إنشاء قواعد عسكرية بالدول المجاورة .. وهذا الأمر كان له بالتأكيد آثاره على الظروف السياسية بهذه البلاد . وكان الوضع فى كل بلد مختلف عن الآخر بالنسبة لهذا التأثير ولكن كل تلك البلاد اشتركت فى شىء واحد هو ميلها نحو تقويض الحريات التى حصلت عليها الشعوب بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتى المنهار . وإذا كانت هذه الدول لها تاريخ طويل مع النظم الشمولية ، فإن الوجود الأمريكى بها أتاح قدرا من المساعدات المالية والفنية هى فى أمس الحاجة إليها .. ولكن مع الأسف هذه المساعدات وجهت إلى التعاون العسكرى وليس الإصلاح السياسى . ورغم أن الولايات المتحدة تحاول دائما أن تنأى بنفسها عن النظم الدكتاتورية والقمعية إلا أنها وجدت نفسها تضع يدها فى أيدي حكام دكتاتوريين فى هذه المنطقة من أجل تمرير وجودها العسكرى . وتعد أوزبكستان خير دليل على ذلك

فالرئيس إسلام كريموف يشن حملة قمعية شرسة دون رحمة على كل المنظمات الإسلامية حتى أنه زج بأعداد لا حصر لها من الإسلاميين في السجون لا لسبب إلا لأنهم ملتحمون . ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تجد أى غضاضة فى بناء تحالف عسكرى مع هذا النظام.

كما أن نظام الرئيس برويز مشرف يعتبر أيضا نموذجا آخر فى هذا المجال ؛ فقد أصبح مشرف حليفا مقربا من واشنطن رغم أنه وصل إلى السلطة بانقلاب عسكرى ولم يف بوعوده بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية بل إن دوره فى الحرب على الإرهاب ما زال مثيرا للتساؤل . ورغم هذه الآثار السلبية إلا أن الحرب على الإرهاب كان لها فوائدها ؛ فقد تحسنت علاقاتنا مع الصين ومع روسيا . ولكن كان هذا التحسن على حساب سجل البلدين فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وقد وصل الأمر إلى حد أن بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع وبخ جنرالات تركيا أثناء الاستعدادات لغزو العراق لفشلهم فى تمرير مذكرة فى البرلمان تقضى بالسماح بعبور القوات الأمريكية أراضي تركيا لغزو العراق من الشمال .. والطريف أن وولفوفيتز تعجب لفشل هؤلاء الجنرالات «فى بلد اشتهر بالانقلابات العسكرية» وكأنه يحرض على انقلاب جديد من أجل تمرير مذكرة فى البرلمان يرفضها نواب الشعب المنتخبون . ومع أن الحرب على الإرهاب ساهمت فى تعزيز علاقاتنا مع بعض الدول مثل : روسيا والصين إلا أن النتيجة النهائية لهذه الحرب هى حدوث تحول بزاوية ١٨٠ درجة للرأى العام العالمى ضد الولايات المتحدة مقارنة عما كان عليه الوضع بعد هجمات سبتمبر مباشرة .

الفصل الرابع

المستتق العراقى

- مستتق العراق أخطر من فيتنام وليس لدينا استراتيجية للخروج
- الأسباب الحقيقية للغزو.. خدمة إسرائيل وضمان تدفق البترول
- الغزو دمر مصداقية أمريكا والانسحاب سيدمر مركزها فى العالم
- تحويل العراق إلى قاعدة أمريكية وضع الدول المجاورة فى مأزق

ما زالت الدوافع الحقيقية لإدارة الرئيس جورج بوش للإطاحة بصدام حسين يغلفها الغموض . ومن الممكن أن يخمن المرء ما هي هذه الدوافع ولكن من المستحيل أن يقدمها على سبيل التأكيد ، لأنها لم تعرض أبدا على بساط البحث . ومع ذلك فإن الأمر يستأهل العودة إلى الوراء من أجل فهم أفضل لأسباب هذا المستنقع الذى أنزلقنا إليه فى العراق . قد يكون أحد الدوافع هو تأكيد التفوق والسيادة الأمريكية وهو هدف موضوع بالفعل على أجندة منظرى الإدارة الحالية منذ أمد وقد يكون العراق اختيار كنموذج أو دراسة حالة لطريقة تحويل الأهداف إلى واقع عملى فى المستقبل . وقد لخص الكاتب والصحفى بوب وودوارد فى كتابه «بوش فى حرب» تصريحات أطلقها بول وولفوفيتز نائب وزير الدفاع فى حوار استراتيجى جرى بعد أربعة أيام فقط من هجمات سبتمبر . فقد كان وولفوفيتز يرى أن مهاجمة أفغانستان أمر غير مؤكد ويحذر من أن ١٠٠ ألف جندي أمريكي قد يجدون أنفسهم محاصرين فى جبال أفغانستان يحاربون شهورا دون نتيجة ملموسة . وعلى العكس، فإن فى العراق نظام قمعى هش يمكن أن ينهار بسهولة . وقدّر وولفوفيتز أن هناك احتمالا من ١٠ إلى ٥٠ فى المئة أن يكون صدام ضالع فى هجمات ١١ سبتمبر

الإرهابية .. ومن ثم يتعين على الولايات المتحدة أن تسعى وراء صدام حسين إذا ما كانت الحرب ضد الإرهاب جادة فعلا !

وفى مقابلة أجريت مع وولفوفيتز الذى يعد أحد أخطر صقور البنتاجون فى مايو ٢٠٠٣ قال إنه على الرغم من وجود أهداف عدة تكمن فى سياسة الإدارة الأمريكية ، فإننا ركزنا على قضية واحدة هى أسلحة الدمار الشامل لأنها القضية الوحيدة التى يتفق عليها الجميع . وإذا أخذنا الأمر على هذا النحو فإنه يكون بمثابة اسوأ نوع من الخداع . ولكن هناك اعتبارات أكثر واقعية أهمها الاعتبارات الجيوسياسية التى من أجلها كان غزو واحتلال العراق.. ولا شك أن أحد أهم عناصر اطمئنان أمريكا على مستقبلها هو ضمان التدفق الحر للنفط الأجنبى . وفى ظل التحديات والقلقل التى تتعرض لها أنظمة دول خليجية مهمة تجعلها مرشحة لتكرار النموذج الإيرانى بعدما حدث للشاه فى نهاية السبعينات يكون وجودنا فى العراق أمراً حيوياً من الناحية الاستراتيجية. كما أن العراق يحتوى على احتياطات نفطية ضخمة تأتى فى المرتبة الثانية على العالم بعد الاحتياطات السعودية . وباحتلال العراق ونقل القواعد العسكرية الأمريكية من السعودية إلى الأراضى العراقية تكون الولايات المتحدة قد نجحت فى ضمان بديل للنفط السعودى . وهناك عنصر آخر لا بد أن يؤخذ فى الاعتبار .. فإمدادات النفط العالمية تتضاءل يوماً بعد يوماً مما يعنى ضرورة فتح مضخة النفط العراقى إن عاجلاً أو آجلاً . ولكن القيام بذلك فى وجود صدام حسين بالسلطة سوف يجعله أشد خطراً على المنطقة من ذى قبل . ومن ثم كان لا بد من الإطاحة به بأى ثمن .

كلمة السر .. إسرائيل :

الاعتبار الآخر الأكثر أهمية هو إسرائيل .. فكثير من المتطرفين الدينيين فى الولايات المتحدة الذين يطلق عليهم وصف «اليمن المسيحى» يعتقدون فيما ورد فى سفر الرؤيا عن بعث إسرائيل والعودة الثانية للمسيح . ومن ثم تحظى إسرائيل - إضافة إلى اللوبى التقليدى المؤيد لها - بتأييد مَن يؤمنون بالحقوق الدينية لإسرائيل وهم القاعدة الأساسية لجمهور الناخبين المؤيدين للرئيس بوش . ولا شك أن الرئيس فى حاجة إلى أن يأخذ فى اعتباره رغبة جمهور ناخبيه .. وفى ضوء هذه الاعتبارات، فإن إقامة وجود عسكري قوى فى العراق سيساعد على تغيير موازين القوى تماما فى المنطقة بكاملها بحيث يصب فى نهاية المطاف لصالح أمن إسرائيل من خلال إضعاف جماعات التشدد الفلسطينى والعمل من أجل تسوية تكون مقبولة لإسرائيل ومؤيديها. كانت أوروبا كلها بما فى ذلك تونى بليز رئيس وزراء بريطانيا ترى أن حل القضية الفلسطينية يحظى بأولوية ولكن الرئيس بوش أراد أن يتعامل مع القضية العراقية أولا . كان هذا سببا رئيسيا للخلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا وأدى إلى التزام من جانب الولايات المتحدة - لم تف به - بإعطاء أولوية لتسوية سلمية فى الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب العراق . ورغم أن النفط وإسرائيل تبدو عناصر أساسية فى سياسة الإدارة الأمريكية إلا أنها لم تكن الأسباب التى قدمها بوش ومستشاروه للأمريكيين والكونجرس لغزو العراق . وكان كل مَن يتجاسر على كشف تلك الأسباب الحقيقية للغزو يتهم على الفور بعدم الوطنية .

لقد حصل الرئيس بوش على تفويض بالحرب على الإرهاب . ولم يكن هناك أى سبيل آخر سوى إيجاد خليط يتألف من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والخوف من تمكن الجماعات الإرهابية من امتلاك هذه الأسلحة من أجل تبرير غزو العراق . وأيا ما كان الدافع وراء غزو العراق، فإن الشعب الأمريكى لديه كل الحق فى الشعور بأنه خُدع وأنه كان ضحية حملة تضليل كبرى .

عشية الغزو :

كانت إدارة الرئيس بوش منقسمة فى بادئ الأمر بشأن غزو العراق . كان الصقور فى وزارة الدفاع راغبون فى تنفيذ الخطة دون شروط . كانت لديهم خطة جاهزة بجدول زمنى واضح وكانوا لا يريدون الذهاب إلى الأمم المتحدة حتى لا يتدخل أحد فى خطتهم وجدولهم الزمنى . وعلى أى حال ، فإن هؤلاء الصقور بوصفهم من اتباع عقيدة التفوق الأمريكى كانوا يعارضون أساسا الاعتماد على الأمم المتحدة. وعلى عكس المنتاجون كانت وزارة الخارجية تسعى من أجل إيجاد غطاء دولى يضيف شرعية على عملية الغزو . وتمكن الصقور من كسب الصراع وفرض رأيهم لأنهم كانوا يحظون بتأييد نائب الرئيس ديك تشينى وبأذن الرئيس نفسه . وتم تمرير قانون فى الكونجرس يمنح الرئيس صلاحية اتخاذ ما يراه مناسباً من عمل بمشاركة وتواطؤ قادة الديمقراطيين فى الكونجرس وعلى رأسهم ريتشارد جيبهارت وريتشارد لوجار والسناطور جوزيف ليدن والسناطور جوزيف ليبرمان. وعندما ذهبت أمريكا إلى مجلس الأمن أصدر القرار رقم ١٤٤١ فى نوفمبر ٢٠٠٢ الذى فرض نظام تفتيش صارماً على

العراق وألقى بالمسؤولية على صدام كى يثبت عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل . ولو كانت أمريكا راغبة فعلا فى تخليص العراق من أسلحة الدمار لكان ذلك ممكنا باستمرار عملية التفتيش ، ولكن ليس هذا ما كانت تبتغيه إدارة بوش فكل ما كانت تسعى من أجله هو الإطاحة بصدام .. ليس هذا فحسب بل أيضا احتلال العراق .

فرغم تأكيد كل فرق التفتيش عدم عثورها على أى دليل يؤكد امتلاك العراق أسلحة دمار شامل لم يجد وزير الخارجية الأمريكية أمامه سوى اتهام العراق بانتهاك القرار ١٤٤١ بحجة العثور على صواريخ يزيد مداها عن المدى المسموح به للعراق . وحاولت أمريكا تمرير قرار فى مجلس الأمن يخولها القيام بعمل عسكري ضد العراق فوقفت فرنسا فى طريقها وهدد جاك شيراك باستخدام الفيتو لإجهاض مثل هذا القرار فلم يكن أمام أمريكا سوى أن تسير على طريق الحرب دون غطاء شرعى من المجتمع الدولى .

انتصار زائف :

كان الغزو فى حد ذاته نجاحا عسكريا غير متوقع تم بأقل قدر من الخسائر المتوقعة فى الخطة المرسومة للغزو ، حتى رغم امتناع تركيا عن تقديم الدعم بالسماح بدخول القوات الأمريكية من الشمال . علاوة على ذلك أصدر مجلس الأمن بعد الانتصار العسكرى فى العراق قرارا ثانيا هو القرار ١٤٨٣ يعترف باحتلال العراق ويضيفى شرعية عليه . ولم تتجاسر فرنسا أو ألمانيا على إبداء أى اعتراض خاصة بعد أن وجد شيراك نفسه موضع انتقادات لتعريض مصالح فرنسا الاقتصادية للخطر وبعد أن وجد

المستشار جيرهارد شرودر هو الآخر نفسه مضطرا لتحسين علاقته مع الولايات المتحدة للحفاظ على مصالح بلاده . وفى الحقيقة ذهب القرار رقم ١٤٨٣ أبعد من أى قرار سابق للأمم المتحدة فى إضفاء الشرعية على تدخل عسكري لم يصدر به تفويض من المنظمة الدولية ! فقد وضع القرار كل ما يخص السيادة العراقية رهن بما تراه قوى الاحتلال وفى مدة غير محددة . وقد يكون ممكنا القول إن القرار يخرق القانون الدولى ولكن لا يمكن التشكيك فى شرعيته لأن مجلس الأمن طبقا للميثاق هو الجهة الوحيدة المخولة إصدار مثل هذه القرارات . وطبقا لأنصار عقيدة التفوق فإن العلاقات الدولية هى علاقات القوة وأن القانون الدولى وجد فقط لإضفاء الشرعية على ما يكتبه الأقوياء .. ومن ثم يكون ما حدث فى العراق دليلا من وجهة نظرهم يؤكد أنهم على صواب !

ولكن فى حقيقة الأمر أثبت الواقع ان هؤلاء مخطئون . فقد أثبتت الأيام أن كل ما قدموه من أسباب لغزو العراق سواء ما يتعلق بامتلاكه أسلحة دمار شامل أو علاقته بالقاعدة كانت أسبابا ملفقة . وعندما لم تعثر القوات الأمريكية على أى أثر لأسلحة الدمار فى العراق لجأ الرئيس بوش إلى تغيير خطابه وقال إن غزو العراق تم لتحريره من نظام فاسد ودكتاتور وحشى ومن أجل إقامة نظام ديمقراطى بهذا البلد. وهذا هدف نبيل إذا كان الرئيس قدمه فى البداية ولكن لم يكن هذا هو السبب الذى قدمه الرئيس للكونجرس .

وحتى إذا تحدثنا عن السبب الأخير الذى يقدمه الرئيس حاليا

وهو إقامة نظام ديمقراطى فى العراق فإنه يحتاج إلى نقاش .
فإقامة نظام ديمقراطى ومجتمع منفتح أمر فى غاية الصعوبة
حتى إذا كان الناس لديهم دوافع حقيقية وراء ذلك . ومع خبرتى
التي اكتسبتها من شتى أنحاء العالم أقول إن العراق هو آخر مكان
يمكن اختياره لإقامة مشروع .. أيا كان هذا المشروع وخاصة
عندما يتعلق الأمر بإقامة نظام ديمقراطى . فالعراق ليس له أى
تجربة سابقة فى الديمقراطية كما أنه غارق فى الخلافات المذهبية
والعرقية . ومثل كثير من دول الشرق الأوسط كان العراق من
صنع القوى الغربية التي قسمت المنطقة بعد انهيار الامبراطورية
العثمانية من أجل توسيع نطاق النفوذ الغربى فى العالم . فقد تم
ضم ثلاث ولايات عثمانية من أجل خلق العراق الحديث . كما أن
الأكراد الذين يشكلون الأغلبية فى الشمال منقسمون بين العراق
وتركيا وإيران . وهناك السنة الذين يتركزون حول بغداد والمناطق
المحيطة بها فى حين يتركز الشيعة فى الجنوب وتنتشر أقليات
عرقية ودينية أخرى فى أنحاء العراق . وفى ظل هذه الانقسامات
العرقية والدينية، فإن فرض نموذج ديمقراطى على العراق قد يقود
إلى تفتته . لقد كان هذا هو السبب الذى دفع الحكام العرب لإقناع
بوش الأب من عدم إسقاط صدام حسين بعد حرب الخليج عام
١٩٩١ وطرد القوات العراقية من الكويت . وهذا هو بالضبط عش
الدبابير الذى سقط فيه بوش الابن عندما غزا العراق . فلم تكن
الديمقراطية هى السبب الأول فى ذهنه . وكما ذكرنا آنفا ، فإن
الأسباب الحقيقية للغزو ما زال يلفها الغموض .

ما بعد الحرب :

إذا كان الغزو قد حقق نجاحا عسكريا غير متوقع، فإن ما يبيده العراقيون من مقاومة لم يكن أبدا أمرا متوقعا فى ذهن أى من مخططى الحرب . ويبدو أن صدام حسين بدأ الترتيب لحرب عصابات قبل نحو عام من الحرب وبالتحديد فى أكتوبر عام ٢٠٠٢ عندما أصدر أمرا بإطلاق سراح جميع المسجونين من السجون العراقية . وبالفعل بدأ المقاومون حرب عصابات ضد القوات الأمريكية الأمر الذى دفعها إلى أن تتصرف كقوة احتلال مثل عمليات تفتيش المنازل وما يلحق بالسكان من إهانات فضلا عن العمليات العسكرية التى يسقط فيها قتلى وجرحى من المدنيين العراقيين الأمر الذى أدى الى انقلاب العراقيين ضد قوات الغزو . كما تحول العراق إلى نقطة جذب لمختلف الجماعات «الإرهابية» التى تلقت تدريبا على أيدي القاعدة فى أفغانستان . ومع عمليات القمع التى تنفذها دول مجاورة للعراق ضد الجماعات الدينية والتنظيمات السياسية المعارضة استيقظت الخلايا النائمة وشدت الرحال إلى العراق وبدأت تشارك فى حرب استنزاف مفتوحة ضد قوات الاحتلال .

من الصعب تصور إلى أى مدى انحرفت خطط البنتاجون عن أهدافها . لقد كنت مستعدا لتصوير إمكانية حدوث قدر من هذا الانحراف ولكن ما يحدث على أرض الواقع فاق كل التصورات . لقد وجدنا أنفسنا فى مستنقع بلا قاع وكابوس يعيد للأذهان ما حدث لنا فى فيتنام . وبعد أن قمنا بغزو العراق يبدو أننا غير قادرين على الخروج . ومن المحتمل أن يتنامى الضغط الداخلى من أجل

الانسحاب تماما مثلما حدث في حرب فيتنام ، ولكن الانسحاب سيكون له أثر مدمر يصعب علاجه على وضعنا في العالم ، بعد أن دمر الغزو مصداقيتنا . ومن ثم يكون مستنقع العراق أخطر من مستنقع فيتنام بسبب اعتمادنا على بترول الشرق الأوسط .

لقد كان من الممكن تجنب حدوث ما حدث .. لم يكن هناك من يرغبنا على ذلك . بل على العكس الجميع حذرونا من أن نسلك هذا الطريق . لم نكن في حاجة لأن نفعل ذلك من أجل مكافحة الإرهاب أو حماية أنفسنا من أسلحة الدمار الشامل . كان من الممكن بعد أن حصلنا على قرار ممتاز من مجلس الأمن (القرار ١٤٤١) أن نبقي على عمليات التفتيش مستمرة بما لا يتيح لصدام أى فرصة للتفكير في الإضرار بنا . كان خيارنا هو الإطاحة به .. نحن الذين وضعنا الخطة وعلينا أن نتحمل العواقب .

نعم نعتزف بأن صدام حاكم طاغية وكان من الأفضل التخلص منه .. ولكن بأى ثمن ؟! إن وجود قوات احتلال في العراق يؤدي إلى جذب الإرهابيين وتقوية شوكة المتطرفين الإسلاميين في المنطقة . إن جنودنا يضطرون للقيام بدور رجال الشرطة وهم في كامل عدتهم العسكرية وهو ما لا يتناسب مع طبيعة دورهم . لقد تحولوا إلى أهداف سهلة لكل من يريد توجيه فوهة بندقيته إلى أمريكيين . لقد قدرت تكلفة الاحتلال بنحو ١٦٠ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ منها ٧٣ للعام المالي ٢٠٠٣ ثم ٨٧ مليارا قدمت في آخر لحظة في سبتمبر ٢٠٠٣ كمبلغ مطلوب على نحو عاجل للعام المالي ٢٠٠٤ . من هذا المبلغ (٨٧ مليارا) تم تخصيص ٢٠ مليارا فقط لإعادة الإعمار . ولكن المبلغ الإجمالي لإعادة الإعمار تحدد بنحو ٦٠ مليار دولار . وبالمقارنة نقول إن

إجمالي ميزانيتنا للمساعدات الخارجية لعام ٢٠٠٢ كانت عشرة مليارات دولار فقط . علاوة على ذلك، فإننا سنكون محظوظين إذا قدم المجتمع الدولي عدة مليارات من الدولارات للمساهمة في عملية إعادة الإعمار وهو ما يعنى ببساطة إننا سنتحمل العبء الأكبر في هذا المجال .

مطلوب رئيس بديل:

هناك طغاة كثيرون في أنحاء العالم يتطلب الأمر خلعهم وهذه واحدة من المشاكل المزمنة في النظام العالمي الحالي فلماذا اخترنا صدام فقط ولماذا يتعين علينا توجيه كل هذه الموارد للعراق على وجه التحديد . ما فعلناه في العراق لم يحل المشكلة بل تسبب في تفاقمها . لقد حوصرنا في العراق ولم يعد جنودنا فقط معرضون لخطر الموت يوميا بل إن قواتنا العسكرية ذاتها أصبحت على المحك. إن قواتنا دربت على أن تحقق النصر السريع بالقوة الساحقة تماما مثلما حدث في غزو العراق باستخدام «الصدمة والرعب» ولكنها غير مدربة على القيام بمهام قوات الاحتلال . وإذا كان وجود قواتنا في العراق يستهدف إحلال السلام في الشرق الأوسط فقد حققنا العكس تماما . وباستخدام العراق قاعدة عسكرية للقوات الأمريكية، فإننا نضع الدول الحليفة المجاورة في مأزق . والمشكلة الأخطر أنه لا يوجد طريق سهل للخروج من هذا المستنقع . ورغم إن إدارة بوش تحاول جر الأمم المتحدة إلى العراق إلا أنها غير راغبة في تقديم التنازلات المطلوبة . الصورة كئيبة جدا ولكن ليس أمامنا بديل آخر للخروج . ويبقى الأمل في رئيس آخر برؤية أخرى جيد استثمار التعاون الدولي يمكن أن يخرجنا من هذا المأزق بأقل خسائر ممكنة .

الفصل الخامس

حالة الاتحاد

- أصحاب عقيدة التفوق وضعوا أمريكا والعالم كله في خطر
- عجز الميزانية مرعب والآثار كارثة على الأجيال القادمة
- زادت حدة الفقر والبطالة والقوانين تعمل لصالح الأثرياء
- بوش الابن يخشى مصير والده.. والكلمة الأخيرة للاقتصاد

أظهر العراق بوضوح خرافة التفوق الأمريكى كما تعتنقها إدارة بوش . لقد تسبب غزو العراق فى تحجيم قدرتنا على مواصلة الحرب على الإرهاب ، والحفاظ على دورنا القيادى فى العالم . والمؤسف حقا أننا نخسر من وضعنا الحالى وأن الرئيس بوش يواصل السير بنا على هذا الطريق دون توقف . لم يكن العراق هو المشكلة الوحيدة فى العالم ولكن الرئيس بوش هو الذى جعله يبدو كذلك . كما أنه هو المسؤول عن جميع القضايا التى لم تتم معالجتها مثل عدم تحقيق تقدم فى مجال التعاون الدولى . ومن ثم فإن المشاكل التى بقيت بلا حل كثيرة جدا . انظر إلى أنحاء العالم ؛ ترى إفريقيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا كلها تموج بالنزاعات ولكننا لسنا فى وضع يسمح لنا بالتعامل مع هذه النزاعات بشكل مناسب .

لقد أرسلنا بعض القوات إلى ليبيريا ولكننا أرسلناها متأخرة بضعة أشهر ، وبعد كثير من المعاناة لهذا الشعب كان من الممكن تجنبها . كان من المفترض أن يؤدى تدخلنا إلى تهدئة التوتر بين الدول المتجاورة ، ولكن شبح الحرب ما زال يخيم على أثيوبيا وأريتريا .. كما أن المشكلات الملحة فى وسط أفريقيا مثل: الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندى مازالت بعيدة عن الحل ، ومازال

روبرت موجابى يحكم زيمبابوى ، ورغم أن النزاع بين الهند وباكستان يبدو قد خمد إلا أن الوضع الداخلى فى باكستان ما زال يثير القلق . زد على ذلك أن الوضع فى أندونيسيا هش بسبب الوجود الكثيف للجماعات المتطرفة والإرهابيين وما زال التمرد فى إقليم آتشيه يثير المشاكل . وفى ميانمار ما زالت الطغمة العسكرية تمسك بمقاليذ الأمور هناك وتواصل قمع الحركة الديمقراطية بقيادة اونغ سان سو كى .

خطيئة الصمت:

إحدى المناطق التى تقع فى دائرة تأثير إدارة بوش هى النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى . هذا النزاع كان موضع مفاوضات مطولة وهناك حل معروف للجميع يمكن القبول به فى نهاية المطاف يعتمد على العودة إلى حدود ١٩٦٧ وتخلي الفلسطينيين عن حق العودة . ووضعت خطة للسلام عرفت باسم خارطة الطريق من أجل الوصول إلى هذا الهدف . ورغم أن غالبية الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى يتوقون إلى السلام إلا أن تحقيق تقدم على هذا الطريق مستحيل دون ضغط خارجى نظرا لطول أمد النزاع وصعوبته . ويمكن للولايات المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبى أن يعمل كضامن لعملية السلام . ولكن الرئيس بوش حتى الآن يرفض المضى على طريق سلفه كلينتون رغم أنه قطع شوطا طويلا من أجل التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع . ورغم أن كلينتون لم يحقق التسوية المرغوبة إلا أن نهجه كان أفضل من نهج بوش بدليل أن العنف تراجع وتوقفت عمليات إراقة الدماء بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى أقل حد ممكن .

كما تحولت كوريا الشمالية إلى صدادع دائم فى رأس الإدارة الأمريكية الحالية رغم أن مشكلتها كانت قباب قوسين أو أدنى من الحل فى عهد إدارة كلينتون . ولما كان بوش قد انتقد سياسة سلفه كلينتون تجاه كوريا الشمالية فإنه لا يستطيع الآن العودة إلى هذه السياسة . ولا شك أن العمل العسكرى ضد كوريا الشمالية مستبعد تماما لأنها تستطيع أن تحدث أضرارا هائلة فى كوريا الجنوبية وتقتل الملايين من أبناء شعب هذا البلد قبل أن يتم تدمير النظام الشيوعى فى الشمال . كما أن الحصار غير مجد نظرا لطبيعة العلاقات بين دول هذه المنطقة ونظرا لصعوبة التنبؤ بما يمكن أن يقدم عليه النظام الكورى الشمالى ، ومن ثم فإن الحل الوحيد لعلاج هذه المشكلة لن يكون إلا بتقديم المساعدات لهذا البلد عبر طرف ثالث وهو ما كانت إدارة كلينتون تقدمه بشكل مباشر . ورغم أن الصين تتوق للعب دور بناء فى هذه القضية إلا أنه من المستبعد أن تتخلى كوريا الشمالية عن قدراتها النووية والصاروخية التى بنتها بالفعل دون ضمانات أمنية ثنائية يرفض بوش منحها .. ولهذا يصبح مستحيلا تخيل وجود أى قاعدة للتوصل إلى اتفاق . فى نفس الوقت تواصل كوريا الشمالية السير بسرعة فائقة على طريق امتلاك أسلحة نووية . وخلاصة القول إن الوضع أصبح أسوأ مما كان عليه عند وصول بوش إلى السلطة .

الرعب النووى :

إيران أيضا تواصل برنامجها النووى رغم أنها تصر على أنه مخصص للأغراض السلمية . نعم ما زالت إيران عضواً فى اتفاقية حظر الانتشار النووى ووقعت البروتوكول الإضافى

للاتفاقية الذى يسمح لمفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بعمليات تفتيش مفاجئة على أى من منشآتها النووية إلا أنها مازالت قادرة على امتلاك قنبلة نووية . وفى الحقيقة، فإن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ذاتها انتهكت بقوة من جانب الهند وباكستان اللتين طورتا أسلحة نووية وبعد قليل من الاحتجاجات الدولية تم الاعتراف بهما حالياً عضوين فى النادى النووى . ومن المتوقع أن تصبح اليابان قوة نووية . بل إن القوى النووية ذاتها لم تف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية فيما يتعلق باتخاذ إجراءات فعالة فى اتجاه نزع السلاح النووى .

لقد تركز الانتباه على الخوف من وصول الأسلحة النووية إلى أيدي الإرهابيين . إلا أن وجود أسلحة نووية فى أيدي دول يستحق قدراً أكبر من الاهتمام . والخطر من أن تقوم دولة باستخدام سلاحها النووى أكبر بكثير مما كان عليه الأمر إبان الحرب الباردة . ففي زمن الحرب الباردة كان هناك ما سمي بتوازن الرعب أو الخوف من التدمير المؤكد المتبادل . هذا الوضع فى حد ذاته يقدم حافزاً للدول غير النووية كي تصبح نووية لتحقيق التوازن المفقود . والأخطر من ذلك ما تسعى إليه الإدارة الأمريكية حالياً من إدخال ما يعرف بالأسلحة النووية التكتيكية الصغيرة إلى ترسانتنا العسكرية . وسوف يصبح اليوم الذى نستخدم فيه ذلك الأسلحة أقرب إذا ظل أصحاب عقيدة التفوق الأمريكى هم المسكون بزمام الأمور .

صحيح أن الصورة ليست قاتمة السواد وأن إدارة بوش قامت بكثير من الخطوات الإيجابية مثل وعدّها بتخصيص ١٥ مليار دولار لمكافحة الإيدز والضغط على دول حليفة فى الشرق

الأوسط من أجل توسيع هامش المجتمع المدني وهناك أيضا نماذج كثيرة على التدخل الإيجابي ولكن المحصلة النهائية لهذه الإدارة تقول إن الولايات المتحدة أصبحت أقل تأثيرا فى مجال دعم حقوق الإنسان وقيم المجتمع المنفتح منذ وصول بوش إلى السلطة . ولم تبذل أى جهود حقيقية من أجل تحسين البيئة أو المشكلات الاجتماعية .. بل على العكس جرى النكوص عن الخطوات التى اتخذت بالفعل على هذا الطريق . لقد حققت جهود مطاردة الإرهابيين بعض التقدم . فهم يعانون من مشكلات فى الاتصال مع بعضهم البعض لأن نظم المراقبة التى اتبعناها أصبحت أكثر كفاءة .. وفى ظل كل هذه الإجراءات واليقظة المستمرة أصبح وقوع هجوم كبير على الأراضى الأمريكية أقل . ولكن الحرب على الإرهاب بالطريقة التى تتبعها إدارة بوش زادت الخطر الإرهابى . فقد زادت مشاعر السخط ضد أمريكا فى العالم وأصبح العراق باعتراف الرئيس بوش الجبهة المتقدمة فى الحرب على الإرهاب .

السياسات الداخلية :

قد لا أكون منصفًا إذا حاولت تقييم السياسات الداخلية لإدارة بوش فى المجالات الاجتماعية والبيئية. وعلى أى حال فإن هذا الكتاب مخصص للدور الأمريكى فى العالم ومن ثم فإنه ليس بالمكان المناسب لذلك .. ولكن نظرة سريعة على السياسات الداخلية تشي بأن الصورة بالغة السواد . فقد زادت حدة الفقر . وزاد عدد من يفقدون وظائفهم وجرى تطويع القواعد البيئية كى تناسب مصالح الشركات وكبار رجال الأعمال . وبرغم كل هذه المؤشرات إلا أننى أستطيع التركيز على موضوع واحد أزعم أننى

أعرف شيئاً عنه وهو العجز فى الميزانية .

لقد جاء بوش إلى السلطة ببرنامج يقوم أساساً على خفض الضرائب . كانت خطة جريئة لأنها تخدم الأغنياء بشكل واضح . ولكن لو كانت هناك خطة لتوزيع عوائد الاقتصاد بشكل أكثر عدلاً ما كنا فى حاجة إلى خطة لخفض الضرائب لأن كثيرين كانوا سيستفيدون من زيادة الخدمات الحكومية أكثر ممن يستفيدون من خفض الضرائب . ولكن الرئيس بوش أصر على تطبيق خطة خفض الضرائب من أجل حفز الاقتصاد . ومع تطبيق خطة خفض الضرائب مع حدوث زيادة كبيرة فى الإنفاق العسكرى كانت النتيجة انقلاب الميزان الاقتصادى من فائض فى الميزانية قدره ٢٣٦ مليار دولار فى العام المالى ٢٠٠٠ إلى عجز فى الموازنة قدره ٣٧٥ مليار دولار فى السنة المالية ٢٠٠٣ وعجز متوقع قدره ٥٦٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤، وقبل دفع فاتورة العراق بالكامل!

عجز تاريخى :

هذا الانقلاب الكبير هو أكبر تحول فى تاريخ الميزانية باستثناء وقت الحرب .. ولكن هذه الحرب كانت من نتاج سياسات إدارة بوش . هذا الوضع يناسب أجندة الإدارة الحالية لأنها تسعى إلى تقليص الإنفاق الاجتماعى دون رحمة. ويحاول كارل روف كبير الاستراتيجيين الجمهوريين جاهدا دفع عجلة الاقتصاد قبل موعد الانتخابات الرئاسية فى نوفمبر ٢٠٠٤ حتى لا يلقي بوش الابن مصير والده الذى هزم فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢ بعد حرب الخليج . كما يبذل آلان جرينسبان رئيس بنك الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى) قصارى جهده هو الآخر فى هذا المجال

خاصة أن الجمهوريين يحملونه مسؤولية ما حدث في عام ١٩٩٢ لبوش الأب ولا يريد أن يلقي عليه اللوم مرة ثانية . ويبدو أن الاقتصاد بدأ يستجيب فعلا لكثير من المحفزات مثل خفض أسعار الفائدة وغيرها وهو ما بدا واضحا في النصف الثاني من العام الماضي (٢٠٠٣) ، ولكن ما تحقق من عائد لم ينعكس في صورة خلق وظائف جديدة. وعندما يقول الرئيس بوش إن العجز في الموازنة غير ضار ، فإننى اختلف معه . فهذا العجز سيكون له آثاره على الأجيال القادمة وخاصة فيما يتعلق بنظام الضمان الاجتماعى ، فضلا عن تأثيره على أسعار الفائدة الذى سيظهر واضحا عندما ينهض الاقتصاد من كبوته الحالية . إننا ندخل مرحلة مشابهة لما مرت بها بريطانيا خلال حقبة نهاية الخمسينات وأوائل الستينات وهى تلك المرحلة التى كان يسير فيها الاقتصاد البريطانى بشكل مضطرب ما بين صعود وهبوط وتوقف وانطلاق .. إلى أن انضبط مسار الاقتصاد آنئذ على وضعه بعد فقدان الامبراطورية . ولكن ما أن بدأ الاقتصاد فى النمو حتى عانى من مؤثرات كانت تدفعه للتباطؤ بسبب العجز فى الميزانية .. وهو ما يعانى منه الاقتصاد الأمريكى حاليا بسبب العجز الهائل فى الميزانية .

ويأمل كارل روف أن يبدأ الاقتصاد الانطلاق ولا يتوقف قبل انتخابات نوفمبر القادم ٢٠٠٤ . ولكن فرصة حدوث ذلك ضئيلة للغاية . وسواء نجح روف ومستشارو بوش الاقتصاديون فى أن يبدو الاقتصاد فى صورة جيدة أم فشلوا فى ذلك، فإننا سندفع حتما ثمنا باهظا للسياسات غير المسؤولة لإدارة بوش .

نتائج كارثية :

فى مجمل الأحوال وكمحصلة نهائية لتحليل جميع المؤشرات السياسية والاقتصادية يمكن القول إن وضع أمريكا لم يشهد تراجعاً بهذا الشكل فى أى وقت مضى وخلال فترة قصيرة مثلما حدث منذ أن أصبح بوش رئيساً للولايات المتحدة . فالتحول الانقلابى فى سياستنا الخارجية يساوى الانقلاب الكبير فى ميزانيتنا من فائض ضخم إلى عجز مرعب . وأيا ما كانت الإيديولوجية التى تقود إدارة بوش ، فإن النتائج العملية أقل ما يمكن أن توصف به أنها كارثية . إن الحكمة التقليدية تقول إن إعادة انتخاب بوش أمر يعتمد أساساً على الاقتصاد . ولكن يحدونى أمل أن يرفض الناخبون الرئيس بوش لسبب أفضل . لقد وضعنا سياسة «التفوق الأمريكى» ووضعت العالم كله فى خطر. ولم يبق من سبيل لانتشال أنفسنا من الاندفاع نحو هذا الخطر إلا برفض الرئيس بوش . إن الانتخابات القادمة فرصة لا تعوض لتفريغ فقاعة التفوق الأمريكى . ولكن هزيمة الرئيس بوش لا تكفى . فلا بد أن تتبنى أمريكا رؤية مختلفة لدورها فى العالم . إن إمعان النظر فى واقعنا لا بد أن يتم بتفكير هادئ وعميق جداً . نحن لا نحتاج فقط إلى رفض أصحاب «عقيدة التفوق» و«القرن الأمريكى الجديد» إبعادهم عن مقاليد السلطة . فهناك سياسات عرجاء طبقت قبل ١١ سبتمبر فى حاجة لإصلاحها ، وإلا ما كان الأمر قد آل إلى المتطرفين من الجمهوريين الذين وصلوا إلى البيت الأبيض تحت جناح إدارة بوش . كل هذه السياسات سواء قبل أو بعد ١١ سبتمبر تحتاج إلى رؤية إيجابية أكثر لدور أمريكا فى العالم .

الفصل السادس

النظام العالمى

- تحسين وضع النظام العالمى مسؤوليتنا قبل أى أحد آخر
- الحل الوحيد للأزمة .. إقامة نظام عالمى متعدد الأطراف
- من مصلحة أمريكا أن يكون العالم الذى تقوده مزدهرا
- التحالف بين الأصولية الرأسمالية ومناهضة العولمة خطر كبير

لا بد من التأكيد على أن الولايات المتحدة ليست فقط الدولة الوحيدة التي تمثل مركز النظام الرأسمالي العالمي ولكنها أيضا الدولة الأقوى وأنها القوة الرئيسية الدافعة للعولمة . قد يكون الاتحاد الأوروبي مساويا للولايات المتحدة من حيث عدد السكان وإجمالي الناتج القومي ولكنه أقل توحيدا وأقل انسجاما مع العولمة من الولايات المتحدة . وبالمعايير العسكرية لا يمكن اعتبار الاتحاد الأوروبي قوة لأن كل دولة من دوله تتخذ قراراتها المستقل.. ومن ثم فإن الولايات المتحدة تقف على مستوى أعلى بكثير من باقى دول العالم ، كما أن ميزانيتها العسكرية تقارب ميزانيات كل دول الاتحاد مجتمعة. ولن تستطيع أى مجموعة من الدول أن تكون منافسا لنا لأن ذلك سيكون ضد مصالحها الخاصة إذا ما أرادت المشاركة فى مثل هذا التجمع . وأقرب مثال على ذلك ما حدث فى أزمة العراق فقد اختارت دول أوروبية عديدة أهمها بريطانيا وأسبانيا وإيطاليا والدنمارك والأعضاء الجدد فى الاتحاد الأوروبي الوقوف فى صف الولايات المتحدة وليس مع باقى دول الاتحاد الأوروبي .

مسؤولية جسيمة :

هذا الوضع المهيمن يفرض علينا القيام بدور متفرد ويلقى على

كاهلنا بمسؤولية جسيمة . إذ لا يكفي أن نسعى وراء مصالحنا الخاصة من منظور ضيق لا يضع فى الاعتبار الآخرين . ولكن لا بد أن نعمل من أجل تحسين أوضاع بقية العالم ، مع العلم بأن هذا سيكون من أجل مصالحنا قبل أن يكون من مصلحة الآخرين. هذا الدور يعود إلى أن الولايات المتحدة فقط دون باقى دول العالم فى وضع يمكنها من إحداث تحسين مستمر . وإذا كانت هناك دولة معنية أكثر بالنظام العالمى الحالى فهى الولايات المتحدة. هذا الأمر يعنى أن أمريكا ليست فى وضع يسمح لها بأن تفعل كل ما تريد وتدفع الفاتورة بالكامل .. وهو ما ظهر لنا واضحا فى أزمة العراق .. وفى المقابل فإنه لا يمكن تصور حدوث أى تقدم فى مجال التعاون الدولى دون قيادة أمريكية أو على الأقل مساهمة فعالة من جانبها . هذا لا يعنى أن باقى الدول الأخرى عليها ألا تشغل نفسها بتحسين وضع النظام العالمى وأن ذلك مهمة الولايات المتحدة وحدها .. بل يعنى أن الولايات المتحدة هى التى تضع «الأجنحة» للعالم وعلى الدول الأخرى أن تستجيب للسياسات التى تتبعها واشنطن ، على ألا يكون ذلك من منطلق عقيدة التفوق الأمريكى بل من زاوية تحسين وضع النظام العالمى . وتحسين وضع النظام العالمى لا يمكن - بالطبع - أن يكون الهدف الوحيد للسياسة الخارجية الأمريكية ، كما أننا يجب ألا نحبس أنفسنا فى تحسين وضعنا فى ظل النظام العالمى السائد. فكل دولة لها أهداف متعددة لسياستها الخارجية والتى غالبا ما تتعارض مع الدول الأخرى وعندما تتضارب المصالح الإنسانية مع المصالح الوطنية أو المصالح الخاصة فعادة تكون

الغلبة للأخرى . ولكن لا بد أن يحتل الصالح العام مرتبة أعلى مما هو عليه حاليا . وبقدر ما توجه الولايات المتحدة من اهتمام بصالح العالم بقدر ما تحقق من رخاء ورفاهية للشعب الأمريكي . فمن مصلحتنا الخاصة أن يكون النظام الذى تقوده مزدهرا وقادرا على الحياة .

ومع تقدم التكنولوجيا تمكنت الإنسانية من زيادة قدرتها على التحكم فى الطبيعة . وبدون تقدم مماثل فى القدرة على السيطرة على هذه القوة، فإن الانسانية لديها القوة الكاملة الآن لتدمير نفسها وتدمير البيئة ما لم تطور معايير جديدة لحماية الصالح العام للعالم أجمع . وليس هناك من هو أقدر من الولايات المتحدة على اتخاذ زمام المبادرة وقيادة هذا التوجه . إن انتشار الأسلحة النووية يشكل خطرا واضحا ولكن هناك مخاطر أخرى برزت على السطح أهمها المشاكل البيئية .. فقد فنت حضارات عدة قبل وقت طويل من اختراع القنبلة النووية .. وهو ما يعنى أن الخطر النووى ليس هو الخطر الوحيد الذى يهدد بقضاء حضارتنا .

نحن والعالم :

النظام العالمى السائد به مشكلة تستعصى على الحل وهى .. كيف يمكن حماية الصالح العام فى عالم يتألف من دول ذات سيادة تضع بطبيعة الحال مصالحها الخاصة قبل الصالح العام . مثل هذا السلوك ظاهر بشكل واضح ليس فقط فى إدارة الرئيس بوش المتهمه بانتهاج سياسة أحادية مفرطة ولكن أيضا فى حكومات أخرى . وفى داخل الاتحاد الأوروبى تحاول كل دولة من دوله أن تستأثر لنفسها بأكبر قدر من المنافع . وفى داخل الأمم

المتحدة تسعى كل دولة لحماية مصالحها الخاصة ، وتتقاعس أحيانا عن دفع ما عليها من ميزانية المنظمة الدولية وتكاليف وكالاتها المتنوعة . لذا فنحن لسنا وحدنا الذى يهتم بمصالحه الخاصة ولكنها قاعدة عامة . وكما قال هنرى كيسنجر فى كتابه «الدبلوماسية» «الدول لها مصالح .. ولكن ليس لها مبادئ» !

هذه المشكلة ستظل بلا حل .. ولكن بعض التوجهات لحلها قد تكون أفضل من غيرها . ومن الطبيعى أن تواجه البشرية مشاكل مستمرة وتكون فى حاجة متواصلة للعمل من أجل حلها . وسيكون من العبث التفكير فى حل نهائى يلغى سيادة الدول نهائيا ويحل مكانها مؤسسات دولية . ومن ثم يبقى ضروريا إيجاد سبيل للتوفيق بين صالح العالم ومبدأ السيادة. ولا شك أن السبيل الواعد الأكثر ديمقراطية هو إقامة نظام متعدد الأطراف تعمل فى ضوءه كافة الدول فى ظل قواعد موحدة وتساهم فى نفس الترتيبات . وعندئذ يمكن أن نعول كثيرا على رأى العام العالمى لتحديد وحماية الصالح العام إلى مدى أكبر مما هو عليه الآن . ومهمة قيادة مثل هذا التوجه لا بد أن تكون على عاتق الولايات المتحدة نظرا لوضعها المهيمن حاليا. وبقدر ما تتصرف أمريكا كقوة عظمى بقدر ما تنجح فى تعزيز دورها فى العالم بدلا من تهميشه ولكن لا بد أن يتم ذلك فى إطار الالتزام بالقانون الدولى واحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية تماما مثلما تفعل الدول الأخرى . هذا النهج يختلف كليا عن رؤية إدارة بوش لدور أمريكا فى العالم . فهذه الإدارة تمقت كليا أى إجراءات متعددة الأطراف وتعتقد أن العلاقات الدولية تحكمها القوة فقط ، وليس

القانون .. وما دامت أمريكا هي الأقوى فلا بد أن يتم التعامل مع كافة المعاهدات والمؤسسات متعددة الأطراف من هذه الزاوية وأن تنضوى كلها تحت إمرة القوة الأمريكية . وفى ظل تلك الرؤية، فإن الشكل الوحيد للتعاون الذى يمكن أن تتعايش معه إدارة بوش هو أن تصدر أمريكا الأوامر وعلى الآخرين أن يتبعوها صاغرين . وهذا المنطق هو الذى يحكم عقلية بوش . نحن فى حاجة إلى انتهاج نهج مختلف تماما . لا بد أن نقود جهدا يقوم على التعاون من أجل تحسين وضع النظام العالمى لأننا الوحيدون الذين نقف فى وضع يتيح لنا القيام بذلك . ومثلما حدث فيما يتعلق بالحكمة الجنائية الدولية وبيروتوكول كيوتو فإن معارضة أمريكا لهما كشف أن أى ترتيبات دولية لا يمكن ان تكون فعالة دون مشاركة الولايات المتحدة . وفى ظل وضعنا المسيطر فإننا سنكون الرابع الأكبر من جعل النظام العالمى السائد يعمل بشكل أفضل.

الرأسمالية والعولمة:

بينما ظلت الإجراءات السياسية والأمنية تعتمد بقوة على سيادة كل دولة، فإن الأنشطة الاقتصادية أصبحت فى حقيقة الأمر ذات طابع عالمى. والعولمة مصطلح شاع استخدامه بشكل مفرط وفى صور متنوعة .. فقد يتحدث البعض عن العولمة فى مجال المعلومات والثقافة مع انتشار أجهزة التلفزيون والانترنت وغير ذلك من وسائل الاتصال مما يتيح سرعة لا نهائية لانتقال وتبادل الأفكار . ولكن فى هذا الكتاب عندما أتحدث عن العولمة فإننى أقصد ، على وجه التحديد ، تطور الأسواق المالية وتضخم الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها المتزايدة على اقتصاديات

الدول . وعلى سبيل المثال ، فإن أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومؤشرات الأسهم فى البورصات العالمية متداخلة ما بين الدول بشكل يؤثر كل منها على الآخر ، وما يحدث فى أسواق المال العالمية يحدث أثرا هائلا على الظروف الاقتصادية فى كل دولة . وفى ظل هذه المنظومة المتكاملة يمكن أن نتحدث عن نظام رأسمالى عالمى . كما أن الطبيعة الصامتة للنظام الرأسمالى العالمى تسمح لرؤوس الأموال بالتحرك فى أنحاء العالم بحرية .. وعلى العكس، فإن حركة البشر تخضع لضوابط تنظمها . ولما كان رأس المال ضرورياً للإنتاج فإن الدول تتنافس لجذبه .. وهو ما يكبح قدرتها على تنظيمه وتقييده لأن ذلك سيدفعه على الهروب إلى مكان آخر .

وتحت تأثير العولمة حدث تحول جذرى لطبيعة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ؛ فباتت متطلبات جذب رأس المال العالمى تأتى متقدمة على الوفاء بالأهداف الاجتماعية . وأعتقد أن هذا النهج هو المسؤول عن معظم المشكلات التى يربطها الناس بالعولمة.

نظام هائل :

ويمكن القول إن أسواق المال العالمية تعمل مثل الجهاز الدورى فى جسم الإنسان ولكن بشكل هائل ؛ إذ تمتص رأس المال إلى المؤسسات المالية والأسواق الموجودة فى قلب الدائرة ثم تقوم بضخها إلى محيط الدائرة ، إما بصورة مباشرة فى شكل ائتمانات ومحافظ استثمارية أو بشكل غير مباشر عبر شركات متعددة الجنسيات وما دام النظام الدورى قويا ونشطاً فإنه يضم

تحت جناحيه كل الأسواق المحلية . ولكن هذا النظام عرضة لهزات قوية . وتؤثر الهزات المالية على قلب النظام بشكل مختلف عن الأطراف وعندما يتعرض النظام المالي العالمى للخطر فلا بد من القيام بعمل لحمايته . هذا الأمر يلقى بالمسؤولية الأساسية على الدول التى تتخذ مركز القلب من هذا النظام .. أى الولايات المتحدة، إذ لا ينطبق الأمر بنفس القدر على الدول الواقعة فى محيط النظام لأنها ربما تعاني من تداعيات كارثية فى حالة حدوث مثل هذه الهزات القوية .

منظور تاريخى :

إن العولة بالصورة التى عرضت بها هنا هى مصطلح حديث اكتسب صورته الحالية خلال السنوات الخمسين الماضية وربما الخمسة والعشرين عاما الماضية . فمع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت النظم الاقتصادية لدول العالم ذات طبيعة محلية ومعظم العملات غير قابلة للتحويل وكان حجم التجارة الدولية محدوداً .. ولكن كل هذا تغير بشكل جذرى مع إنشاء المؤسسات المالية الدولية مثل : صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من أجل تعزيز التجارة الدولية ودفع حركة رأس المال . وبعد الحرب العالمية الثانية نشطت التجارة الدولية أعقبها الاستثمار وكانت الشركات الأمريكية من أول من استفاد من هذا التغير إذ دخلت أوروبا أولاً ثم انتقلت إلى باقى أرجاء العالم . وبدأت الأسواق المالية العالمية فى الظهور فى السبعينات من القرن الماضى عندما تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) . وتلقت العولة دفعة قوية فى

مطلع الثمانينات مع وصول رونالد ريغان ومارجريت تاتشر إلى السلطة في أمريكا وبريطانيا على التوالي . فقد عمد الاثنان إلى وضع برامج ترفع يد الدولة عن الاقتصاد وتترك آليات السوق تقوم بعملها دون تدخل . ولكن هذا تسبب في إدخال الاقتصاد العالمي في أزمة كساد وتفاقت أزمة الديون العالمية عام ١٩٨٢ . واستغرق الأمر عدة سنوات حتى يستعيد الاقتصاد العالمي عافيته ومنذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٩٧ تمتع الاقتصاد الدولي بحالة من الانتعاش والتمدد دون انقطاع . ثم حدثت أزمة العملات الوطنية في دول النمرور الآسيوية التي بدأت في تايلاند وامتد أثرها تباعا إلى دول عدة وخاصة في العالم النامي .. ولكن هذه الهزة أثرت بقوة على الدول الواقعة في محيط النظام المالي العالمي في حين خرجت الدول الواقعة في مركز النظام (أمريكا وأوروبا) دون أن تتأثر بهذه الأزمة الأمر الذي حافظ على حيوية النظام المالي العالمي ككل وأعاد ضخ الدماء من جديد إلى تلك الدول الموجودة في محيط الدائرة .

الأصولية الرأسمالية :

وهكذا، فإن العولمة تعتبر مشروعا مربحا للجميع بشرط أن تعمل بنظام الجهاز الدورى وأن تتحمل الدول المركزية العبء الأكبر في استمرار دوران عجلة النظام بكامله .. فالتجارة الدولية يمكن أن تكون مفيدة لجميع الأطراف بشرط أن تكون قائمة على التعاون بحيث يكون على الرابحين تعويض الخاسرين ويبقى هناك فائض للجميع . علاوة على ذلك، فإن الشركات الخاصة أفضل من الدول في تكوين الثروات .. كما أن الدولة تميل عادة

إلى إساءة استخدام سلطتها فى حين توفر العولمة درجة من الحرية الخاصة التى لا يمكن للدولة أن توفرها . ولكن يظل الخطر قائما فى ظهور جيل جديد من «الأصولية الرأسمالية» التى لا تقيم أى وزن للأهداف الاجتماعية . وفى اعتقادى فإن قيام تحالف بين الأصوليين الرأسماليين من جانب ومناهضى العولمة من جانب آخر قد يدمر النظام المالى بأكمله . كما أن استفحال ظاهرة الإرهاب أضاف خطرا جديدا ولكنى أنا الآن أكثر قلقا على استفحال ظاهرة «التفوق الأمريكى» بالشكل الذى يطبقه حاليا رجال الإدارة الأمريكية الحالية .. وأنا لا أقصد التهوين من خطر الإرهاب فالاثنتان مترابطتان . إننا نعيش فى عالم أكثر ترابطا عن ذى قبل .. فما يحدث فى دولة يؤثر على الدول الأخرى . لقد كان هذا واضحا قبل هجمات سبتمبر ولكن بعد الهجمات أصبح هذا المفهوم أكثر وضوحا . ومع ذلك يظل مبدأ السيادة حائلا دون التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى .. هذه هى المشكلة الكبرى التى ما زالت بلا حل فى النظام العالمى الحالى . وهو ما يؤكد أن غزو العراق كان عملا خاطئا لحل مشكلته . فهل هناك طريق آخر أفضل؟ هذا هو السؤال الذى يتناوله الفصل القادم .

الفصل السابع

السيادة والتدخل

- العالم مصاب بالفصام.. والرأسمالية في أزمة
- قوتنا العسكرية ليست بديلا عن الشرعية الدولية
- أمريكا لا يمكن أن تكون شرطى العالم أو الأخ الأكبر
- نحتاج إلى رئيس لديه خطة لانتشالنا من وحل العراق
- عُشر ميزانية حرب العراق تكفى لتجنب كراهية العالم

السيادة مفهوم تاريخى ولد فى عصر كان فيه المجتمع يتألف من حكام وإقطاعيات يمثل المواطنون فيها جزءا من أملاك الحاكم . ثم أصبح هذا المفهوم حجر الزاوية فى العلاقات الدولية مع توقيع اتفاقية ويستفاليا عام ١٦٤٨ . وبعد ٣٠ عاما من الحروب الدينية أصبح من المتفق عليه أن الحاكم له الحق فى تحديد مذهب أو ديانة مَنْ يملكهم أى الأشخاص الذين يكونون ضمن مملكته . وفى الثورة الفرنسية تمت الإطاحة بالملك وانتزع الناس السيادة . وأصبحت السيادة ملكاً للشعب منذ ذلك الحين وحتى اليوم . وفى الواقع فإن الحكومات هى التى تمارس السيادة .. وتحول مفهوم السيادة من المفهوم القديم الذى كان سائدا فى زمن الامبراطوريات والممالك وحل مكانها السيادة بالمفهوم الوطنى . وفى العصر الحديث هناك بعض الحكومات تطبق نظاما ديمقراطيا وأخرى لا علاقة لها بالديمقراطية حتى إن رفعتها شعارا .. هذه الحكومات غير الديمقراطية لا يمكن لأحد أن يفعل تجاهها أى شئ لأن مبدأ السيادة يحمى النظم القمعية من التدخل الخارجى . وسواء قبلنا ذلك أم لا ، فإن السيادة ما زالت هى القاعدة الأساسية التى يقوم عليها النظام العالمى الحالى . وسيكون من السذاجة أن نعتقد غير ذلك . وكما نرى حاليا فإن العالم يعيش

فى حالة هى أقرب للفصام أو الشيزوفرينيا ؛ فمن ناحية هناك عولمة اقتصادية على نطاق واسع ، وفى المقابل ما زالت القوى السياسية تتشبث باستماتة بسيادة الدولة . هذا الوضع يفرض تحديد اثنين هما : أولا كيف يمكن التدخل فى الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة ، وثانيا كيف نضمن أن يكون هذا التدخل من أجل الصالح العام أو صالح العالم . وإذا كانت معظم المؤسسات الدولية القائمة حاليا وأهمها وأكبرها بالطبع الأمم المتحدة هى عبارة عن تجمعات من دول ذات سيادة تميل عادة لتقديم مصالحها الوطنية عن الصالح العام فعندئذ من يمتلك السلطة القانونية للتدخل وعلى أى أسس ؟!

التدخل البناء :

هناك حل بسيط نسبيا للمشكلة الأولى . فعلى سبيل المثال يمكن التدخل بتقديم المساعدات دون المساس بسيادة الدول لأن الدولة المعنية أمامها خيار إما أن تقبل المساعدة أو ترفضها . ومن ثم فإن المساعدات الأجنبية وغيرها من أشكال المساعدات يمكن أن تكون أدوات فعالة لتحسين الظروف الداخلية فى دولة ما دون المساس بسيادة الدولة . ولكن الرأسمالية العالمية خلقت أسواقا عالمية ، ونظام السوق غالبا ما يعمل ضد أى نوع من أنواع المساعدة . ونتيجة لذلك فإن النظم الدولية الحالية ينقصها عنصر التوازن بين الإجراءات البناءة والإجراءات العقابية . وهذا عيب خطير فى النظام الرأسمالى العالمى. إذ لا بد أن تلعب الإجراءات البناءة مثل تقديم المساعدات دورا أكبر . فهى لا تنتهك سياسة الدولة المتلقية ، كما أن سحب الدعم يمكن أن يكون بمثابة إجراء

عقابى يحترم أيضا سيادة الدولة المعنية . ولكن المساعدات الأجنبية ليست سوى وجه واحد من العملة . فهذا الإجراء لا ينطبق إلا على الدول التى ترغب فى قبول تلك المساعدات . ويبقى الجزء الأصعب من المعادلة متمثلا فى الدول ذات النظم القمعية الفاسدة التى تقاوم أى تدخل خارجى . فهذه الحالات تتطلب التدخل الخارجى أكثر من الدول التى تسعى للحصول على المساعدات الأجنبية . ويظل السؤال قائما : كيف يمكن ان يتسق التدخل مع مبدأ السيادة ؟

سيادة الشعب :

إن مبدأ السيادة فى حاجة إلى إعادة نظر . فالسيادة من حق الشعب ومن المفترض أن يكون الشعب هو الذى يمنح هذه السيادة للحكومة من خلال العملية الانتخابية . ولكن ليست كل الحكومات منتخبة ديمقراطيا ، وحتى الحكومات المنتخبة ديمقراطيا يمكن أن تسوء استغلال السلطة التى عهد بها إليها الشعب . وفى هذه الحالة إذا كان سوء استغلال السلطة فاضحا وكان الشعب محروما من تصحيح الوضع يصبح التدخل الدولى هنا مبررا . فالتدخل الدولى غالبا ما يكون هو طوق النجاة الوحيد المتاح للشعوب المقهورة فى العالم . وهنا يمكن الحديث عن سيادة الشعب كمبدأ قوى . إنه مبدأ يسهل تفهمه وقبوله . وهو أيضا مبدأ له جذور تاريخية فى فكر التنوير الذى ألهم قادة ومخططي الثورة الفرنسية فكرة نقل السيادة من الملك الى الشعب .. وقد حدث نفس الشيء فى الثورة الأمريكية إذ تم نقل السلطة من الملكة البريطانية إلى الشعب الأمريكى .

وفى الواقع يمكن أن نكسب الكثير من العودة إلى الفكرة «الثورية» الأصلية . وإذا كان النظام العالمى الحالى يجعل السيادة حكرا على الدول والحكومات ؛ فإن العودة إلى مبدأ «السيادة للشعب» ستتيح لنا إمكانية التدخل فى الدول من أجل حماية حقوق الشعب صاحب السيادة . ولكن مفهوم سيادة الشعب ينطوى على تعقيدات جمة . وعلى سبيل المثال عندما يكون الأمر يخص جماعات عرقية مختلفة فى بلد واحد فأى الجماعات تكون صاحبة الحق فى تقرير المصير ؟! هذه العضلة خلقت كثيرا من المشكلات فى عمليات التسوية التى أعقبت الحرب العالمية الأولى ، وقد كان العراق خير مثال على ذلك ..

مسؤولية الحماية:

أبسط قواعد القانون الدولى تقول إن الحكام فى أى دولة مستقلة عليهم مسؤولية مواطنيهم. ولكن عندما يفشلون فى ذلك فإن المسؤولية يجب أن تنتقل إلى المجتمع الدولى . هذا المبدأ يجب أن يقود المجتمع الدولى فى سياساته . ولذلك فإن أحد الأسباب الرئيسية لاعتراضى على التدخل الأمريكى فى العراق ، هو أن هذا المبدأ جرى تطويعه بحيث تكون القوة العسكرية الأمريكية بديلا للشرعية الدولية.

لقد تم توضيح مبدأ «مسؤولية الحماية» فى تقرير أعدته لجنة متخصصة لكوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة . ويمكن الإشارة إلى ملخص ما جاء فى هذا التقرير من استنتاجات ، مع التركيز على النقاط الخاصة بالإجابة عن سؤالنا : كيف يمكن ضمان أن التدخل الدولى فى صالح الشعب وكيف يمكن تبرير

التدخل العسكرى كملاذ أخير ؟

يقول التقرير إن التدخل يقوم على مبادئ أساسية هي :

● إن سيادة الدولة تنطوى ضمنا على المسؤولية .. والمسؤولية الأولى لأى دولة هي حماية مواطنيها.

● عندما يتعرض السكان إلى ضرر جسيم نتيجة حروب داخلية أو تمرد أو قمع أو عجز الدولة عن القيام بواجباتها وتكون الدولة فى وضع إما رافضة أو عاجزة عن وقف هذا الضرر، فإن المسؤولية تؤول إلى المجتمع الدولى لتوفير الحماية .

● إن مسؤولية الحماية تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هي :

أولا : المسؤولية الوقائية بالتعامل مع جذور وأسباب النزاعات الداخلية وغيرها من الأزمات التى تعرض السكان للخطر ..

وثانيا : المسؤولية العلاجية من خلال التحرك استجابة لحاجة السكان بإجراءات مناسبة بدءا من العقوبات الدولية وانتهاء بالتدخل العسكرى .. وأخيرا مسؤولية إعادة البناء وخاصة بعد التدخل العسكرى بتقديم المساعدة الكاملة للشعوب من أجل إعادة البناء والإعمار والمصالحة الوطنية وعلاج كافة أسباب الضرر التى كانت سببا فى هذا التدخل .

كما حدد التقرير المشار إليه حالات التدخل العسكرى بالقول إن التدخل العسكرى لأغراض الحماية الإنسانية هو إجراء استثنائى وغير عادى . ومن أجل التفويض باتخاذها لا بد أن يكون هناك ضرر خطير يحيق بجماعة إنسانية يستعصى على العلاج أو يوشك على الحدوث مثل المذابح الجماعية وعمليات التطهير العرقى والإبادة الجماعية وغير ذلك .. على أن يكون الهدف

الأساسى لهذا التدخل هو رفع المعاناة عن الناس وأن يكون الملاذ الأخير وأن يكون بوسائل مناسبة من حيث حجم التدخل ومدته . وأن يكون صاحب الحق الأول والأخير فى منح التفويض بهذا التدخل لأغراض الحماية الإنسانية هو مجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة .

ولا شك أن مثل هذا التقرير يقدم معايير شديدة الوضوح للتدخل العسكرى ، أكثر وضوحا وأكثر قبولا من عقيدة بوش .. ولكن هناك نقطة أخرى فى حاجة إلى مزيد من التوضيح وهى مبدأ التحرك الوقائى .

التدخل الوقائى :

كلما كان التدخل الوقائى لمنع النزاعات مبكرا كان أقل تكلفة وكانت الفرصة أكبر فى منع إراقة الدماء . وهناك مثالان على ذلك ؛ الأول يمثل فشلا فى تطبيق هذا المبدأ وهو ما حدث فى يوغوسلافيا السابقة ، فقد كان من الممكن تجنب سلسلة من المآسى الإنسانية والمذابح العرقية التى أعقبت تفتت يوغوسلافيا وما صاحبها من حروب أهلية فى البوسنة وكرواتيا وصربيا وأخيرا كوسوفا. أما المثال الآخر الذى يمثل نجاحا لسياسة منع النزاعات فقد حدث مع دول البلطيق الثلاث : استونيا ولااتفيا وليتوانيا ؛ هذه الدول ضمت قسرا إلى الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٤٠ ، وتحت الحكم السوفيتى تم إبعاد مئات الآلاف من السكان المحليين عن وطنهم وإحلال قوميات أخرى مكانهم. وعندما استعادت دول البلطيق استقلالها عام ١٩٩١ كانت هناك دعوات متزايدة لحرمان هؤلاء الوافدين من حقوق المواطنة فى هذا

البلد الذى نقلوا إليه فى الحقبة السوفيتية . ولا شك أن مثل هذا التوجه كان يندرج بحروب طاحنة فى دول البلطيق الثلاث ؛ وعلى سبيل المثال فإن تعرض الأقليات الروسية بالدول الثلاث لأى قمع كان سيعطى روسيا ذريعة للتدخل العسكرى. لقد كانت كل وسائل النزاع متوافرة ، ولكن نجحت منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا والاتحاد الأوروبى فى الضغط على سلطات الدول الثلاث لتوفير الحماية اللازمة للأقليات .. وهكذا تم نزع فتيل أزمة محتملة ومنع تدخل مسلح وشيك من جانب روسيا فى دول البلطيق، التى تجنبت مصير منطقة البلقان .

إعلان وارسو:

رغم أن الهدف الأول «لصندوق سوروس» الذى تنتشر فروعه فى عدة دول حول العالم هو دعم النظم الديمقراطية الوليدة وتشجيع المجتمعات المنفتحة ، إلا أننا فى الحقيقة لا نستطيع أن نطلق على فكرة المجتمعات المنفتحة «عقيدة سوروس» فى مقابل «عقيدة بوش» . وفكرة المجتمعات المنفتحة لقيت دعماً على نطاق دولى فيما عرف باسم «إعلان وارسو» . هذا الإعلان ينص على أنه من مصلحة الدول الديمقراطية أن تعمل مجتمعة من أجل تنمية الديمقراطية فى كافة الدول الأخرى . وقد وقع الإعلان ١٠٧ دول (وهو عدد يفوق عدد الديمقراطيات فى العالم) بما فى ذلك الولايات المتحدة فى مؤتمر عقد فى وارسو عام ٢٠٠٠ ، تحت رعاية وزارة الخارجية الأمريكية التى كانت على رأسها آنذاك مادلين أولبرايت . وظل إعلان وارسو مجرد حبر على ورق ولم يجد حتى التغطية الكافية من وسائل الإعلام العالمية . ومع ذلك

فإن هذا الإعلان يستحق مزيدا من الاهتمام لأنه وضع قاعدة شرعية للتدخل فى الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة . وهناك عنصران مهمان يؤكدان أهمية هذا الإعلان وما انطوى عليه من مبدأ التدخل ؛ أولهما ما يتعلق بسيادة الشعب عندما تنتهك ؛ ففى هذه الحالة يكون فى حاجة لدعم خارجى ، وهى حاجة أنا شخصا مقتنع بها ، وإن كانت مبعث قلق من جانب الكثير من الحكومات . أما العنصر الآخر فهو ما يتعلق بأمن ورفاهية الشعوب التى تعيش فى المجتمعات المنفتحة . لقد أصبح العالم أكثر تداخلا الآن عن أى وقت مضى .. وعلى سبيل المثال ما حدث فى دولة صغيرة حبيسة مثل أفغانستان أثر على أمن العالم كله وما زال يؤثر حتى الآن . وإذا كان هذا الأمر حقيقة واقعة قبل أحداث ١١ سبتمبر فقد أصبحت أكثر وضوحا اليوم . ولما كانت الممارسات الظالمة للدول والنظم القمعية الفاسدة تمتد آثارها إلى ما وراء حدود الدول المعنية فإن ذلك يعنى ببساطة أنه من صالح كافة الديمقراطيات تعزيز وتنمية المجتمعات المنفتحة فى جميع أنحاء العالم .

روشة العلاج :

لا شك أن دعم الديمقراطية يتصل بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية وكلاهما يرتبطان بالأمن القومى . وقد يبدو من السذاجة القول إن علينا مكافحة الإرهاب بتعزيز المجتمعات المنفتحة حتى إن كان هناك بعض الواقعية فى ذلك . بالطبع يتعين علينا أن نحمل أنفسنا ضد الإرهاب من خلال مزيد من اليقظة وإجراءات الحماية وتعزيز أجهزة المخابرات . ولكن يتعين علينا

أيضا علاج جذور أسباب السخط والكراهية وغيرها من العناصر التي تمثل وقودا للإرهاب. ولا بد أن نقر بأن المجتمعات المنفتحة ذاتها ليست بمنأى عن الإرهاب بدليل حادث اوكلاهوما الإرهابي الذي نفذه اليميني الأمريكي تيموثي ماكفای ، ولكن مثل هذه الجماعات المتطرفة لا تغذى الإرهاب بنفس الدرجة التي تقوم بها الدول المارقة . ويتعين ألا يكون الإرهاب هو السبب الوحيد ولا حتى السبب الرئيسي في استراتيجيتنا الخاصة بمعالجة مشاكل النظام العالمي الحالي . لا بد أن تكون التنمية الاقتصادية والمجتمعات المنفتحة أهدافا في حد ذاتها . لا بد أن يكون هناك خطأ في قيمنا إذا كنا في حاجة للإرهاب كي يذكرنا بهذه الحقيقة . وفي الواقع هناك شيء ما خطأ في النظام الرأسمالي العالمي وهو أنه يعتمد بشكل مفرط على آلية السوق . وكما نرى في الأزمات الدولية الحالية فإن الأسواق تتمتع بكفاءة عالية في اجتذاب الموارد وتدويرها بين أطراف متنافسة لتلبية حاجات خاصة ، ولكنها غير مصممة من أجل الحفاظ على السلام أو حماية البيئة وضمان العدل الاجتماعي أو حتى صيانة آليات السوق نفسها.

وقبل العولمة كانت الدول في وضع أفضل لتوفير الاحتياجات الأساسية لشعوبها . ولكن الآن تزايدت الحاجة إلى التعاون الدولي. والولايات المتحدة لا يمكنها أن تكون شرطى العالم ولا أن تلعب دور الأخ الأكبر للعالم . أمريكا في حاجة إلى أن تتعلم فضيلة العمل مع الدول الأخرى .

وعندما أدعو إلى نهج متعدد الأطراف في التعامل مع الأزمات

الدولية فأنا لا أقصد ضرورة أن تعمل الولايات المتحدة فى كل الأحوال والظروف من خلال الأمم المتحدة فى ضوء الترهل الحالى الذى تعاني منه المنظمة الدولية . هناك أوقات يكون من المناسب العمل خارج أسوار الأمم المتحدة . وأعتقد أننا كنا على صواب عندما تدخلنا فى كوسوفا دون تفويض من الأمم المتحدة وأعتقد أنه كان من الأفضل أن نعتمد على حلف الأطلنطى فى البوسنة بدلا من الاعتماد على الأمم المتحدة . ولكن التحرك الأحادى الذى يسير ضد رأى العام الدولى لا يمكن أن يكون مبررا ، ويمكن أن يعرض للخطر أمننا القومى بتأليب العالم ضدنا . وهذا هو النهج الذى تسلكه إدارة بوش حاليا فى التعامل مع الأزمات الدولية . أننا نحتاج إلى قاعدة صلبة تضيف الشرعية على تحركنا . وبناء على ذلك ، كان يتعين علينا بناء قاعدة موسعة من التأييد قبل شن الحرب على العراق . هذه القاعدة من التأييد لا تعتمد فقط على الدول الأوروبية بل والعربية والإسلامية أيضا .

سياسة بديلة :

نحن فى حاجة إلى تغيير جذرى فى سياستنا الخارجية ليس فقط مجرد تبنى نهج التعددية بدلا من الأحادية فى التعامل مع الأزمات الدولية بل فى إعادة ترتيب أولوياتنا . وبدلا من تكريس كل اهتمامنا على ضخ مليارات الدولارات فى ميزانيتنا الدفاعية من أجل تنفيذ عقيدة بوش سيكون علينا توجيه جزء من هذه الميزانية لتمويل استراتيجية طويلة المدى تعتمد أسلوب العمل الوقائى بطريقة بناءة . وسيطلب الأمر ميزانية محدودة جدا لا يمكن مقارنتها بميزانية البنتاجون الحالية . وإذا كانت الأمم

المتحدة قد حددت التكلفة السنوية لمواجهة «الأهداف التنموية للألفية» الحالية بنحو ٥٠ مليار دولار ، فإن نصيب أمريكا منها سيكون ٨,٥٧ مليار دولار ، طبقاً لحجم المساهمات في ميزانية المنظمة الدولية . هذا المبلغ السنوى يساوى فقط عُشر الميزانية التكميلية التى حصلت عليها إدارة بوش لتمويل حرب العراق لعام ٢٠٠٣ . وفى الوقت الحالى نحن غارقون فى مستنقع العراق ولا نستطيع الانسحاب من هناك دون تسوية حساب خطأ غزونا للعراق فى المقام الأول. ويمكن ، فى ظل استراتيجية كهذه طويلة المدى ، نزع فتيل المشاعر المعادية للولايات المتحدة فى أنحاء العالم، وهو ما يحسن قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا ضد الإرهابيين وانتشال أنفسنا من مستنقع العراق بأقل الخسائر. وهذا الأمر لا يمكن أن يتم إلا على أيدى رئيس صاحب رؤية بناءً لدور أمريكا فى العالم بدلا من الرئيس الذى قادنا وراءه إلى هناك.

الفصل الثامن

المساعدات الدولية

- المساعدات الخارجية.. كلمة سيئة السمعة في أمريكا
- خطة مارشال أفضل نموذج للمساعدات في التاريخ
- مليارات بوش مجرد وعد بسبب العراق وعجز الميزانية

أكثر من ٣٠ عاما مرت منذ موافقة الأمم المتحدة على خطة دولية للمساعدات يتم بمقتضاها تخصيص ٧ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى بالدول المانحة للمعونات من أجل مساعدات التنمية. ورغم ذلك فإن خمس دول فقط هى التى أوفت بهذا التعهد .. ليس من بينها الولايات المتحدة بالطبع. هذه الدول هى : السويد والنرويج والدنمارك وهولندا ولوكسمبورج . وفى عام ٢٠٠٠ لم تزد مساهمات الولايات المتحدة فى هذا المجال على ١ فى المائة . وإذا كانت الامم المتحدة قد طلبت تخصيص ميزانية قيمتها ٥٠ مليار دولار سنويا من أجل تحقيق أهداف التنمية فى الألفية الجديدة ، فإن إدارة بوش ترفض رفضا قاطعا تحديد أى أهداف محددة بالأرقام ، وتقول إن المساعدات يجب أن تقاس بما تحققه من نتائج وليس بحجم المبلغ المطلوب .

وعلى عكس نهج إدارة بوش أخذت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية على عاتقها تنفيذ ما عرف باسم «خطة مارشال» لإعادة بناء أوروبا ، وهى الخطة التى كانت لها آثار إيجابية على الأمن والسلم ليس فى أوروبا وحدها بل وفى العالم كله ، بشكل يجعلها أفضل خطة للمساعدات فى التاريخ الحديث . فقد ساعدت فى انعاش الاقتصاديات المنهكة لدول غرب أوروبا

بعد الحرب ، وعززت التعاون السياسى وساعدت فى بناء ألمانيا الديمقراطية ونجحت فى إقامة حلف قوى وراسخ بين الولايات المتحدة وألمانيا وهو الحلف الذى تعرض للتخريب مع وصول الرئيس جورج بوش إلى البيت الأبيض . لقد كانت خطة مارشال حجر الأساس للاتحاد الأوروبى . وفى عام ١٩٨٨ اقترحت تكرار خطة مارشال لإنقاذ الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر فى بوتسدام التى كانت آنذاك إحدى مدن ألمانيا الشرقية ، ولم يحظ اقتراحى إلا بقدر كبير من السخرية. وقد أظهر ذلك مدى التغير فى التوجهات ما بين عام ١٩٤٧ (خطة مارشال) وبين عام ١٩٨٨ .

لقد أصبحت المساعدات الخارجية كلمة سيئة السمعة بسبب ما يشيع من اعتقاد عن عدم كفاءتها وضعف فاعليتها بل وأحيانا لأنها تحدث آثارا عكسية . هذا الأمر يتسق تماما مع الاتجاه السائد حاليا بين أنصار التطرف الرأسمالى الذين لا يعترفون إلا بآلية السوق ولا يقيمون أى وزن لأى اعتبار آخر مثل الأهداف التنموية والعدل الاجتماعى وحماية البيئة .. وغير ذلك . وفى حقيقة الأمر ، فإن هذه السمعة السيئة التى تحظى بها المساعدات الخارجية لها أسبابها .

تجربة شخصية :

قد يدهش بعض القراء الذين يعرفوننى فقط كمضارب فى أواق المال العالمية عندما يكتشفون أننى أشارك بفاعلية فى تقديم المساعدات الخارجية منذ ١٨ عاما إلى الدول المحتاجة وأننى أقوم بذلك من خلال أناس من داخل هذه البلدان وليس باستخدام خبراء أرسلهم إلى هناك . وكانت أول مؤسسة خيرية أنشأتها فى

المجر الشيوعية عام ١٩٨٤ أعقبتها سلسلة من المؤسسات الشبيهة إلى أن اتسعت هذه المؤسسات لتشمل ٣٢ بلدا إضافة إلى عدد من المشروعات الإقليمية والدولية . وقد بلغت ميزانية هذه المؤسسات ٤٥٠ مليون دولار سنويا على مدار العقد الماضى . وبإنفاق نحو خمسة مليارات دولار خلال هذه السنوات أستطيع أن أزعّم أن لدىّ خبرة شخصية تتيح لى تحديد الأسباب التى تجعل المساعدات الخارجية تحيد عن أهدافها ، وسبل إصلاح هذه العيوب.

وقد حددت فى كتابى السابق «جورج سوروس والعولمة» خمسة عيوب خطيرة فى الطريقة التى توزع بها المساعدات الأجنبية وهى :

● أولا : إن المساعدات الخارجية تخدم بوجه عام أهداف المانحين أكثر من متلقى المعونات. وغالبا ما يتم توجيه المساعدات الخارجية بشكل يخدم مصالح الأمن القومى للمانحين اعتمادا على اعتبارات جيوسياسية ، بغض النظر عن مستوى الفقر أو نوع الحكومة التى تتلقى المساعدات . ومن أبرز الأمثلة على ذلك المساعدات التى كان يقدمها المانحون لدول إفريقية إبان حقبة الحرب الباردة . وبعد انهيار سور برلين كانت ألمانيا حريصة على تأمين عملية توحيد شطريها ولذلك منحت الاتحاد السوفيتى مبالغ طائلة دون أى اعتبار لكيفية إنفاقها . وفى وقت لاحق من انهيار الاتحاد السوفيتى ذاته أصبحت أوكرانيا متلقيا رئيسيا للمساعدات الغربية لاعتبارات تحددتها الجغرافيا السياسية . وإذا كانت الحكومات الدكتاتورية هى السبب الرئيسى فى إفقار الشعوب

فإنه سيكون من الأفضل للمانحين أن يمنحوا قدرا أكبر من الاهتمام للأحوال السياسية داخل البلاد التي يدعمونها .

● **ثانيا : إن الدول المتلقية للمعونات نادرا ما تكون مالكة لمشروعات التنمية التي تقيمها وتمولها الدول المانحة. ويترتب على ذلك الاستعانة بخبراء من خارج البلدان المتلقية للمعونات لإدارة تلك المشروعات ، وعندما يرحل الخبراء لا يبقى أى أثر للمشروع . وتشير كل الدراسات إلى أن المشروعات المستوردة لا يكون لها جذور قوية مقارنة بتلك التي تنشأ من داخل البلد وبأيدي خبراءه . وغالبا ما تقدم الدول المانحة أموال المساعدات من خلال خبراءها وحتى المؤسسات الدولية تفضل الاستعانة بخبراء أجانب بدلا من الاستعانة بخبراء البلد المتلقى للمساعدات . ويترتب على ذلك أن هؤلاء الخبراء يكونون مسؤولين أمام الجهات الأجنبية التي تدفع لهم وليس أمام سلطات البلاد التي يديرون فيها مشروعات التنمية . ونتيجة لذلك يذهب جزء كبير من المساعدات إلى هؤلاء الخبراء على حساب مشروعات التنمية في البلدان المتلقية للمساعدات .**

● **ثالثا : إن المساعدات الأجنبية غالبا ما تكون بين الحكومات . وتعمل الحكومات المتلقية للمساعدات مثل حارس البوابة حيث تقوم بتوجيه مسار المساعدات بما يخدم أغراضها الخاصة. وفي بعض الحالات يصل الأمر إلى أن تكون المساعدات مصدرا رئيسيا لدعم حكومات دكتاتورية قمعية لا تحظى بأى رصيد شعبى .**

● **رابعا : عندما يتعلق الأمر بمشروع مساعدات جماعى تشارك فيه عدة دول فإن كل دولة تسعى للتحكم فى الأموال التي تقدمها،**

الأمر الذى يعرقل إمكانيات التنسيق بين المانحين . وعندما يتنافس المانحون على تقديم المعونات يصبح من الأيسر على الحكومات المتلقية توجيه مسار المساعدات لخدمة أغراضها الخاصة وليس لخدمة أهداف التنمية المطلوبة . وقد حدث ذلك فى البوسنة ، حيث جرى تبديد أموال طائلة من المساعدات الدولية التى تدفقت عليها دون تنسيق.

● خامسا : إن هناك قلة ممن يدركون أن المساعدات الدولية تمثل مشروعا ينطوى على مخاطر عالية. والمقصود بذلك أن إدارة مشروع خيرى أصعب بكثير من إدارة شركة تسعى للربح . والسبب فى ذلك يعود إلى عدم وجود معيار واحد لما تدره مثل هذه المشروعات الخيرية من فوائد اجتماعية ، بعكس الشركات التى يمكن رصد نتائج أعمالها بحسابات الربح والخسارة . زد على ذلك أن مَنْ يتولون إدارة المشروعات الخيرية لا يكون لديهم الدافع للمغامرة بنفس القدر الذى يتوافر لدى مديري الشركات التجارية .

كلمة سيئة السمعة :

ومع كل هذه العيوب ، فإن المساعدات الدولية كان لها أثر بالغ فى حالات كثيرة ، ونجحت فى مساعدة دول عدة على تجاوز مراحل صعبة من خلال دعم البنوك المركزية والأسواق المالية والنظم القضائية وخاصة عندما تكون هذه الدولة تمر بمرحلة انتقالية من نظام شمولى إلى نظام المجتمع المنفتح . إلا أن كلمة المساعدات الخارجية تحظى بأكبر قدر من سوء السمعة فى الولايات المتحدة ربما أكثر مما هى عليه فى الواقع . ويعتقد

كثيرون فى الولايات المتحدة أننا ننفق من أموال دافعى الضرائب على المساعدات الخارجية أكبر بكثير مما تنفقه فى الواقع ، وأن هذه الأموال يساء استخدامها على نطاق واسع . ورغم أن دولا كثيرة مثل: كندا والسويد وهولندا وبريطانيا تخصص للمساعدات الخارجية نسبة مئوية أكبر من إجمالى ناتجها الوطنى إلا أن المساعدات تحظى بصورة جيدة بهذه الدول . ويمكن القول إن تلك العيوب السابق الإشارة إليها فى توزيع المساعدات الخارجية يمكن تلافيها فى ظل إرادة سياسية صادقة بحيث تكون موجهة لخدمة مصالح الدول المتلقية للمساعدات وليس العكس وأن يديرها خبراء وطنيون من البلد المتلقى للمساعدات يأخذون على عاتقهم إقامة مجتمع ديمقراطى منفتح . والحقيقة أن الصناديق التى أشرف عليها وتعمل فى ٣٢ دولة حول العالم تعتمد على هذه المبادئ ، وهو ما دفع رئيس وزراء مقدونيا إلى أن يطلق على وصف «رجل دولة بدون دولة» .. وأنا فخور بهذا الوصف لأنى أتذكر جيداً ما قاله هنرى كيسنجر فى كتابه الشهير «الدبلوماسية» عندما وصف الدول بأن «لها مصالح وليس لها مبادئ» !

نهج جديد :

لقد أجريت كثيراً من البحوث عن كيفية تحسين وزيادة فاعلية المساعدات الخارجية وظهر نهج جديد يقوم على تأكيد الملكية المحلية للمشروعات التنموية بالدول المتلقية للمساعدات وتحديد الأهداف بدقة ووضع قواعد صارمة للمحاسبة وتحقيق نتائج ملموسة . ويمكن للمساعدات أن تكون أداة فى تعزيز موقف النظم التى تسير على النهج الصحيح ، ويمكن أن تتحول فى الوقت ذاته

إلى أداة عقابية بسحبها من أيدي الدول التي لا تستجيب لمعايير الديمقراطية والمجتمع المنفتح . وإذا كانت بعض النظم تسيء استخدام أموال المساعدات فيمكن توجيهها إلى أشخاص أو جماعات تعتنق المبادئ الديمقراطية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سجل إدارة بوش في مجال المساعدات الخارجية ليس شديد السواد ؛ فقد خصص مبلغ ١٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات لدعم صندوق لمكافحة الإيدز كما وعد بوش بتخصيص مليار دولار من أجل دعم صندوق دولي لمكافحة الأمراض المعدية بشرط أن يقدم العالم مساهمات مماثلة تقدر بنسبة ٢ إلى ١ ، وهو طلب معقول جدا . ولكن لسوء الحظ لا يمكن تحويل هذه الوعود إلى حقائق على أرض الواقع لأننا نحتاج إلى كل دولار لتمويل حرب العراق في ظل عجز هائل غير مسبوق في الميزانية .

وإذا كان المعيار الجديد الذي وضعت إدارة بوش لتوزيع المساعدات الخارجية طبقا لما اصطلح عليه اسم «حساب تحديات الألفية» يقوم على أساس تشجيع الدول التي تسير بالفعل على الطريق الصحيح (من وجهة نظر الإدارة) بغض النظر عن نوع هذه الحكومة أو تلك فإنه لا يعالج القضايا الصعبة المتمثلة في كيفية مواجهة الحكومات الدكتاتورية والنظم القمعية . ومن واقع خبرتي العملية في هذا المجال أعتقد أن توزيع المساعدات يجب ألا يقتصر على الحكومات المركزية فقط بل يجب أن تقدم أيضا من خلال الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية . وعلى الحكومات الديمقراطية ألا تعترض على ذلك وإن كان البعض

يتوقع أن تتعرض المنظمات غير الحكومية إلى بعض المضايقات في الدول غير الديمقراطية . وأعتقد أنه كلما كانت الحكومة غير ديمقراطية كان من الضروري دعم مؤسسات المجتمع المدني بها . وعلى الدول والمؤسسات التي تقدم مساعدات رسمية اتباع هذا النهج .. فكلما كانت الدول المتلقية للمعونات أقل ديمقراطية كان من الضروري تقديم المساعدات عبر مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية . ولا شك أن الحكومات والمنظمات الدولية في موقف أقوى من الصناديق الخاصة لمقاومة تدخلات الحكومات في أموال المساعدات المقدمة عبر المنظمات غير الحكومية. وقد تأتي الضغوط الأجنبية بآثار عكسية مثلما حدث في زيمبابوي عندما قام روبرت موجابي بإعادة توزيع أراضي البيض على أبناء البلد مما جعله يظهر أمام شعبه في صورة المحارب الوطني الذي يحارب بقايا الاستعمار. إلا أن تلك الضغوط قد تفيد في حالات أخرى كثيرة من خلال إجبار الدول على رفع يدها عن مؤسسات المجتمع المدني والسماح لها بالعمل بحرية أكبر.

الفصل التاسع

لعنة الثروة

- الموارد الطبيعية تتحول إلى كارثة في ظل النظم الدكتاتورية
- الشركات الكبرى تستنزف ثروات البلاد النامية بالارحمة
- أكثر الدول ثراء بالموارد في أفريقيا هي الأكثر فقرا وخلفا
- مطلوب آلية دولية للحد من ظاهرة الحسابات السرية
- دعم الديمقراطية بدول النفط يغني أمريكا عن احتلال العراق

هناك ملاحظة عامة يمكن النظر إليها بعين الاعتبار فى الدول النامية على وجه التحديد ، تتعلق بقضية الموارد الطبيعية وطريقة استغلالها .. وهى أنه كلما كانت الدولة غنية بمواردها الطبيعية كان النظام الحاكم فيها أقل ديمقراطية وأكثر ميلا للفساد والقمع وخنق عناصر المجتمع المدنى . وإذا كان أحد فصول هذا الكتاب قد ركز على كيفية استغلال المساعدات الأجنبية سواء من جانب الدول التى تقدم هذه المساعدات أو تلك التى تتلقاها ، فإن العائدات الناجمة عن الموارد الطبيعية فى أى بلد من هذه البلدان النامية هى حتما أكبر بكثير من المساعدات الخارجية ، مما يجعل القضية ذات أهمية خاصة تستحق أن يفرد لها فصل كامل من فصول الكتاب .

من البديهي أن تكون الموارد الطبيعية فى أى بلد من حق شعبه، ولكن ما يحدث فى العادة أن تقوم النظم الحاكمة فى البلدان النامية التى تفتقد لمؤسسات المجتمع المدنى باستغلال الموارد الطبيعية لحسابها وغالبا ما تودع أموالها فى الحسابات الخاصة للحكام فى بنوك أجنبية . مثل هذا السلوك ينتهك ما اصطلح على تسميته «بسيادة الشعب» وهو مصطلح مساو لسيادة الدولة ، مما يستدعى ضرورة التدخل الخارجى لإعادة هذا الحق المسلوب

للشعب . وفى الحقيقة حدثت كثير من عمليات التدخل الخارجى ولكنها كانت فى أغلبها ذات طبيعة تجارية مما جعلها تعمل لصالح الحكام بما يمكنهم من استمرار انتهاك سيادة الشعب وتشجيعهم على ذلك .

شركات وامتيازات :

ومن يقرأ صفحات التاريخ الحديث سيجد أن معظم الموارد الطبيعية فى الدول النامية قامت باستخراجها وتعديتها شركات أجنبية قبل وقت طويل من تأميم هذه الشركات أو إنشاء شركات وطنية لتتولى هذه المهمة . وفى العادة تطلب الشركات الأجنبية من النظم الحاكمة الحصول على امتيازات لاستغلال الثروات والموارد الطبيعية إلى أن تستنزفها بلا رحمة ، ولا تعير أى اهتمام لسيادة الشعب على هذه الموارد. وهكذا يكتسب الحكام قوتهم ونفوذهم مما تحت أيديهم من موارد طبيعية فى بلدانهم هى فى الأصل ملك لشعوبهم ، إلى أن تصبح هذه الثروات مصدر شرعيتهم بدلا من أن يكون الشعب هو مصدر هذه الشرعية . ومن ثم لا يجد الحكام أى سبب يدفعهم إلى اقتسام عائدات تلك الثروة مع أحد ، بل يسعون إلى انتهاج كل السبل من أجل البقاء فى السلطة لاستنزاف آخر قطرة من ثروات البلاد التى يعتبرونها ملكهم الخاص.

وعلى الجانب الآخر ، فإن الشركات الكبرى وحكومات الدول المتقدمة تميل إلى دعم مثل هؤلاء الحكام وليس شعوبهم . ولا شك إن مثل هذه الظروف لا تخدم أبدا أهداف التنمية الديمقراطية ، بل غالبا ما تكون سببا رئيسيا فى بقاء النظم القمعية ونشوب

النزاعات والحروب الأهلية ، وما يحدث فى الشرق الأوسط وإفريقيا خير مثال . فكثير من الدول التى تعتمد أساسا على استغلال الموارد الطبيعية لديها نظم دكتاتورية قمعية فى حين تدور معظم الصراعات المسلحة حول السيطرة على تلك الثروات الطبيعية ، من أجل الفوز بأكبر قدر من الامتيازات . بل يصل الأمر فى بعض الدول الأفريقية على سبيل المثال إلى أن تقترض الدولة أموالا من الشركات الأجنبية بضمان ما بها من ثروات تحت الأرض !!

وإذا نظرت إلى أفريقيا ستجد أن هذه الدول الغنية بالموارد الطبيعية أكثر فقرا من تلك الدول التى تفتقد هذه الموارد ، مع فارق بسيط وهو أن الدول التى تفتقد للموارد بها نظم أكثر ديمقراطية وحكومات أقل تورطا فى الفساد . ومن أبرز الأمثلة على ذلك الكونغو وأنجولا وسيراليون وليبيريا والسودان ، وكلها دول تعاني من المجاعات والحروب الأهلية رغم أنها من أكثر الدول الأفريقية ثراء بالموارد الطبيعية . ومع ذلك هناك أمثلة أخرى ولكنها تمثل الاستثناء الذى يثبت صحة القاعدة ، مثل بوتسوانا فهى دولة غنية بالموارد ولديها نظام ديمقراطى فى ذات الوقت ، وقد يكون ذلك راجع إلى النظرة المستقبلية لمجموعة دى بيرز الدولية للتعددين التى تعمل بها ومساعدات البنك الدولى ، بغض النظر عن القيادة المحلية . ولكن التحليل العام للظاهرة يؤكد أن امتلاك الثروة الطبيعية قد يكون نقمة على تلك البلدان النامية وهو ما يمكن أن يطلق عليه «لعنة الثروة».

مصيصة الفقر :

لقد أجريت أبحاث كثيرة فى هذا المجال . وفى العام الماضى (٢٠٠٣) صدر كتاب قيم من تأليف بول كوليه وآخريين بعنوان «كسر مصيصة النزاع» وهو يمثل تقدما حقيقيا فى بحث تلك الظاهرة . وبينما يركز الكتاب بشكل أساسى على دراسة النزاعات المسلحة وآثارها على التنمية الاقتصادية فإنه يقدم أيضا توضيحا وافيا لما يمكن أن نطلق عليه لعنة الثروة . ويشير كوليه إلى نقطة بالغة الأهمية وهى أن التنمية ليست طريقا يسير فى اتجاه واحد.. فالتنمية قد يكون لها آثار إيجابية كما أنه من الممكن أن يكون لها آثار سلبية بعيدة المدى أيضا ؛ فالنزاعات والفساد والقمع والعجز الفاضح من جانب النظم الدكتاتورية قد يدمر الاقتصاد مهما كانت أهداف التنمية . ورغم وضوح هذه النقطة إلا أنها غالبا ما يتم تجاهلها بشكل واضح ، إذ غالبا ما تقاس التنمية بالمعايير الكمية ، وعلى سبيل المثال فقد اعتمدت الأمم المتحدة هذا المعيار فى إعلان أصدرته مؤخرا لتحديد أهداف التنمية للألفية الجديدة .. فمن بين ما تضمنه الإعلان من أهداف الدعوة إلى خفض عدد من يعانون من الجوع والفقر المدقع إلى النصف، وخفض نسبة وفيات الأطفال بنسبة الثلثين .. إلى غير ذلك من المعايير الكمية . ومع سهولة حساب مفردات التنمية بالمعايير الكمية إلا أن هناك عناصر أكثر أهمية وهو ما تخلفه هذه التنمية على المدى البعيد من آثار سلبية أو إيجابية على البلاد . وإذا كان كوليه قد ركز على النزاعات المسلحة ، فإن الحروب الأهلية مجرد عنصر واحد ضمن سلسلة من العناصر المتداخلة التى تؤثر فى مجموعها

على ظروف التنمية فى أى بلد مثل الفساد والاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية والقمع والسياسات الاقتصادية الخاطئة والانقسامات العرقية .. وغيرها . إن تحليل هذه العناصر كل على حدة يمكن أن يقود إلى استنتاج عام مفاده ان الاعتماد على الموارد الطبيعية سبب رئيسى فى نشوب النزاعات المسلحة . ولكن الحروب الأهلية ليست سوى بعد واحد للجنة الثروة إلى جانب عناصر أخرى مثل الفساد والقمع . وهذا يفسر لماذا تنزلق كثير من الدول الغنية بالموارد الطبيعية إلى مصيدة الفقر والبؤس .

إن ما تضمنه كتاب كولييه من دراسات نظرية حول العلاقة بين النزاعات ولجنة الثروة له تطبيقات عملية فى غاية الأهمية ؛ ولكن الأهم من ذلك أن تلك العلاقة تتناقض مع ما يؤمن به أنصار الأصولية الرأسمالية ، الذين يؤمنون بأن السماح للأفراد باتباع مصالحهم الذاتية سيتيح أفضل استغلال ممكن للثروات الطبيعية بأقصى طاقة ممكنة مما يحقق التوازن فى النهاية داخل المجتمع . فالحياة ليست بهذه البساطة ، والسوق بمفهومها المجرد لا تقود بالضرورة إلى تحقيق التوازن فى المجتمع . وبدون الحد من الآثار السلبية للتنمية يصبح من العسير على أى بلد تحقيق الكثير من أهداف التنمية . وحتى إذا تحققت الأهداف بالمعايير الكمية فإن ذلك سيكون على حساب معايير أخرى أهم فى المجتمع مثل اتساع الفجوة بين الفقراء والأثرياء . وفى الحقيقة ، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع ليس فقط داخل كل دولة على حدة بل وعلى مستوى الدول أيضا .

الحسابات السرية :

وفى هذا الإطار، فإن مساعدة الأفراد والجماعات والدول على تجاوز الآثار السلبية للتنمية يجب أن تحظى بأولوية رئيسية فى تحقيق أهداف التنمية . ومن حسن الحظ أن الأفراد والمنظمات غير الحكومية أصبحت أكثر إدراكا لتلك الآثار السلبية للتنمية . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما تقوم به منظمة «جلوبال ويتنس» وهى منظمة بريطانية غير حكومية تقوم بدور فعال فى الحد من سوء استغلال الموارد الطبيعية . وقد نجحت فى إجبار شركات تعدين الألماس فى أفريقيا على إصدار شهادة منشأ لمنتجاتها من هذا المعدن الثمين من أجل مكافحة استغلاله من جانب الحكومات القمعية والجماعات المسلحة المتمردة والمنظمات الإجرامية وخاصة فى دول أفريقية مثل ليبيريا وسيراليون وأنجولا . وفى عام ٢٠٠٢ نجحت منظمة «جلوبال ويتنس» بالتعاون مع ٦٠ جماعة أخرى حول العالم فى إطلاق مبادرة بعنوان «انشر ما تدفعه» تستهدف القضاء على ظاهرة الحسابات السرية من خلال إلزام المانحين سواء كانت دولا أو شركات أجنبية بالإعلان عما تقدمه من أموال للنظم الحاكمة أو أى جماعات أخرى بالدول النامية . وأنا فخور جدا بالمشاركة فى هذه الحملة . ومن المؤكد أن مبادرة «انشر ما تدفعه» يمثل الخطوة الأولى فى علاج لعنة الثروة . إذ سيكون على الحكومات أن تكشف عما تلقاه من أموال ، والأهم من ذلك أن هذه الحكومات ستجد نفسها عرضة للمحاسبة على الطريقة التى أنفقت بها هذه الأموال . وهذا هو بالضبط ما يقوم به صندوق آخر خاص بمراقبة الأموال التى تحصل عليها حكومات

دول بحر قزوين الغنية بالنفط وخاصة أذربيجان وقازاخستان .
إن هدف هذا الصندوق - الذى أدعّمه أيضا - هو دعم منظمات
المجتمع المدنى بهذه البلدان من خلال الأبحاث والتدريب لمراقبة
أسلوب جمع وإنفاق العائدات الحكومية من قطاعات النفط
والتعدين .

الاعيب حكومية:

وقد تلجأ بعض الحكومات الفاسدة إلى الاعيب مكشوفة من
أجل تبييض وجهها فيما يتعلق بإنفاق أموال الثروات النفطية مثل
إنشاء صندوق خاص لإدارة هذه الأموال . وعلى سبيل المثال فقد
شعر رئيس قازاخستان نور سلطان نزار باييف بالخرج عندما
جرى الكشف عن حساب سرى ضخيم يمتلكه بأحد البنوك
السويسرية . ومن أجل إضفاء الشرعية على هذا الحساب وضعه
فى صندوق أنشئ لإدارة أموال الثروة النفطية على غرار
ما تفعله النرويج . ولكن هناك فرقا شاسعا بين ما تفعله النرويج
وما فعله رئيس قازاخستان وهو أن أموال الثروة النفطية فى
قازاخستان يجرى استثمارها فى أسواق الأسهم والسندات
الأمريكية بدلا من استثمارها فى هذا البلد !

كما يقدم تقرير لصندوق النقد الدولى صدر العام الماضى
(٢٠٠٣) مثالا على كيفية تبديد عائدات الثروات النفطية بالدول
النامية، مثلما حدث فى نيجيريا . ويقول التقرير إنه إذا وزعت هذه
العائدات على السكان مباشرة فإن كل شخص سيحصل على نحو
١٤٠ دولارا بما يساوى ٤٣ فى المائة من نصيب الفرد فى إجمالى
الناتج المحلى حاليا. وفى حالة نيجيريا فإن توزيع الثروة مباشر

بل الخط شريطة أن تقبل تشاد بمراقبة عائدات هذا الخط من جانب جهة مستقلة وأن تخصص تلك العائدات لتقليل حدة الفقر في البلاد . وقد وضعت آلية فعالة للمراقبة وبالفعل ضبطت الحكومة التشادية وهي تحاول تحويل ٢٥ مليون دولار من هذه العائدات لشراء صفقة أسلحة وقد تم بالفعل إنقاذ هذه الأموال .

مبادرة بلير :

لقد حظيت مبادرة «انشر ما تدفعه» بتأييد الحكومة البريطانية واستجابت لها كثير من شركات النفط والتعدين . بل إن توني بلير رئيس الوزراء البريطانى أعلن فى القمة العالمية للتنمية المستدامة التى عقدت فى جوهانسبرج فى سبتمبر عام ٢٠٠٢ ، مبادرة جديدة أطلق عليها اسم مبادرة «الشفافية فى صناعات التعدين» . كما أكدت الدول الصناعية الثمانى الكبرى فى قمة عقدت فى ايفيان فى يونيو ٢٠٠٣ دعمها لجهود التزام الشفافية فى إدارة عائدات الموارد الطبيعية . وبعد شهر واحد من هذه القمة عقد اجتماع دولى فى لندن وحضره ممثلون عن حكومات وشركات نفطية عملاقة ومؤسسات دولية ومؤسسات المجتمع المدنى . وقد أيد غالبية المشاركين فى المؤتمر الذين يمثلون ٥٩ دولة مبادرة «الشفافية فى صناعات التعدين» التى أعلنها بلير . وقد تطوعت دول بأن تكون أول من يلتزم بالشفافية فى إدارة عائداتها من الموارد الطبيعية وهى غانا وموزمبيق وسيراليون وتيمور الشرقية . ووعدت دول أخرى كثيرة بالسير على هذا الطريق . كما أخذت شركة بريتش بتروليم البريطانية زمام المبادرة بنشر تفاصيل أى انتهاك لبنود مبادرة الشفافية فى كل دولة على حدة .

وهناك دول مثل أنجولا كانت تصر على معارضة مبادرة بلير وما تقوم به شركة بريتش بتروليم إلا أنها سحبت مؤخرا هذا الاعتراض ، بل إن الحكومة الأمريكية وشركات النفط الأمريكية الكبرى التي عارضت باستماتة مبادرة " انشر ما تدفعه " وأصرت على مواصلة التزام السرية فيما تقدمه من أموال للدول والحكومات والجماعات التي تستغل مواردها الطبيعية تحاول حاليا الانضمام إلى هذا الركب .

طريق طويل :

من السابق لأوانه إعلان النصر . بل على العكس فإن هناك مَنْ يحاول ركوب الموجة والقفز إلى سفينة الشفافية من باب مسابقة الموضة العالمية ، ومن هنا يجرى استغلال هذا الأمر سياسيا لتبييض وجه الحكومات والشركات العملاقة . إن الطريق طويل والقضية بالغة التعقيد ولا يوجد مَنْ يزعم لنفسه أنه يفهم على وجه اليقين كيفية إنفاق أموال عائدات الثروات الطبيعية على الوجه الأمثل . وهكذا فإن الأمر يحتاج إلى جهود مضاعفة من جانب مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية . ولا شك أن تلك العائدات تفوق بكثير المساعدات الأجنبية ، ومن ثم إذا تمكنا من القضاء على الفساد المستشري على نطاق واسع فإن كثيرا من الدول التي تواجه مشكلات متفاقمة يمكن أن يكون لها مستقبل واعد على طريق التنمية والديمقراطية على حد سواء .

وتبقى كلمة أخيرة أهمس بها في أذن صانعي القرار في الإدارة الأمريكية .. إن التزام قدر أكبر من الشفافية بالدول المنتجة للنفط بحيث تكون عرضة للمحاسبة ، يصب في النهاية في خدمة

المصالح الحيوية للولايات المتحدة . إننا نعتمد على إمدادات النفط من دول الشرق الأوسط كما أصبحت أفريقيا ومنطقة آسيا الوسطى ذات أهمية متزايدة . وفى ضوء تجربتنا مع دول الخليج، علينا أن ندرك أن من مصلحتنا أن تكون بالدول التى تمدنا بالنفط حكومات ديمقراطية تلتزم بالشفافية فى إدارة ما تحصل عليه من عائدات من ثرواتها النفطية . ومن الصعب فهم تردد المسؤولين فى الحكومة الأمريكية فى بذل مجهود كاف بهذا المجال . وعلى هؤلاء المسؤولين أن يدركوا أن تدعيم الديمقراطية والشفافية فى الدول المنتجة للنفط يمكن أن يقدم بديلا لاحتلال العراق .

الفصل العاشر

أمريكا والعالم

- إخراج بوش من البيت الأبيض لا يكفي .. والمهم نبذ عقيدة التفوق
- ميزانيتنا الدفاعية تفوق ميزانيات
- دول العالم مجتمعة .. ولا نشعر بالأمن !
- أمريكا تمتلك أسلحة دمار شامل أكثر من أى بلد فى العالم
- الشك يحكم رؤيتنا لمبادرات الآخرين ونعامل الأصدقاء كمتسولين
- المخابرات المركزية أدمنت العمليات القنطرة فى فترة الحرب الباردة
- موافقة روزفلت على تقسيم العالم نقطة سوداء فى تاريخ أمريكا

الدور الذى أتصوره لأمريكا هو أن تقود الجهود المشتركة من أجل تحسين الوضع العالمى السائد . وقد تكون هذه النظرة مثالية ولكنها واقعية مائة فى المائة . وفى الحقيقة فإن هذا الدور يبنى على تقليد راسخ من المثالية للسياسة الخارجية الأمريكية . فالولايات المتحدة لها وضع فريد من بين القوى العظمى التى سادت حقبا طويلة على مر التاريخ ، من خلال التزامها بالمبادئ العالمية التى تضمنها إعلان الاستقلال وأعيد تأكيدها فى ميثاق الأطلنطى وهى نفس المبادئ التى كانت اللبنة الأولى فى ميثاق الأمم المتحدة . وحتى هنرى كيسنجر رائد الدبلوماسية الواقعية القائمة على المعايير الجيوسياسية أقرب ما وصفه «بالتفرد الأمريكى» بين أمم العالم . وعندما يقول كيسنجر ذلك فإنه لا يقصد وضع بذور عقيدة «التفوق الأمريكى» ، بل يقصد أن الولايات المتحدة يجب أن تبنى سياستها الخارجية على مبادئ أكثر من أى دولة أخرى بسبب دورها الاستثنائى فى العالم . وفى الحرب العالمية الثانية حاربت أمريكا من أجل الديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان ، رغم أن مصطلح حقوق الإنسان لم يكن شائعا كما هو الآن . لقد أيد الكثيرون فى أوروبا الأهداف التى من أجلها خاضت أمريكا الحرب العالمية ، وتمكنت الولايات المتحدة من

الظهور فى صورة الدولة التى تمثل معقل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان . وبعد الحرب العالمية ظلت الولايات المتحدة متمسكة بنفس الروح . وانهار التحالف مع الاتحاد السوفيتى لأن هذا البلد فشل فى احترام هذه المبادئ وحول الدول التى كانت من نصيبه بموجب اتفاق يالطا إلى تابع تدور فى فلكه . (علينا أن نعترف هنا أبى موافقة روزفلت على تقسيم أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية فى اتفاق يالطا يمثل نقطة سوداء فى تاريخ أمريكا). وكانت خطة مارشال لفئة طيبة وشجاعة لإعادة بناء ما دمرته الحرب فى أوروبا . وإذا ما نجحت الولايات المتحدة فى وضع أى خطة شبيهة الآن فسوف تثبت أنها ما زالت وفية لروح القيادة المسؤولة التى أدعو إليها .

المثالية والواقعية :

وقد يقال إن خطة مارشال ليست نابعة من مثالية مفرطة تؤثر الغير على النفس ، وأنها كانت خطة سياسية من الطراز الأول ، بمعنى أن دول أوروبا كانت آنذاك تواجه خطر الوقوع فى حياكل الهيمنة السوفيتية وأن الصناعة الأمريكية كانت فى حاجة ماسة إلى أسواق خارجية . ولكن حتى لو كانت هذه هى الدوافع وراء خطة مارشال ، فإن العبرة بالنتائج التى تجعلها أضخم خطة إنقاذ وإعادة بناء فى التاريخ . ومن ثم فأنا لا أدعو إلى انتهاج سياسة تقوم على المثالية التى تضع مصالح الآخرين قبل مصالحنا ، بل تقوم على الواقعية بمعنى الفهم الواعى لمصالحنا . ولا شك أن خطة كخطة مارشال سوف تخدم هذا الغرض جيدا .

لقد جرت الحرب الباردة انطلاقا من مصالح إيديولوجية

وجيوسياسية فى آن واحد . لقد كانت صراعا بين المجتمعات المفتحة والمنغلقة .. بين الحرية والديمقراطية من جانب والشمولية والدكتاتورية من جانب آخر . ولكن قد يفسرها البعض بأنها كانت صراعا بين الرأسمالية والشيوعية . والفرق بين التفسيرين ليس بسيطا . ورغم أن الرأسمالية والمجتمع المفتوح ليسا منفصلين عن بعضهما ، فالمجتمع المفتوح يقر بحقوق الملكية الفردية ولا يتجاهل حقائق الجغرافيا السياسية وهو ما يمثل جوهر الرأسمالية ، ولكن ثمة فرقا مهماً فى التوجه بمعنى أيهما يأتى أولا : الحقوق العالمية وحكم القانون أم المصالح الذاتية ؟

هذا الخلاف فى التوجه يتضح أكثر فى طريقة عمل المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان فى الحرب الباردة . فقد استخدمت منظمة «فريدم هاوس» الأمريكية التى تأسست عام ١٩٤١ من جانب أناس عرفوا فيما بعد باسم المحافظون الجدد ، حقوق الإنسان سلاحا لمحاربة الاتحاد السوفيتى . أما منظمة «هيومان رايتس ووتش» أو «هلسنكى ووتش» كما كانت تعرف فى بدايتها، فقد تأسست على أيدي ليبراليين انطلقا من اتفاقات هلسنكى عام ١٩٧٥ ودأبت على انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان فى الاتحاد السوفيتى وفى الولايات المتحدة أيضا بل وفى كل أنحاء العالم . ومن ثم فإن توجه المنظمة الأولى كان يقوم على أساس فكرة «نحن على صواب وهم مخطئون» .. أما المنظمة الثانية فقد تعاملت مع فكرة حقوق الإنسان بتوجه عالمى وليس محاولة لتسخير مبدأ نبيل من أجل خدمة أهداف خاصة.

هذا الفرق فى التوجه أصبح أكثر أهمية بعد انهيار

الامبراطورية السوفيتية ، فقد اندفع أصحاب التوجه الرأسمالى إلى إدخال نظام اقتصاد السوق بشكل فورى فى البلدان التى تحررت من قيود الشيوعية ولم يضعوا فى اعتبارهم أى وزن للاعتبارات الإنسانية ، أى تأهيل الشعوب فى فترة انتقالية تجعلها أكثر قدرة على تبنى النظم الجديدة .. أما توجه المجتمع المنفتح فإنه يميل أكثر إلى تبنى فكرة خطة مارشال . وبنفس المعيار يكون إعلان الاستقلال مفتوح هو الآخر على تفسيرات مختلفة . وأنا اعتبره إعلان مبادئ للمجتمع المنفتح يأخذ فى الحسبان أنه ليس وثيقة للحق المطلق . وإن كان المحافظون الجدد يجتزئون عبارات منه تغذى نزعتهم القائمة على أنهم هم وحدهم على صواب وتذكى لديهم فكرة «التفوق الأمريكى».

الحروب القذرة :

أثناء الحرب الباردة ، كان هناك نوع من التماهى بين المثالية والواقعية ، وسواء كانت المثالية فى المجتمع المنفتح أو فى الرأسمالية فإن الاتحاد السوفيتى كان هو العدو . وفى هذا الإطار تمتعت الولايات المتحدة بأفضل وضع ممكن بصفقتها قوى عظمى وقائدة للعالم الحر فى نفس الوقت . كانت هناك ثمة اختلافات بين الليبراليين من جانب والمحافظين الجدد أو الواقعيين من جانب آخر ، ولكن كلا الفريقين كانا متحدين فى مواجهة عدو واحد هو الاتحاد السوفيتى. أما أهم اختلاف بين الفريقين فقد كان فى كيفية اختيار الحلفاء وطريقة التعامل معهم . فبالنسبة للواقعيين كان مبدأهم يقوم على أن عدو عدوى هو صديقى . وعلى سبيل المثال فقد كانت الولايات المتحدة تعتبر نظام الفصل العنصرى فى

جنوب إفريقيا من أقرب الحلفاء المقربين إليها فى زمن الحرب الباردة لأنه كان نظاما معاديا للاتحاد السوفيتى . كما أن المساعدات كانت توجهها اعتبارات الجغرافيا السياسية وكانت غالبا ما تكون فى خدمة نظم سلطوية دكتاتورية . وكانت منظمة هيومان رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان تنتقد هذا التوجه فى حين أيدته المنظمة الأخرى وهى فريدم هاوس المقربة من المحافظين الجدد . وقد خاضت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حروبا مريعة لدعم نظم قمعية كان من أبرزها دعم الانقلاب على نظام سلفادور اليندى فى شيلى والدعم الأمريكى السرى لنظم دكتاتورية عسكرية فى البرازيل والأرجنتين ودعم متمردي الكونترا فى نيكاراغوا .. كل هذه العمليات السرية القذرة كانت مبررة آنذاك بوصفها كفاح ضد انتشار الشيوعية فى نصف الكرة الغربى . ومع ذلك فقد كانت الإدارة الأمريكية فى معظم هذه العمليات تحظى بتأييد من جانب الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء ، وكان الاستثناء الوحيد هو حرب فيتنام التى قسمت الأمة وتركت جروحا غائرة فى الوعى الجماعى وذاكرات مريعة لم يمحها الزمن .

القوة والقيادة :

انتهت الحرب الباردة بانهيار داخلى للاتحاد السوفيتى وزوال الامبراطورية السوفيتية ، واعتبر هذا نصرا ساحقا للولايات المتحدة ، ولكن طبيعة هذا النصر لم تفهم على نحو صحيح أبدا لأن كلا من دور القوة العظمى ودور قيادة العالم الحر كانا مختلطين. ولم يكن واضحا ماذا يعنى العالم الحر : هل هو

الرأسمالية أم المجتمع المنفتح ؟ وهل انهيار الاتحاد السوفيتى كان بسبب القوة العسكرية الأمريكية ومواصلة مبادرة الدفاع الاستراتيجى أو ما عرف آنئذ ببرنامج حرب النجوم ؟ أم بتنامى المشاعر التواقة للحرية داخل الامبراطورية السوفيتية ؟ وأى ما كان سبب انهيار الامبراطورية السوفيتية فإن التعامل مع هذا الانهيار اكتنفه الغموض أيضا . لقد وفر انهيار الامبراطورية السوفيتية عام ١٩٨٩ ثم الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ فرصة تاريخية لتحويل المنطقة إلى مجتمع منفتح . وكانت الدول التى استقلت حديثا عن الاتحاد السوفيتى وروسيا ذاتها فى حاجة إلى دعم خارجى لإقامة مجتمعات منفتحة ، خاصة أن الاتحاد السوفيتى كان أقوى نموذج للمجتمعات المنغلقة فى التاريخ الإنسانى . فقد كانت الدولة تتدخل فى كل مجالات الحياة للشعوب، ومن ثم فإن التحول إلى نظام المجتمع المنفتح كان فى حاجة إلى تغيير ثورى جذرى لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة خارجية . هذا يفسر لماذا أنشأت أنا هذه الشبكة من صناديق التنمية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق وخصصت لها ما يمكن أن تستوعبه من أموال .

سياسة التسول :

دأبت الولايات المتحدة على التعامل مع الاتحاد السوفيتى من منطلق التشكك فى كل ما يقدمه وعلى سبيل المثال عندما جاء ميخائيل جورباتشوف إلى الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٨ ليحدد «الفكر الجديد» بشأن انتهاج سياسة تقوم على التعاون فى النظام العالمى رفضت الولايات المتحدة خطابه بوصفه خدعة . وظلت

الولايات المتحدة تطلب مزيدا من التنازلات وعندما تعطيها موسكو تنازلات تطلب المزيد ، إلى أن وصل الأمر بروبورت زوليك الذى كان آنذاك أحد مسؤولى وزارة الخارجية الأمريكية إلى القول إنه لا سبيل إلى تقديم أى مساعدة أمريكية للاتحاد السوفيتى إذا ما واصل دعم نظام فيدل كاسترو فى كوبا . هذه السياسة هى ذاتها التى نتبعها مع روسيا ، إذ عندما يطلب الروس مساعدة نتعامل معهم كمتسولين. لقد أبلغنى الاقتصادى الروسى نيكولاى شميليوف أنه أمضى خمس ساعات على طائرة مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى فى الطريق إلى مؤتمر وزارى فى سبتمبر ١٩٨٩ وهو يتوسل إليه من أجل طلب المساعدة دون جدوى . لقد ترك جورباتشوف ليواجه مصيره بنفسه .

وعندما أدى تفكك الاتحاد السوفيتى إلى إنهاء الحرب الباردة فقدت الولايات المتحدة العدو الذى كان يتيح لها التمتع بدور القوة العظمى وقائدة العالم الحر فى نفس الوقت . وكشفت التطورات أننا لم نكن مستعدين لمواجهة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . وإننا لم نحسم خيارنا أى الدورين نريد أن نلعبه .. لقد أردنا أن نظل كما نحن قوة عظمى وقادة للعالم الحر ، رغم أن الظروف التى كانت سببا لذلك اختفت ولم تعد موجودة . ففى الحرب الباردة كان العالم الحر مهدد فى وجوده ويبحث عن حماية من قوة عظمى ، ووجدت الديمقراطيات الغربية صفوفها تحت راية حلف شمال الأطلسى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة بشكل واضح . ولكن ما إن اختفى التهديد السوفيتى حتى تلاشى معه الدافع الأساسى وراء توحيد الغرب تحت سيطرة الولايات المتحدة .

وقد نجم عن ذلك أن غير حلف شمال الأطلسي من طبيعته ودوره، وأصبح أشبه ما يكون بمنظمة متعددة الأطراف ، بعد أن فقد الحلف ميزته الأساسية التي تمتع بها إبان حقبة الحرب الباردة .

دور جديد :

من أجل استعادة الدور الذي تمتعت به الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة ، يتعين عليها أن تصبح زعيمة الدول الديمقراطية وأن تغير نهجها تبعا لذلك . وعليها أن تبني علاقات شراكة حقيقية وتلتزم بالمبادئ التي تسعى لفرضها على الآخرين . ولما كانت الجهود السلمية لا تنجح بالضرورة بشكل دائم فيتعين على أمريكا أن تحتفظ بقوتها العسكرية ولكن هذه القوة يجب أن تكون في خدمة نظام عالمي عادل وأن تقنع الآخرين في أنحاء العالم بأنها كذلك . هذه الرؤية تتناقض مع الايديولوجية التي تتبناها إدارة بوش والتي أصفها بأنها نوع من الداروينية التي تعتبر الحياة صراعا بين الكائنات قائما على التنافس وليس التعاون .. يكون البقاء فيه للأقوى !

وكانت فترة الحرب الباردة تتسق مع هذا المبدأ .. فقد كان التنافس على أشده بين قوتين عظميين وعالمين مختلفين أحدهما قائم على التنافس الحر والآخر قائم على وعد بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التخطيط المركزي . هذا الوضع تغير تماما مع انهيار الطرف الأول من المعادلة ، ومع ذلك فإن البرنامج الانتخابي الذي انتخب على أساسه حاكم تكساس آنذاك جورج بوش رئيسا للولايات المتحدة عام ٢٠٠٠ كان يعتمد على نفس

سياسات الحرب الباردة. أن فشل نموذج التخطيط المركزي لا يعنى بالضرورة أن النموذج الآخر (الرأسمالية) هو الخير المطلق خاصة إذا اعتمد عقيدة المحافظين الجدد التى تقول «إننا على صواب محض والآخرين على خطأ مطلق».

وفى رأى فإن من المناسب أن نعزو انتصار الغرب إلى حقيقة أنه مجتمع منفتح أكثر من كونه مجتمعا رأسماليا ، فيما كان الاتحاد السوفيتى نموذجا للمجتمع المغلق . ورغم ذلك فإن كثيرين لا يتبنون نظرتى للعالم ، كما أن فريدريك هايك رائد الاقتصاد الحر أكثر تأثيرا من كارل بوبر فيلسوف المجتمع المنفتح . ومنذ انتخاب رونالد ريغان فى أمريكا ومارجريت تاتشر فى بريطانيا أصبح منهج الأصولية الرأسمالية هو السائد فى العالم الغربى . وفى المقابل فقدت العقلية التى أبدعت خطة مارشال جاذبيتها وقدرتها على إنتاج أفكار جديدة .

الأمن الجماعى :

تهيمن على الشعب الأمريكى حاليا هواجس الأمن .. وهذا شعور مبرر إلى حد ما . فالتهديد الإرهابى قائم وحقيقى وخطر وقوع أسلحة كيمياوية أو بيولوجية أو حتى نووية ليس مستبعدا . ولكن السؤال هو : كيف نواجه هذا الخطر ؟

إن أفضل وسيلة لمواجهة التهديد الإرهابى تكمن فى أسلوب الأمن الجماعى ؛ إذ لا يمكن تصور أى قدر من النجاح لجهود منع الانتشار أو مكافحة الإرهاب الدولى دون أن يتم ذلك ضمن إطار دولى. إن المسؤولية تقع على عاتقنا لأننا القوة المهيمنة فلا بد أن نأخذ زمام المبادرة . فقد أصبح الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل

تهديدا لأمننا القومى لأننا نحتل هذه المكانة عالميا كقوة مهيمنة .
ومن ثم فإن أفضل طريقة لمواجهة هذه التهديدات تكون من خلال
تعزيز ترتيباتنا للأمن الجماعى . ولا بد أن تكون استراتيجيتنا
للأمن الجماعى واسعة النطاق بحيث تعتمد على سياسة فعالة
وبناءة فى نفس الوقت . إن العالم ينظر إلينا كى نبداى هذا النوع
من القيادة . لقد قمنا بذلك فى الماضى ، كما أن السبب الرئيسى
لتلك المشاعر المناهضة لأمريكا التى تسود العالم الآن نابع من
سوء استغلال هذا الدور حاليا . وبينما تحتاج ترتيبات الأمن
الجماعى إلى تعزيزها فإنها يمكن أن تتسع حتى يحل الأمن
الدولى مكان الأمن القومى . وهناك اعتباران يجعلان من هذا
التصور أمرا غير واقعى ؛ الأول يتمثل فى عدم وجود رأى عام
داعم لمثل هذا التوجه ، والثانى هو وجود بغض شديد لفكرة
الاعتماد على المنظمات الدولية والمعاهدات الدولية . ولا بد أن
نعترف بأن هذه النظرة السلبية تجاه المنظمات مبالغ فيها وقد
نجح أصحاب عقيدة التفوق الأمريكى فى تغذية هذا الشعور من
خلال براعتهم فى التأثير على رأى العام المحلى . ومن هنا فإن
وجود قيادة مختلفة يمكن أن تنجح فى قيادة رأى العام فى
الاتجاه المعاكس . ومع ذلك سيكون من الخطر أن نذهب بعيدا فى
إخضاع مصالحنا الأمنية للمؤسسات الدولية بسبب الاعتبار
الثانى .

ولا شك أن الترتيبات الدولية تعنى التعامل مع دول ذات
سيادة . والدول توجهها مصالحها الخاصة ومن ثم فلا يمكن أن
نعتمد فى أمننا على الآخرين . كما أن هناك احتمالا بأن ينجح أى

من الأطراف المشاركة فى منظومة الأمن الجماعى فى التهرب من التزاماته ، وهنا لا بد أن نكون قادرين على الاعتماد على قدرتنا الخاصة للدفاع عن انفسنا . ومما يعزز خطر الخداع أن تكون الدول الأخرى المشاركة فى منظومة الأمن الجماعى أقل ديمقراطية وأقل انفتاحا مما نحن عليه . وفى هذا الإطار فإننا نحن أيضا عرضة لأن نعجز عن الوفاء بالتزاماتنا أو أن نخدع الآخرين . وفى الحقيقة فإننا نمتلك أسلحة كيمياوية وبيولوجية أكثر من أى دولة أخرى فى العالم . ومن ثم فسيكون من الخطأ اعتماد نظام يقوم على التعددية المترهلة التى تسمو على الانتقاد أو نظام يقوم على السياسة الأحادية المفرطة التى تنتهجه إدارة بوش حاليا . فكل النظامين يمثلان خطرا على الأمن القومى . وهكذا يمكن اعتماد طريق ثالث للأمن الجماعى يعتمد على التعاون الدولى فى ظل دور قيادى أمريكى لا يأخذ فى الحسبان تحقيق المصالح الأمريكية فقط على حساب مصالح الآخرين المشاركين فى هذه المنظومة . إن انتهاج أسلوب الأمن الجماعى يمكن أن يتيح لنا استمرار التمتع بموقع القوة العظمى الوحيدة فى العالم وبتكاليف أقل مما ننفقه الآن . إننا ننفق على ميزانيتنا الدفاعية أكثر مما تنفقه كل دول العالم مجتمعة ، ومع ذلك لا نشعر بالأمن !

إننا نتمتع بكل مقومات القوة العظمى من قوة عسكرية إلى تقدم تكنولوجى هائل يحاول الجميع اللحاق به . إننا فى وضع يسمح لنا بإملاء ما نريد ولكننا عاجزين عن ذلك بسبب سياستنا الأحادية الحالية التى فشلت فى إقناع الآخرين بأن يقفوا معنا بمحض اختيارهم ، وهو ما يؤكد ضرورة تغيير هذه السياسة

بالكامل . وما حدث فى العراق خير دليل.

ومن يتابع تطورات الأزمة العراقية وما تلاها من غزو سوف يكتشف أن السياسة الأمريكية الحالية تمثل نموذجاً لنظرية الفقاعة التى تقترب من نقطة الانفجار ؛ فبعد ١١ سبتمبر التفت الشعب الأمريكى بكامله خلف الرئيس بوش ولكن عندما تكشف حقائق الموقف انفض كثيرون من حوله وانهارت معدلات شعبيته وأصبحت تدور حول نسبة ٥٠ فى المائة . ومن المتوقع أن تهبط إلى ما دون ذلك بكثير . وإذا ما سارت الأمور كما هى عليه الآن فأنا على ثقة تامة من أن الشعب سيرفض بوش فى الانتخابات القادمة (نوفمبر ٢٠٠٤) . ولكن كما قلت فى البداية فإن هدف هذا الكتاب ليس فقط طرد بوش من البيت الأبيض وتطهير مراكز صنع القرار من أصحاب عقيدة التفوق الأمريكى ، ولكن الهدف الأساسى هو نبذ عقيدة بوش وفريقه تماماً وتبنى رؤية جديدة مستنيرة لدور أمريكا فى العالم . وإذا كانت رئاسة جورج بوش تمثل انحرافاً عن المبادئ الأمريكية ، فعلينا التعلم من هذه التجربة، فالمجتمعات المفتوحة تتعلم بالتجربة والخطأ . ولا شك أن ما نعانى منه حالياً من اخفاقات لا بد أن يقودنا إلى تبنى سياسات بناءة لتصحيح مسار قوة عظمى بعد أن تحول تفوقها إلى فقاعة توشك على الانفجار .

الفصل الحادى عشر

نظرية الفقاعة

- بوش خدع الشعب الأمريكى والكونجرس وأغضب الحلفاء
- صقروا الإدارة يستغلون مخاوف الشعب لأغراضهم الخاصة
- غزو العراق تم بحجج زائفة وقدم هدية لابن لادن وأتباعه
- مطلوب استراتيجية بعيدة المدى لتغيير دور أمريكا فى العالم

ربما يعتقد البعض بعد قراءة ما كتبتة فى الفصول السابقة من الكتاب أننى متطرف فى آرائى السياسية أو أننى ديمقراطى الهوية والهوى ؛ ولكن هذا ليس صحيحا على الإطلاق .. فقد اعتدت أن أكون متوازنا إلى حد كبير وأرى أن هناك إيجابيات وسلبيات فى أداء كلا الحزبين الديمقراطى والجمهورى وإن كنت أميل قليلا إلى تأييد الديمقراطيين .. ومع كل هذا فأنا لا أعتبر أن فوز أى من الحزبين فى الانتخابات مسألة حياة أو موت سواء كان الأمر يخص الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونجرس . كما أن ما كتبتة من آراء لا يعود الى تحول مفاجئ فى شخصيتى بل مرده إلى تحول خطير فى الدور الذى تلعبه أمريكا فى العالم . ولكى أشرح ما أقصده أسترشد بنظرية معروفة جيدا فى مجال أسواق المال تسمى «الفقاعة» .. وهذا هو الوضع الذى تمر به أمريكا حاليا فى إطار ما يعرف باسم «سياسة التفوق الأمريكى» . أعرف أن تشبيه الوضع الحالى فى مجال السياسة بما يحدث فى البورصة قد يكون تشبيها خياليا ولكن الأمر يستحق المتابعة لأنه يلقي ضوءا جديدا على ما آل له وضعنا حاليا . فنحن محاصرون فى مستنقع العراق .. والسؤال كيف حدث ذلك وما الحل ؟!

نظرية الفقاعة :

ومن ثم فإن المقارنة بين الوضع الحالى وما يحدث فى البورصة قد يشرح الأمر . وهناك أمر مهم جدا يتيح فهم أسباب تكون ما يعرف باسم الفقاعة بالأسواق المالية وهو أن الفقاعة لا تنشأ وتتضخم خارج المناخ المحيط بالبورصة بل داخلها . فالفقاعة تعتمد على أساس قوى من الواقع ولكن هذا الواقع يجرى تشويهه فى أذهان المشاركين باعتقادات وأفكار خاطئة . وكما قلت مرارا هناك تفاوت كبير بين ما يعتقده الناس وبين حقيقة الأمر على أرض الواقع . وفى الوضع الطبيعى يكون هذا التفاوت فى حدود الممكن من خلال عملية تصحيح ذاتية بين الإنسان ونفسه من أجل التكيف مع الواقع .. وعندما يجد الناس أن النتائج لا تلبي تطلعاتهم وطموحاتهم فإنهم يلجأون إلى تعديل هذه التطلعات والطموحات بما يتسق مع هذه النتائج . ولكن هناك حالات معينة تتعطل فيها هذه الآلية عندما تسود حالة من تصديق الأفكار الخاطئة فى السوق .. ومن هنا تنشأ الفقاعة وتتضخم ، ومع اتساع الفجوة بين الواقع والتفسيرات الزائفة له تصل الفقاعة إلى حد ينتهى بها إلى الانفجار . هذا ما حدث تماما فى مجال سوق تكنولوجيا المعلومات .. فقد كان النمو والتطور فى مجال التكنولوجيا واقعى ولكن جرى تضخيم هذا الواقع . وفى البداية تسبب تضخيم حقيقة النمو فى سوق صناعة تكنولوجيا المعلومات فى تسريع عمليات التطوير والاختراع ولكن فى نهاية الأمر لم يستطع السوق تحمل هذا التسارع الذى لا يتسق مع الواقع مما تسبب فى انفجار ما عرف باسم «فقاعة تكنولوجيا المعلومات» عام ٢٠٠٠ وإذا كان الانفجار قد تأخر عما توقع كثير

من الخبراء - وأنا منهم - فقد كانت آثاره أشد قسوة وقوة.
ولكن هناك نقطة بالغة الأهمية وهي أنه من الممكن تجنب
حدوث مثل هذه الفقاعات وتخفيف آثارها الضارة إلى أبعد حد
ممكن أو تجنبها على الإطلاق . وكلما كان تنفيس الفقاعة قبل
انفجارها أسرع كلما كانت النتائج أفضل .

فلسفة التفوق :

وفى رأى فإن فلسفة «التفوق الأمريكى» التى تنتهجها إدارة
جورج بوش الحالية تشبه تماما وضع الفقاعة. فهناك حقيقة
واقعية .. وهى أن أمريكا تحتل دورا مهيمنًا فى العالم .. وهناك
أيضا سوء تفسير لهذا الواقع . وأنا أصفه بأنه نوع فج من
الداروينية الاجتماعية «نسبة إلى نظرية داروين» التى ترى الحياة
صراعا من أجل البقاء بموجب نظرية البقاء للأقوى الأمر الذى
يلغى تماما فكرة التعاون بين الأحياء . وطبقا لمعتنقى مذهب
التفوق الأمريكى فإن أمريكا الآن هى الأقوى ومن ثم صاحبة
الحق الأوحد فى البقاء . لقد تحول تشويه الواقع إلى دليل عملى
بعد انتخاب جورج بوش رئيسا للولايات المتحدة ، وما تلاه من
وصول أصحاب عقيدة التفوق الأمريكى إلى مراكز صنع القرار
وتزايد فجوة التفاوت بين التصورات والواقع . وكان من الممكن
أن تقوم آلية التصحيح الذاتى بدورها وتبقى على التفاوت فى
حدود مأمونة . ولكن جاءت هجمات سبتمبر الإرهابية لتدفع الأمة
الأمريكية وراء هؤلاء ومع غزو العراق دخلنا إلى منطقة انعدام
التوازن بين الواقع والتفسيرات المقدمة له. لقد تبع الغزو عنصريين
مهمين الأول فتح مجالات جديدة أمام الشركات التجارية وإطلاق
العنان للقوة العسكرية .. ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين قطاع

الأعمال والصناعات العسكرية .. وهى غالباً ما تكون علاقة موضع شكوك .

تحذير ايزنهاور :

لقد تحدث دوايت ايزنهاور عما أسماه بمجمع الصناعات العسكرية . لقد أثبت الواقع أن الترابط بين قطاع الأعمال وقطاع الصناعات العسكرية يؤدى إلى أن كلا منهما يفسد الآخر . وتاريخياً كانت الولايات المتحدة بعيدة عن هذا التأثير لأن قواتها المسلحة كانت محدودة العدد . وبعد الحرب العالمية الثانية تغيرت الظروف ووصلت إلى حد دفع الرئيس ايزنهاور إلى التحذير من الخطر . وفى دول أخرى كانت هذه العلاقة أكثر سوءاً وهو ما بدا واضحاً فى ألمانيا النازية والامبراطورية اليابانية وإيطاليا الفاشية . وكما سبقت الإشارة إليه فإن الأساس الذى أقام عليه المحافظون الجدد مشروعهم «للقرن الأمريكى الجديد» هو زيادة الإنفاق العسكرى الذى يرتبط أساساً بالصناعات الدفاعية والنفطية . وعلى سبيل المثال فإن ريتشارد بيرل الذى لا يتقاضى مرتباً من منصبه كرئيس لإدارة السياسات الدفاعية كون ثروة طائلة من عمله كمستشار لشركات ضخمة . وديك تشينى الذى كان رئيساً لشركة هاليبورتون أصبح الآن نائباً للرئيس بوش .. وكلنا يعرف جيداً إلى أى حد كانت عقود هاليبورتون فى العراق مربحة . أنا لا أقول إن أفكار المحافظين الجدد تقوم على مصالح مالية فأنا لست من الماركسيين الجدد ، ولكن هناك علاقة تبادلية لا يمكن إنكارها بين الشركات والجيش . وقد ظلت هذه العلاقة التبادلية أيضاً فى حدود آمنة إلى أن جاءت أحداث سبتمبر لتصل بها إلى أفاق بعيدة ..

تفويض زائف :

وكما قلت آنفا ، لم تكن هجمات سبتمبر ذاتها هي التي خلقت وضعاً خارقاً للعادة بل نجم هذا الوضع الغريب عن طريقة رد إدارة بوش على الهجمات الإرهابية . فقد أعلن بوش الحرب على الإرهاب .. ومن خلال ربط هذه الحرب بأسلحة الدمار الشامل أعطى لنفسه تفويضا زائفا بغزو العراق . ولكن وجود قوات احتلال بالعراق حول هذا البلد إلى منطقة جذب للإرهابيين وأصبحنا محاصرين في مستنقع أبسط ما يقال عنه أنه كابوس .

لم يدرك الأمريكيون أن إعلان الحرب على الإرهاب وغزو العراق لم يكن الرد المناسب على هجمات سبتمبر .. وحتى اليوم هناك الكثير من الأمريكيين الذين يعتبرون أن هذه الهجمات الإرهابية تبرر أعمالا تقوم بها الإدارة حاليا لم يكن من الممكن قبولها في الظروف العادية . لم يتوقف المحافظون الجدد أصحاب عقيدة التفوق الأمريكي والرئيس بوش نفسه أبدا عن تذكيرنا دوماً أن أحداث سبتمبر غيرت العالم . ولم يبدأ الأمريكيون أنفسهم في إمعان النظر فيما يقال لهم إلا بعد أن أدركوا أن هناك شيئا ما خطأ يجرى في العراق بشكل خطير. لقد دخلنا المصيدة بأقدامنا .. هذه المصيدة أعدها لنا الانتحاريون الذين حولوا الطائرات المدنية الى قنابل مدمرة . لقد أرادوا لنا أن نتصرف على هذا النحو الذي نتصرف به الآن .. ربما لأنهم يفهمونا أكثر من فهمنا لأنفسنا .

عقيدة ابن لادن :

ورغم أنني لا أستطيع أن أزعم لنفسى احتكار المعرفة أو الحكمة إلا أنني أستطيع أن أثبتن الخطوط العريضة لخطة هذا

الشخص الذى التصق اسمه بالشر وهو أسامة بن لادن. يرى ابن لادن أن حضارتنا حضارة منحلة موصومة بالفساد الأخلاقى .. وهى حضارة ثرية وقوية ولكنها منحرفة عن الصراط المستقيم والعقيدة الحقّة . ولا بد من تدميرها حتى تسود هذه العقيدة الحقّة ، و «يكون الدين كله لله» . والطريقة الوحيدة لتدمير تلك الحضارة الغربية المنحلة هو استغلال نقطة الضعف فيها وهى «الخوف من الموت» . وسيكون الرد على عدو خفى غير مرئى مما يعنى إزهاق أرواح أبرياء . هؤلاء الضحايا الأبرياء سيكونون بالطبع مسلمين وهو ما سيؤدى بالتبعية إلى زيادة نزعة التشدد لدى المسلمين بسبب سقوط ضحايا أبرياء من بينهم دون أى ذنب، وتكون النتيجة مواجهة بين الإسلام والغرب . ورغم أن الغرب يتمتع بالوسائل التى تتيح له التفوق المادى إلا أن الإسلام سيسود فى النهاية لأنه يتمتع بميزة تنافسية رئيسية وهى عدم الخوف من الموت .

هذه هى المنظومة الفلسفية التى تحكم تفكير ابن لادن واتباعه ولا شك أن الأحداث التى جرت منذ سبتمبر وحتى الآن تبدو وكأنها تصب فى هذه الخانة وتثبت صحة ما ذهب إليه هؤلاء. لقد أنهار برجا مركز التجارة العالمى بشكل يصعب تخيله ورد بوش بإعلان الحرب على الإرهاب. لقد كان ابن لادن يتوقع أن تضرب أمريكا فى أفغانستان وهذا يفسر لماذا اغتيل أحمد شاه مسعود قبل يومين من هجمات سبتمبر .. والسبب ، لأنه كان الشخص الوحيد القادر على شن حملة مؤثرة ضد وجود طالبان فى أفغانستان.

هدية من السماء :

وكان غزو العراق هدية غير متوقعة لابن لادن واتباعه . فقد أصبح الجنود الأمريكيون على الأراضي العربية أهدافا سهلة جذابة للإرهابيين المدربين على أيدي قادة تنظيم القاعدة من جميع أنحاء العالم . لقد استيقظت الخلايا النائمة واختفى نحو ثلاثة آلاف شخص يرتبطون بالقاعدة من أراضي الدول العربية بمنطقة الخليج وتحولوا إلى قنابل موقوته في وجه المصالح الأمريكية . ومن المعتقد أن هؤلاء ينشطون حاليا في العراق . ولا شك أن بوش على حق عندما يقول إن العراق أصبح الجبهة الرئيسية في الحرب على الإرهاب . وسواء كان يدرك ذلك أم لا فإن بوش يكون بذلك يتصرف بما يخدم أهداف الإرهابيين .

مازلت أقول إنه بينما كان عامة الأمريكيين يتصرفون بشكل غريزي فإن أصحاب عقيدة التفوق الأمريكي المحيطين بالرئيس بوش كانت لديهم «أجندة خفية» وخطة أصلية بحوثهم جاهزة للتنفيذ . لقد أحضروا الخطة معهم عندما وصلوا إلى البيت الأبيض ثم طوعوها كي تلائم الحدث مع وقوع الهجمات الإرهابية . وفي واقع الأمر لقد استغل المحيطون بالرئيس بوش الخوف الغريزي لدى الأمريكيين لأغراضهم الخاصة . ولكنهم لم يتوقعوا النتائج المترتبة على ذلك . وحتى عندما يتم الحكم عليهم بمعيارهم فإن مواصلة السير على هذا الطريق طبقا لعقيدة «التفوق الأمريكي» الذي تتبعه الإدارة الحالية يعكس فشلا ذريعا .

ومن ثم فإن تطورات الأحداث تؤكد أنه من السخف فرض مبدأ «التفوق الأمريكي» بالوسائل العسكرية انطلاقا من اعتمادنا الكامل

على قوتنا العسكرية والشعور بالحاجة الماسة إليها وخاصة عندما يكون وجودنا معرض للخطر. إننا لا ننظر إلى أنفسنا بوصفنا شعب توجهه الأيديولوجية بقدر ما نعتبر أنفسنا شعباً يقوده الفكر البرجماتى العملى . ولكن للأسف أصبحت الايديولوجية هي التى توجه السياسة الأمريكية حالياً مع وجود هذه الإدارة فى البيت الأبيض . لقد تحالفت الأصولية الرأسمالية مع الأصولية الدينية متمثلة فى اليمين المسيحى ونجح الفريقان فى السيطرة على الحزب الجمهورى ، الذى قفز بدوره إلى البيت الأبيض مستفيداً بظروف داخلية وخارجية عديدة . ومع وقوع هجمات سبتمبر أصبح لأصحاب عقيدة التفوق الأمريكى اليد العليا فى أمريكا .

انفجار الفقاعة :

ومع اتساع الفارق بين التوقعات والحقائق على أرض الواقع تضخمت فقاعة التفوق الأمريكى شيئاً فشيئاً إلى أن وصلت إلى وضع ينذر بانفجار مروع . ويتعين علينا ألا نذهب بعيداً على هذا الطريق . والشئ المهم الذى يتعين علينا أن نتذكره جيداً بشأن الفقاعة هو : إنه لا يمكن التكهّن بموعد انفجارها وأن الانفجار قد يقع فى أى وقت . وكلما كان الانفجار أسرع كلما كانت الأضرار أقل واحتمالات التعافى أكثر والعكس بالعكس .

والسؤال أين نقف نحن الآن ؟ هل حانت لحظة الحقيقة أم نقف عند نقطة اختبار ؟!

فى الحقيقة يجب أن يكون كابوس غزو العراق هو نقطة الحقيقة التى تفرض على الجميع سرعة التحرك . وأياً ما كانت المبررات للإطاحة بصدام حسين فلا شك أننا قمنا بغزو العراق

اعتمادا على حجج واهية . وسواء كان ذلك بإدراك من جانبه أو بدون إدراك فإن الرئيس جورج بوش خدع الشعب الأمريكي والكونجرس وتعامل باستعلاء ظاهر مع آراء حلفائنا. كما أن الحرب على الإرهاب تسببت في زيادته بدلا من العمل على احتوائه . لقد حوصرنا في العراق .. ولا يمكننا الخروج الآن لأن الانسحاب من العراق يقدم خدمة للإرهابيين ويعطى القاعدة نصرا زائفا .

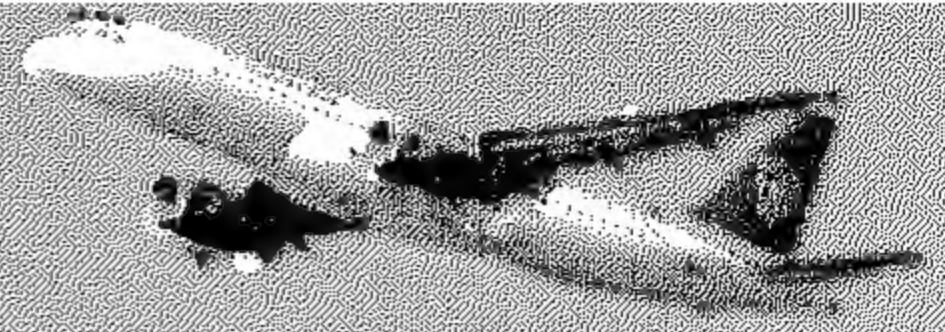
وهكذا نجد أنفسنا أمام سؤال حاسم : إلى أين المسير بعد أن وصلنا إلى هذه النقطة ؟

إننى ما زلت عند رأى وهو أن التاريخ ليس قدرا محتوما .. وأتصور عدة سيناريوهات لما يمكن أن تقدم عليه إدارة بوش هي : إما أن تلقى بكل ثقلها عسكريا في العراق لقمع المقاومة وبسط الاستقرار في هذا البلد وإما أن تعترف بالخطأ وتراجع عقيدة التفوق وتبحث عن خطة للخروج المنظم من العراق وإما أن تسلك طريقا وسطا بين الاثنين .. وأعتقد أن السيناريو الأخير هو الأكثر ترجيحا . إذ يحاول بوش إقناع العراقيين والأمم المتحدة بالانخراط أكثر في شؤون العراق ، على أمل تحسين الوضع وتحجيم الخسائر في صفوف القوات الأمريكية قبل الانتخابات . وكما هو معروف فإن السياسة الخارجية لا تقرر مصير الانتخابات الرئاسية في أمريكا ، وعلى سبيل المثال فإن أفغانستان لا يتحدث عنها أحد . وإذا حدث نوع من الاستقرار في العراق وقدر من التحسن في الوضع الاقتصادي فإن آمال بوش قد تزيد في إعادة انتخابه وبقائه في البيت الأبيض أربع سنوات أخرى .

ولكنى أعتقد أن هذا السيناريو غير واقعى . لقد توغلنا فى هذا الطريق الخاطيء بما فيه الكفاية . كما تعرض موقف أمريكا فى العالم إلى ضرر بالغ وزادت مشاعر الرفض والاستياء ضد أمريكا ليس فى العراق فقط بل وفى أنحاء العالم . فضلا عن ذلك فإن كل المشكلات الخاصة بالرأسمالية العالمية التى أهملتها إدارة بوش تتفاقم.

إننى أفضل اعتماد سيناريو ثالثا يقوم على إعادة النظر فى دور أمريكا فى العالم فى ضوء ما تم تفصيله فى هذا الكتاب . هذا الأمر لا يتطلب فقط رفض بوش فى انتخابات الرئاسة القادمة بل تبنى رؤية إيجابية أكثر لهذا الدور. أدرك إنه ليس من السهل إقناع العالم أننا تغيرنا بين يوم وليلة .. ولنتذكر أن ميخائيل جورباتشوف لم يستطع إقناعنا بما جاء به لتصحيح مسار الشيوعية التى كانت قد أخذت طريقها إلى الانهيار .. ولكن علينا أن نبذل جهدا مضاعفا فى إطار استراتيجية طويلة المدى إذا أردنا الهروب من هذه الدائرة المروعة من التطرف والعنف .





الداعم الرسمي لملف مونديال ٢٠١٠



مصر للطيران
EGYPTAIR



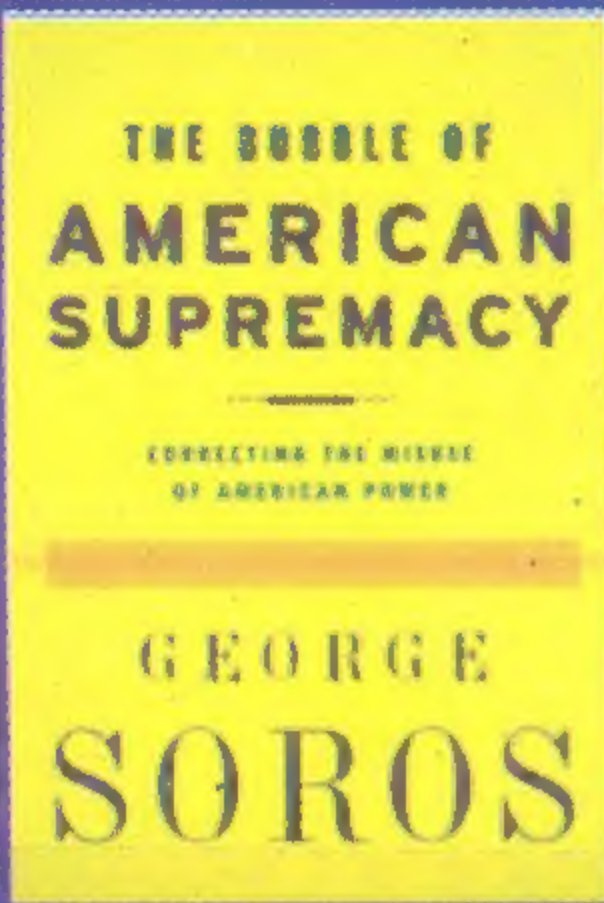
وزارة الطيران المدني
الشركة القابضة لمصر للطيران

www.egyptair.com.eg

هذا الكتاب



جورج سوروس



« خرافة التفوق الأمريكي » .. أحدث وأخطر كتاب صدر في أمريكا منذ أيام .. للمؤلف جورج سوروس وهو اسم ذائع الصيت في دنيا المال والأعمال ليس في أمريكا فقط بل في كل أنحاء العالم . ولكن الجديد هنا أن يكرس سوروس نفسه وثروته ضد الرئيس بوش من أجل إسقاطه في انتخابات الرئاسة القادمة ويعتبر ذلك « مسألة حياة أو موت » !

لم يكتف سوروس برصد ملايين الدولارات من أجل ذلك الهدف بل قام بتأليف هذا الكتاب الذي يعتبر قبلة شديدة الانفجار بكل ما تحمله الكلمة من معنى . ولا يتردد سوروس في هذا الكتاب في اتهام من يصفهم بالمحافظين الجدد في إدارة بوش بالانحراف عن المبادئ الأمريكية وتعريض أمن البلاد للخطر وأنهم

استغلوا هجمات سبتمبر أسوأ استغلال وجعلوا الشعب الأمريكي رهينة الخوف من الإرهاب من أجل تنفيذ « أجندة » معدة سلفاً حتى قبل وصول بوش إلى السلطة . ويقول سوروس أيضاً: إن أمريكا لن تكسب معركة الإرهاب أبداً وأن الرأي العام العالمي يعتبر أمريكا دولة

مارقة خارجة على القانون وأنها تمتلك أسلحة دمار شامل أكثر من أي بلد آخر في العالم . أما أخطر ما أشار إليه سوروس في كتابه فهو ذلك التحالف بين الأصولية الدينية التي تمثلها اليمين المسيحي والأصولية الرأسمالية المتمثلة في أرباح النفط والصناعات العسكرية . ويقول سوروس إن السبيل الصحيح الطريق يعني بداية النهاية « لفقاعة التفوق الأمريكي مآلها حتماً إلى الانفجار » .

stx.
73
46
3



0643470